الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الفهرست

العدد السادس ـ تشرين الثاني ١٩٩٣

دور الامم المتحدة في النظام العالمي الجديد
تحليل لعمليتي الصومال والبوسنة ..... **العميد الركن نزار عبد القادر** ٥

مصير الجيش الأحمر
بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ..... **د. سيمون صقر** ٣٣

ملف الاعلام في لبنان ..... **د. نسيم الخوري** ٤١

دور الكومبيوتر في اتخاذ القرار الميداني
و«أتمتة» قيادة القوات ..... **العقيد الركن الدكتور المهندس نديم الأسمر** ٥٩

موقع لبنان ودوره
في النظام الاقتصادي الاقليمي الجديد ..... **د. رزق الله فريفر** ٨٥

مشكلات البيئة
ودراستها العلمية في لبنان ..... **د. حسين سبيتي** ٩٧

كتب
اعادة خلق المتوسط
وقائع التعاون والآمال ..... **العميد الركن أديب سعد** ١١٥

إن المواضيع المنشورة تُعبِّر عن رأي كتّابها

دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد

تحليل لعمليتي الصومال والبوسنة

العميد الركن نزار عبد القادر(*)

إن قدرة الأمم المتحدة على القيام بردّ عسكري على تهديد السلام الدولي وعلى تحدي قراراتها من قبل إحدى الدول الأعضاء، غالباً ما تختلط بشكل أو بآخر مع قدرة الولايات المتحدة الأميركية وارادتها الردّ عسكرياً على التهديد أو العدوان الواقع من دولة على أخرى. هذا الواقع إن دل على شيء فإنما يدلّ على أن السلطة العسكرية للأمم المتحدة قد تآكلت ووهنت وأمست دون أسنان أو براثن.

لقد أثبتت التجارب أنه في حال ساندت الولايات المتحدة في مجلس الأمن إقرار أية عملية عسكرية لإعادة الاستقرار الدولي في بقعة ما من العالم، فإن القرار المتخذ يأخذ منحى إيجابياً ويباشَر فوراً بتنفيذه بفعالية مطلقة ومهما غلا الثمن، على غرار ما حدث في الحرب الكورية العام ١٩٥٢ وحرب الخليج العام ١٩٩١ وعملية استعادة الأمل في الصومال العام ١٩٩٢. بالمقابل، لم تنفع عمليات التدخل العسكري التي قامت بها قوات الأمم المتحدة في مناطق أخرى من العالم كجنوب لبنان وقبرص وغيرهما من العمليات الجارية الآن بإشراف الأمم المتحدة لردع العدوان أو استعادة الاستقرار، بسبب عدم الاشتراك العسكري الفعلي للولايات المتحدة في هذه العمليات. وتكاد اليوم أن تكرّر الأمم المتحدة واقع التدخل العسكري الضعيف من خلال القرار ٧٧٠ الصادر عن مجلس الأمن الذي يتعلق بالتدخل الدولي في البوسنة بدون اشتراك الولايات المتحدة إذ أن محدودية القرار وضعف الوجود العسكري للأمم المتحدة قد أدّيا إلى مزيد من الدمار وإلى مزيد من المذابح وعمليات التهجير.

(*) قائد المدرسة الحربية، خريج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة، خريج كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة الأميركية. إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة اليسوعية. ماجستير في العلوم الإدارية والاقتصادية من الجامعة اللبنانية. دراسات عليا في الإدارة العامة من جامعة بنسلفانيا وجامعة جورج واشنطن. خريج كلية الحرب العليا، الولايات المتحدة الأميركية. الملحق العسكري في لندن ١٩٩١ ـ ١٩٩٣.

الأمم المتحدة وقرارات فرض السلام عسكرياً

لقد سمح الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة لمجلس الأمن الدولي أن يجمع قوى عسكرية بريّة وبحرية وجوية للقيام بعملية عسكرية لوقف أي تهديد للسلام أو لردّ العدوان عن إحدى الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، شرط أن ينال مشروع القرار الأكثرية البسيطة في التصويت الذي يجريه مجلس الأمن، الذي يتألف من ١٥ عضواً بينهم الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية التي تملك حقّ نقض القرارات.

وقد كان من الصعب جداً أثناء فترة الحرب الباردة تأمين موافقة الدول الكبرى على أي مشروع قرار يدعو إلى تدخل عسكري، إذ كانت المصالح المتناقضة ما بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية تفرض على هذا الفريق أو ذاك استعمال حقّ النقض (الفيتو) لتعطيل القرار.

وكانت الدول الكبرى تصطدم باستحالة التوصل إلى قرار في مجلس الأمن للتدخل عسكرياً في منطقة التوتر بواسطة قواتها الذاتية أو بواسطة قوات موالية (فيتنام، أنغولا، بناما، افغانستان... الخ) فتلجأ إلى إجراء تعديلات حذرة على مشاريع القرارات وتنتقل الحلول من عسكرية حاسمة إلى مهام لحفظ السلام التي تنص عليها الفقرة/٤٢/ من شرعة الأمم المتحدة.

وعلى أثر انتهاء الحرب الباردة، رأينا مجلس الأمن يبارك عملية عاصفة الصحراء بقرار منه استناداً إلى الفصل السابع مع شرعة الأمم المتحدة تماماً كما سبق وغطى بقرار منه العام ١٩٥٢ تدخل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها لرد عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. ولم تكن قوى التحالف التي نفذت الحربين إستناداً لقرارات مجلس الأمن، تحت قيادة الأمم المتحدة العسكرية ولم تتوفر بذلك أية سلطة عسكرية لمجلس الأمن للتدخل في سير العمليات الميدانية ومراقبتها. وقد حدث ما بين الحرب الكورية العام ١٩٥٢ وحرب الخليج العام ١٩٩١، أن قادت الأمم المتحدة عملية عسكرية لصنع السلام (بدل حفظ السلام) في الكونغو العام ١٩٦٠ لانهاء حركة انفصال إقليم كاتنغا عن الكونغو. أما العمليات الأخرى التي شاركت فيها الأمم المتحدة عسكرياً، فقد تراوحت ما بين مهمات مراقبة لتنفيذ اتفاقيات فصل قوات أو مراقبة حدود إلى مهمات حفظ سلام. وقد تألفت القوى العسكرية الموضوعة بتصرف الأمم المتحدة لتنفيذ هذه المهمات من ضباط ومن وحدات من دول محايدة لا تربطها أية مصالح خاصة بأطراف النزاع، كما كان قرار المشاركة يأتي بملء إرادة هذه الدول وقبولها الطوعي للمخاطر الناتجة عن المشاركة في قوة المراقبة أو قوة حفظ السلام. وتتألف القوات عادة من وحدات خفيفة من المشاة تدعمها، في بعض الأحيان، وحدات مدرعة خفيفة وبعض الطوافات التي تستعمل للقيادة والاتصال والاخلاء السريع. كذلك تفرض الأمم المتحدة على هذه القوات تدابير قاسية لجهة استعمال النار من قبل العناصر الموضوعة بتصرفها بحيث تصبح قواعد الاشتباك قيوداً بدل منها خططاً أو تعليمات ميدانية.

وتستطيع الأمم المتحدة أن تقوم اليوم بعمل عسكري أكثر فعالية من أي وقت مضى، إذ بإمكان مجلس الأمن أن يأخذ أي قرار يراه مناسباً لردع العدوان وإحلال السلام في أية بقعة من العالم دون مواجهة خطر تعطيل القرار من خلال استعمال حق النقض (الفيتو) من قبل أحد الأعضاء الدائمي العضوية. انطلاقاً من هذا الواقع الجديد، رأينا الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي يطالب بضرورة انشاء قوة دائمة للتدخل السريع، توضع بتصرف الأمم المتحدة وتتدخل مباشرة بناءً على قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز للأمين العام التدخل العسكُري.

إن الترتيبات القيادية التي نصت عليها الشرعة هي ترتيبات عسكرية غير مناسبة وتفتقد إلى الواقعية. فقد نصت الفقرة /٤٧/ من الشرعة أنه يمكن للأمم المتحدة أن تؤلف لجنة أركان من رؤساء أركان الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، تناط بها مهمة القيادة الفعلية لقوات التدخل العسكري ويمكن أن ينضم إليها ضباط من دول أخرى استكمالاً لتشكيل القيادات والأركان اللازمة للتخطيط للعملية وإدارتها وتموينها.

كذلك يفترض إعادة النظر بالنصوص المتعلقة بتأمين القيادة العسكرية للأمم المتحدة وتأليفها بحيث تسمح النصوص الجديدة للأمين العام بتنظيم قيادة عسكرية مع هيئة أركان مندمجة قادرة على قيادة العمليات العسكرية وإدارتها في الميدان بفعالية واستمرارية.

لقد أثبت التدخل في البوسنة، رغم أنه لم يأخذ شكل العمليات العسكرية التي تفترض المواجهة، أنه من الضروري تأليف قيادة عملانية لها أركانها المندمجة القادرة على قيادة وإدارة عمليات قوات عسكرية من جنسيات مختلفة منتشرة على بقعة جغرافية واسعة وتواجه أوضاعاً خطرة وتقوم بمهمات متنوعة. ولكن أمام حالة العجز التي فرضتها النصوص في الشرعة، نرى أن الدول التي اعتادت أن تشارك في معظم مهمات مجلس الأمن قد اعتمدت مناهج تدريب خاصة للوحدات المكلفة بهذه المهمات تساعدها على تغطية جزء من حالة القصور والعجز القيادي. فقد قامت السويد بتدريب وحداتها المشاركة في مهمة حفظ السلام تدريباً خاصاً يسمح لها بالقيام بالمهمات المطلوبة من قبل الأمم المتحدة بشكل أفضل، ومن خلال تفعيل دور قيادة الوحدات على مستوى السرية والكتيبة، وتدريب مختلف كادرات القيادات الدنيا لاتخاذ القرارات، وإقرار التدابير اللازمة بمبادرة شخصية منها وفقاً لمتطلبات الموقف. كما أنه جرى تأليف وحدة عسكرية مشتركة من عدة دول سكندينافية للتدخل في مقدونيا (إحدى مقاطعات الاتحاد اليوغوسلافي والتي اعلنت استقلالها عن بلغراد) وهي المرة الأولى التي تجرب فيها هذه الفكرة الجديدة.

إن العقبة الأساسية في طريق إيجاد حل للمعضلة التي تواجهها الأمم المتحدة، لا تكمن فقط في تعقيدات تأليف قيادة عسكرية مندمجة وفاعلة بواسطة ضباط ينتمون إلى دول عدة، بل يُضاف إلى هذه التعقيدات عقبة كبرى في إقناع الدول الخمس الكبرى السماح للأمم المتحدة تأليف قوى عسكرية دائمة وجاهزة للتدخل فوراً. فالدول الكبرى تريد

المحافظة على نفوذها وفرض هيمنتها على المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن ومن خلال استعمال قدراتها العسكرية والاقتصادية.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة في مهمات حفظ السلام التي اعتادت تنفيذها على مبدأ عدم استعمال القوة وعلى الوجود العسكري كقوة رمزية بهدف تحقيق غاية سياسية محددة قررها مجلس الأمن ووافقت مختلف أطراف النزاع على طريقة الحل المقرر. كما اعتمدت تطبيق مبدأ اللاعنف، من خلال استعمال القوة العسكرية مع كل ما في ذلك من تناقض فعلي وواقعي، فكان أن خلقت الأمم المتحدة من خلال الأمين العام ومساعديه من مدنيين وعسكريين أسلوباً ومنهجية جديدة لعمل الوحدات العسكرية وسلوكية العسكريين التابعين لها. والميزة الأساسية التي تتحلى بها هذه القوات هي الانضباط العالي والموقف الإيجابي والمحايد تجاه مختلف أطراف النزاع.

ولكن، بسبب اعتماد مبدأ عدم استعمال القوة في مهمات حفظ السلام التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة، لم تستطع هذه القوات تنفيذ الأهداف التي انتدبت من أجلها بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. لم تستطع مثلاً قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان تنفيذ القرار ٤٢٥، ولم تستطع أيضاً ضبط الأوضاع ومساعدة الدولة اللبنانية في استعادة سيادتها على أراضيها حتى الحدود الدولية مع إسرائيل. وما زالت إسرائيل تتابع اعتداءاتها واحتلالها لقسم من جنوب لبنان عرّفته اسرائيل بـ «الحزام الأمني».

واليوم، تواجه الأمم المتحدة مشكلتين مستفحلتين في كل من الصومال والبوسنة. ويبدو أن كل الأعمال السياسية والعسكرية التي قامت بها الأمم المتحدة، بصورة عامة، جاءت دون مستوى المعالجة التي يمكن أن تقدم حلولاً سياسية أو حلولاً أمنية واجتماعية تحمي السكان المدنيين من أخطار الحرب وحتى من أخطار المجاعة. ويخشى الآن أن يصبح العلاج لمشاكل الصومال والبوسنة والتدخل العسكري المحدود في الأزمتين أشبه بعملية انزلاق في مستنقع قذر يصعب الخروج من أوحاله الخطيرة. ورغم أن هناك اختلافاً جوهرياً في جذور وأسباب وتطور الأزمتين فإنه يبدو جلياً أن الأمم المتحدة تواجه التهديدات والمخاطر نفسها لجهة جدوى الاستمرار في العملية العسكرية التي قادتها على المسرحين.

ولكي نتمكّن من تحليل قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمل عسكري أكثر فعالية من الماضي لردع العدوان وفرض السلام ضمن النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه المصالح والإرادة الأميركية، فلا بد لنا من تحليل ما يجري في الصومال والبوسنة مستعرضين الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، بصورة عامة، وما تقوم به أو تتجاهل القيام به (عمداً) الولايات المتحدة بصورة خاصة. كما أنه ينبغي، في سياق التحليل والاستنتاج، أن نستعرض الخيارات والستراتيجيات الممكنة لتفعيل دور الأمم المتحدة بغية التوصُّل إلى حل لإنهاء النزاع في كل من الصومال والبوسنة.

الأمم المتحدة بمواجهة الوضع في الصومال

الصومال الذي حاول حكامه من مدنيين وعسكريين خلال السنوات السابقة أن يجنبوه ويلات الحروب الأهلية القائمة على أساس الصراع القبلي على نحو ما يجري فيه اليوم، بدا وكأن الحكمة قد غابت عنه وهجرته موازين العقل والانسانية. لقد غابت عن الصومال هيبة الدولة وسلطة القانون، فتُرك برمته يواجه طيلة سنتين الزوال والدمار والتشتت وسط صمت دولي رهيب.

ففي العام ١٩٩٠، بينما كان النظام القائم برئاسة سياد بري يلعب آخر أوراقه ويستعد قسراً للرحيل، انفجر الوضع في الخليج حيث قام العراق بغزو الكويت واحتلاله بشكل تزامنت فيه التطورات الدراماتيكية في الكويت بصورة غريبة مع تطورات الأزمة الصومالية الخطيرة. وفي آب ١٩٩٠، تسللت الوحدات الأولى من حزب المؤتمر الصومالي إلى مقديشو واحتلت مراكز لها في قلب العاصمة وعلى بعد عشرات الأمتار من «فيلاصوماليا»، قصر الحاكم ومسكن سياد بري. وتفاقمت الأزمة الداخلية في غفلة من العالم أجمع بسبب تسارع أحداث الخليج والاعداد للحرب بغية طرد العراق من الكويت. وبدأ الحديث عن أوضاع الصومال باهتاً، بعد أن خرج سياد بري من مقديشو في نهاية كانون الثاني ١٩٩١ ودخلها شبح الحرب القبلية والأهلية.

ويبدو أن الصومال الذي يعيش الآن حالة انقسام قبلي، يتجه نحو تكريس الحروب القبلية تلك واستمرارها واسعة، انطلاقاً من نظرة فاحصة إلى خريطة الصراعات والتحركات القبلية في مختلف أنحاء البلاد. ففي الشمال (هرجيسا وبربرا) تتبلور فكرة الدولة الشمالية المستقلة والتي اصبحت تسمى جمهورية أرض الصومال. وهذا المنحى الانفصالي في الشمال، لم يأتِ التمسك به مجرد حالة غضب أو كردة فعل على حال الاحباط السياسي في البلاد، بل ان الدواعي الحقيقية للحركة الانفصالية ترتكز على تعب سكان الشمال الذين ينتسبون إلى مختلف قبائل الشمال، وخاصة قبائل الاسحاقيين والقبائل المجاورة للشمال ومن الصوماليين الذين يعملون في الخليج. وتسود شمال الصومال اليوم حالة من الاستقرار والسلام والوئام بين السكان، بوجود إدارة محلية ذات أفق حكومي وقومي، وقد تجلى ذلك من خلال استقبال الشمال للهاربين من حروب مقديشو دون النظر إلى لونهم القبلي.

وتحاول الإدارة المحلية في الشمال أن تظهر بمظهر الدولة المهتمة بشؤون مواطنيها، من خلال البحث عن جهات دولية لمساعدتها في تطوير بنيتها الاجتماعية والثقافية. فبريطانيا التي كانت آخر القوى الأجنبية التي خرجت من شمال الصومال في حزيران ١٩٦٠، تحاول أن تعود إليه، ولكن بصورة انتهازية قد تثير حفيظة المناطق الصومالية الأخرى وكراهيتها. ويبدو أنها اختارت الأسلوب الذي يخدمها حضارياً وثقافياً، من خلال برنامج تعاون في مجال التعليم بهدف أن يسترد التعليم البريطاني في الشمال مركزه وأهميته ويحل محل التعليم الوطني الذي يبدو أنه قد توقف كلياً بسبب الحرب الأهلية.

وتنتهي حدود دولة أرض الصومال حيث تبدأ حدود أرض أكبر القبائل وأخطرها ألا وهي قبيلة الماجرتين التي قادت منذ ١٩٧٧ حرب التمرد ضد نظام سياد بري عندما هرب أحد أفرادها العميد عبد الله يوسف من الجيش. والعميد يوسف نفسه يحاول الآن إقامة تحالف قبلي جديد عرابه الخفي سياد بري، ذلك أن الإطار القبلي الأكبر جمع بين الخصمين، إذ أن قبيلة الماجرتين هي أكبر قبائل الداروت، والمريجان التي هي قبيلة بري تشكل الآن أحد أجنحة تحالف الداروت، ولذلك يرى مشايخ المريجان في سياد بري قائداً موهوباً ينبغي الاحتفاظ له بموقع معزز في كيسمايو وقربهرى. إذ أن في الوسط كياناً قبلياً صومالياً يسعى لإقامة كيان انفصالي يملك نهر جوبا ويطل على المحيط، ولديه في الوسط ميناء شبه عصري في بوساسو.

أما في مقديشو العاصمة فقد ظهر انقسام قوي بين زعيمين ينتسبان إلى قبيلة الهوية، وهما الجنرال محمد فارح عيديد والزعيم الشعبي والقطب النيابي علي مهدي محمد.

وقد كان لكل من عيديد وعلي مهدي مواقف متقلبة من نظام سياد بري. فعلى طريق مخاصمة هذا النظام وأحياناً مهادنته وفي أحيان قليلة التحالف أو التآلف معه، لم تقم بين مهدي وعيديد أية علاقات إذ كان كل منهما يطمح إلى تزعيم قبيلة الهوية ولعب ورقتها للوصول إلى رأس الحكم بعد سياد بري.

وبعد طرد الجنرال عيديد العام ١٩٧٠ من الجيش، أقام عيديد مع مناصريه على الحدود الصومالية ـ الأثيوبية بدعم من نظام منغستو هيلا مريام الذي كان يبذل جهودا كبرى لتفتيت الصومال وذلك من خلال إثارة المشاعر القبلية وخلق تناقضات في شمال الصومال ووسطه وجنوبه.

وقد قدم النظام الأثيوبي كل الدعم العسكري لعيديد لبناء قوى عسكرية لمنازلة سياد بري وإسقاطه، وكان علي مهدي محمد، في الوقت نفسه، يساهم مع السياسيين الصوماليين المعارضين في بناء تنظيمات وخلايا سياسية تكون جاهزة لاستثمار الظروف لاسقاط نظام سياد بري والحلول مكانه كبديل ديمقراطي يمنع وصول عسكر الجهات المتخاصمة إلى السلطة كبديل لنظام بري. ولكن عندما سقط هذا النظام، وقع المحظور بين زعيمي قبيلة الهوية. فبدل أن يلتقي الزعيم السياسي بالقائد العسكري من أبناء الهوية ويبحث كل طرف عن عوامل اللقاء وأسس التعاون لأعطاء القبيلة تلك فرصة حكم الصومال المستقر بعد سنوات من حكم الداروت، التي خسرت الحكم بسبب الانقسامات الداخلية؛ فقد حلّ صراع الهبرقدر والأبقال مكان صراع المريجان والماجرتين في عهد بري. وما هي سوى عدّة أشهر بعد انتهاء حرب الخليج، حتى دخلت القوات الأميركية الصومال في كانون الثاني ١٩٩٢ ليعاني الشعب الصومالي من مرارة الحروب الأهلية والانقسامات وفقدان الأمل وموت عشرات الآلاف من الجوع والتشرد في عملية سميت بعملية «استعادة الأمل». ثم تبع دخول القوات الأميركية دخول قوات متعددة الجنسية توزعت على بعض المدن الرئيسة

تحاول وقف القتال بين القبائل والقيادات المتناحرة وتوزيع المساعدات الغذائية والطبية على المدنيين المنكوبين.

مع هذه التطورات الإيجابية، تصور العالم أنه يقترب من نهاية هذه المأساة خاصة أنه أمكن التحكّم بعمليات الإغاثة، كما أمكن ترتيب لقاء في السفارة الأميركية بين الجنرال محمد فارح عيديد والسيد علي مهدي الذي يدعي الرئاسة فتصافحا وقررا بدء التفاوض للوصول إلى حل سلمي. مع هذه التطورات، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كل الأطراف المتحاربة من الشمال والجنوب والوسط لحضور مؤتمر للمصالحة في أديس أبابا في آذار الماضي للتوصل إلى مشروع سياسي وإقامة سلطة انتقالية وميثاق وطني مؤقت إلى حين الاتفاق على دستور جديد للصومال. كما أن القوات المتعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة، قد تحولت بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن إلى قوات تخضع لسلطة الأمم المتحدة، وجرى تسليم قيادتها إلى قائد تركي، وعين قائد أميركي كنائب لقائد القوات، وأطلق على عملية الأمم المتحدة اسم يونيصوم ـ ٢.

أمام التطورات الإيجابية في عمليات الإغاثة وضبط الوضع ومقررات مؤتمر أديس أبابا، اعتقدت الولايات المتحدة والمنظمة الدولية بشخص أمينها العام الدكتور بطرس غالي أن عمل الأمم المتحدة سيتطور ليشمل عملية مزدوجة: المحافظة على السلام ومن ثم صنع هذا السلام من خلال المساهمة الفعّالة في إعادة تركيب كيان الدولة الصومالية وإنشاء المؤسسات الحكومية وخاصة مجلس الشورى الذي نص عليه اتفاق أديس أبابا، بعد أن قسمت البلاد إلى ١٨ إقليماً يختار كل إقليم منها ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى الذي سيكون الخطوة الأولى لقيام حكم تمثيلي إلى حين إمكان إجراء انتخابات نيابية.

عند هذا التحول الأساسي في الأزمة، شعر الجنرال عيديد أنه سيكون الخاسر في عملية تركيب الدولة بإشراف الأمم المتحدة، وبدأ معارضته لوجود قوات الأمم المتحدة من خلال مناوشات عسكرية لمقاومة عملية نزع سلاح الميليشيات المتحاربة. وتطورت هذه المناوشات إلى دائرة العنف الأوسع لتأخذ شكل الحرب المفتوحة بين قوات عيديد وقوات الأمم المتحدة في مقديشو وخاصة القوات الأميركية في المدينة. هذا وتزداد الخسائر العسكرية يوماً بعد يوم ولم تنجح حتى الآن القوات الدولية في السيطرة على الوضع كما ولم تتمكن من القبض على الجنرال عيديد أو نزع سلاح مناصريه أو قطع الامدادات عنه.

بنتيجة تطور الأحداث والنتائج الدراماتيكية للعمليات العسكرية، وخاصة تلك التي وقعت في الأسبوع الأول من تشرين أول المنصرم وتزايد سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف القوات الأميركية ومئات القتلى من الصوماليين، طرح موضوع مبررات مواصلة الأمم المتحدة لعملياتها في الصومال وجدواها. كما طرح بقوة جدوى القوات الأميركية في الصومال وضرورة بقائها بعد سقوط العديد من القتلى والجرحى والأسرى.

فالهدف الأول للعملية، وهو وقف المجاعة، قد تحقق؛ إلا أن الهدف السياسي الأبعد،

إفريقية السياسية

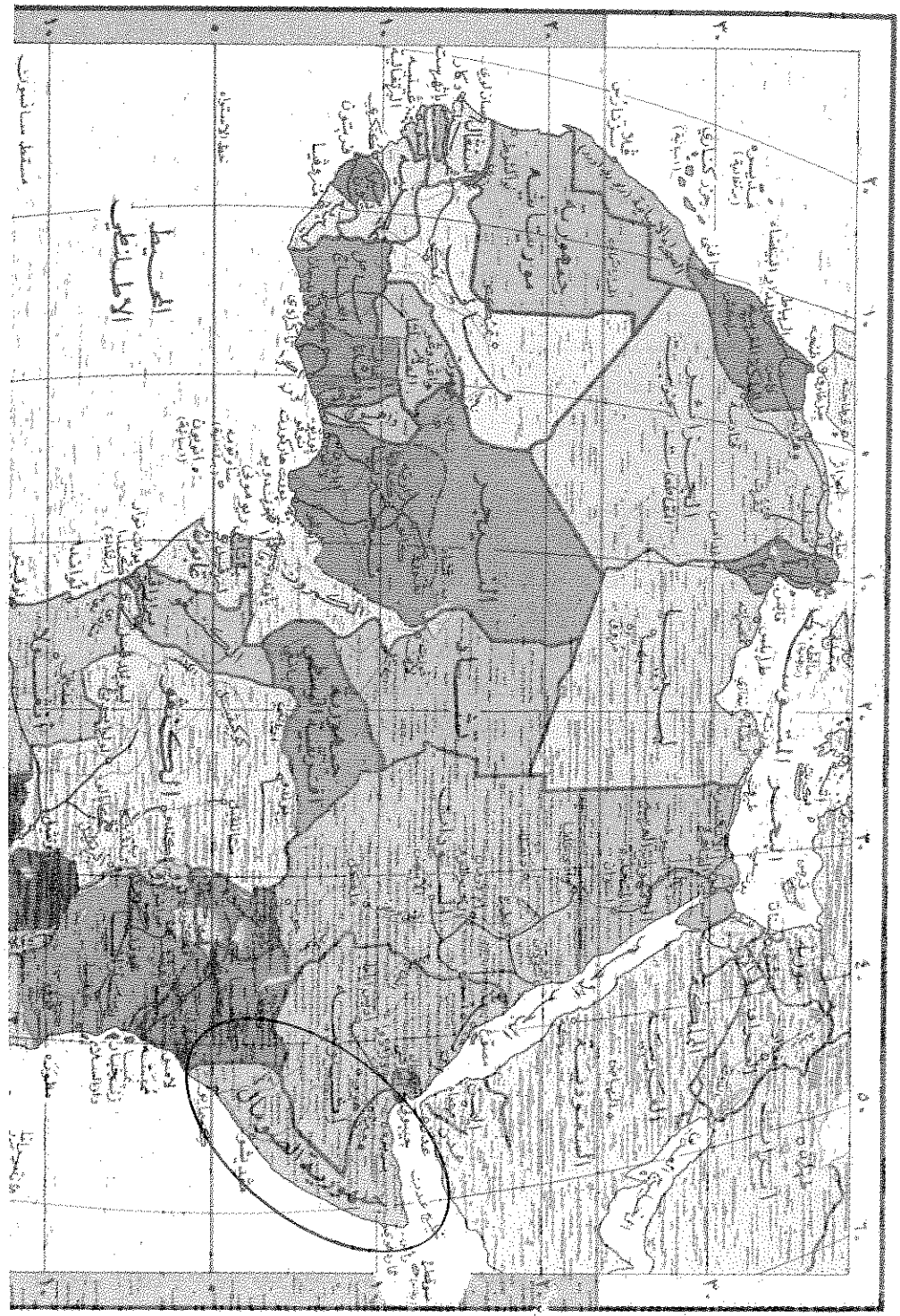

وهو تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة كيان سياسي ودولة تعيد توحيد البلاد، فلم يتحقق وتبدو ان استفزازات عيديد قد حوّلت عملية يونيصوم ـ ٢ ـ بكاملها عن اهدافها السياسية، وان قوى خارجية كالسودان وإيران تحاول من خلال مساندتها بالمال والسلاح لعيديد أن تفشل عملية يونيصوم ـ ٢ ـ وبالتالي الولايات المتحدة، بشكل خاص، على غرار التجربة القاسية التي واجهتها القوات المتعددة الجنسية والقوات الأميركية في لبنان عامي ٨٣ ـ ١٩٨٤.

وترافق التصعيد الجديد في الصومال مع ضغوط أميركية ودولية تركز على ضعف أسلوب إدارة عملية الأمم المتحدة لحل الأزمة في الصومال. كما بدا أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة ستواجهان عما قريب استحقاقات جديدة تفرض إعادة تقويم لكامل عملية يونيصوم ـ ٢ ـ وإعادة تركيز على الأهداف الأساسية للعملية وأسلوب إدارتها. فالاستحقاق الأول هو الخامس عشر من تشرين الأول، الموعد الذي طلب فيه مجلس الشيوخ الأميركي من إدارة كلنتون تقديم تقرير عن عملية الصومال وعما إذا كانت الإدارة الأميركية ترى مدّ فترة تدخل القوات الأميركية إلى ما بعد هذا التاريخ فيكون عليها طلب موافقة الكونغرس على هذا التمديد. ويبدو أن الرئيس كلنتون قد استبق هذا التاريخ بأن قرر إرسال ١٧٠٠ جندي أميركي إضافي وحدد شهر آذار ١٩٩٤ كموعد لإعادة تقويم جدوى بقاء القوات الأميركية من الصومال أو الانسحاب منها.

أما الاستحقاق الثاني فهو الموعد الذي حددته فرنسا لسحب قواتها البالغة ١١٠٠ عسكري نهائياً من الصومال ما بين ١٥ كانون الأول و١٥ كانون الثاني القادمين، كما أن التدبير الذي اتخذته ايطاليا بسحب قواتها من مقديشو إلى شمال الصومال احتجاجاً على أسلوب إدارة عملية الأمم المتحدة قد أدّيا إلى إضعاف الزخم السياسي الدولي الذي حظيت به عملية يونيصوم ـ ٢ ـ في الأساس.

في مواجهة هذه الاستحقاقات، وأمام ضغط الأحداث والمعارك الدامية والضغط الأميركي الداخلي، تحاول الأمم المتحدة بدعم من واشنطن تحقيق تقدم سياسي عن طريق برنامج سياسي جديد حدده قرار جديد لمجلس الأمن اتخذ في ٢٣ أيلول الماضي، بأن حدد أول آذار ١٩٩٥ موعداً مبدئياً لإنهاء عملية يونيصوم ـ ٢، كما شدد على تحقيق المصالحة الوطنية. وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد خطة تشرح الستراتيجيا المقبلة للأنشطة الانسانية والسياسية والأمنية. كذلك شدد مجلس الأمن على ضرورة تسريع عملية إيجاد الأطر السياسية لحل الأزمة وذلك عن طريق إشراك جميع القوى الصومالية في العملية السياسية وبالتشاور مع الدول الإقليمية المعنية بالأزمة. وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن، سيعقد في أديس أبابا «المؤتمر الانساني» الثاني في شأن الصومال في تشرين الثاني الحالي، كما سيُعقد المؤتمر الثاني للوفاق بين الأطراف الصومالية كافة.

بموازاة ذلك، وللتركيز على مهمة الأمم المتحدة في مساعدة الصومال لإعادة إحياء بنيته السياسية والاجتماعية، ولتأكيد عدم اقتصار الخطة على ملاحقة الجنرال عيديد وشن

حملات عسكرية تقتل مئات الصوماليين كل أسبوع، فقد أعلنت الأمم المتحدة عن فتح جامعة وطنية في مقديشو كما أعلن عن افتتاح محكمة مدنية برئاسة قاض صومالي، وكذلك أكدت الأمم المتحدة الاستمرار في اختيار أعضاء المجالس في الأقاليم تمهيداً لتأليف الحكومة الانتقالية.

أما الشق الثالث للجهد العسكري والسياسي الأميركي وبالتالي لقيادة عملية يونيصوم في الصومال، فقد تركز على عملية عزل الجنرال عيديد والضغط عليه عبر الضغط العسكري وعبر تكثيف الاتصالات مع القبائل والفصائل المناوئة له. ويبدو أن الإدارة الأميركية قد بدأت تعود إلى صوابها في قضية عزل الجنرال عيديد وذلك من خلال النتائج السلبية للعمليات العسكرية الأخيرة بشكل خاص، وأيضاً من خلال انتقادات لاذعة وجهتها أطراف دولية وإقليمية، وخاصة رؤساء بعض الدول في القرن الافريقي الذين اتهموا الأمم المتحدة بالانزلاق بعيداً عن أهداف العملية. لذلك عدلت الولايات المتحدة موقفها من عزل عيديد إلى محاولة إقناعه بواسطة الوسطاء الاقليميين، بمغادرة مقديشو إلى أثيوبيا أو أريتريا. ويبدو أن هذا المسعى قد توقف ليبدأ الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر مسعى جديداً يحاول فيه اقناع الجنرال عيديد بالتخلي عن موقفه الحالي، والعودة إلى الالتزام بشروط التسوية التي اتفق عليها في مؤتمر المصالحة في أديس أبابا، والسير مع بقية الركب في استكمال العملية السياسية. وإذا لم يلتحق عيديد بركب المحاولات والمبادرات السياسية الجديدة للخروج من المأزق الذي تتخبط فيه كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فإن المواجهة العسكرية معه ستستمر حتى تتم تصفيته مع قواته العسكرية ونزع كامل سلاح أنصاره في مقديشو مع كل ما يتطلب ذلك من أثمان باهظة بالأرواح الصومالية وقوات يونيصوم.

ويبدو واضحاً أن التحرك الأميركي وجهود الأمين العام للأمم المتحدة، لم تكن مبنية بشكل كامل على أسس واقعية ولم تعالج أصول الأزمة وجذورها قبل ظواهرها وهوامشها. ففي «المؤتمر الانساني» الأول الذي عقد في كانون الثاني ١٩٩٢، لم تقدم الدول المانحة سوى جزء ضئيل من المساعدات واشترطت منح ما تبقى منها بعد حصول تقدم أمني في جميع المناطق الصومالية، وهذا ما فشلت يونيصوم ـ ٢ ـ في تحقيقه.

أما عملية إعادة إحياء وإنشاء المؤسسات السياسية والحكومية التي هلل لها الأمين العام للأمم المتحدة، فإنها تصبح غير مجدية في ظل غياب الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية. وقد ظهر تخبط الأمم المتحدة وقصور خطتها في إقناع الأقاليم الخمسة الشمالية تسمية ممثليها في مجلس الشورى، كما أن هذه الأقاليم ما زالت تعتبر نفسها «جمهورية أرض الصومال» وتتصرف على أساس أنها دولة مستقلة. وكذلك فإن العاصمة مقديشو لم تسمي أياً من ممثليها الثمانية في مجلس الشورى.

أمام الاشكالات الكثيرة والمصاعب الكبرى التي تواجهها الأمم المتحدة والولايات المتحدة في الصومال، يمكن أن نستخلص بعض الحقائق والاستنتاجات الآتية:

١ ـ إن عملية استعادة الأمل التي قامت بها الولايات المتحدة منفردة والتي تحولت

فيما بعد إلى يونيصوم ـ ١، قد نجحت في وقف مجاعة الشعب الصومالي. ولكن عملية يونيصوم ـ ٢ تكاد تصل إلى طريق مسدود في تأمين الظروف لإجراء مصالحة وطنية وبناء مؤسسات الدولة الصومالية وبالتالي صنع السلام في الصومال.

٢ ـ يبدو أن ردات الفعل العسكرية الأميركية على تحرشات الجنرال عيديد قد جاءت في غياب أي تقويم للنتائج السياسية السلبية على عملية يونيصوم ـ ٢ ـ وعملية صنع السلام في الصومال، إذ أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل السياسية لدول القرن الافريقي ودول أخرى تشارك في قوات الأمم المتحدة العاملة في الصومال.

٣ ـ في عمليات صنع السلام، يبدو أن المسؤولين عن عملية يونيصوم ـ ٢ ـ والمسؤولين في واشنطن قد فقدوا جهازية السيطرة على العملية السياسية في الصومال، وتاهوا عن الأهداف الأساسية للعملية، وراحوا يتخبطون في مستنقع من الأفعال العسكرية الشائنة التي تقوم بها قوات الجنرال عيديد وردات الفعل عليها، وبدل التركيز على موضوع المصالحة الوطنية والعمل السياسي لتطبيق اتفاقات أديس أبابا، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عزل الجنرال عيديد وإقصائه عن العملية السياسية وشجعت مجلس الأمن لاتخاذ قرار بطلب محاكمته عن جرائمه ضد الأمم المتحدة.

وها هي الآن تتراجع عن هذه المواقف وتطلب من الوسطاء محاولة إقناعه الخروج من مقديشو ـ ولم تنجح ـ وتطلب الآن من الرئيس السابق كارتر مفاوضته لتغيير مواقفه.

٤ ـ لن تنجح جهود الأمم المتحدة في صنع السلام في الصومال إلا بعد أن تنجح المنظمة في إقناع كل الأطراف الصومالية الالتزام بمقررات مؤتمر المصالحة على غرار ما حدث في كمبوديا. ولا يقتصر ذلك على اقناع الجنرال عيديد باحترام الاتفاقات بل يقتضي ذلك أيضاً دخول قوات الأمم المتحدة الأقاليم الشمالية، أي جمهورية أرض الصومال، وإقناع القيمين فيها بالتخلي عن المنحى التقسيمي المتبع هناك.

٥ ـ إن إضعاف دور الولايات المتحدة أو خروجها من الصومال، يعنيان إضعاف الزخم العسكري والسياسي لعملية يونيصوم ـ ٢ ـ وقد يؤدي ذلك إلى فشل ذريع تكون له نتائج وخيمة على صعيد دور الأمم المتحدة ومصداقيتها كحافظ للسلام أو كصانع له.

٦ ـ سيؤدي خروج الأمم المتحدة من الصومال إلى نتائج سيئة جداً، وستكون له آثار خطيرة على النظام العالمي الجديد القائم على انقاض الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

٧ ـ أثبتت أزمة الصومال وعملية يونيصوم ـ ٢ ـ، مرة أخرى، ان ما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة ونظرتها إلى الأمور قد يتحول بسرعة إلى قرار وبرنامج تتبناه الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن ويصبح بين ليلة وضحاها برنامجاً وعملية تشارك فيها الأطراف الدولية والأطراف الإقليمية دون تردد أو إبطاء.

٨ ـ يبدو أن قرار الرئيس جورج بوش إطلاق عملية «استعادة الأمل» في الصومال قد انطلق من اعتبارات ستراتيجية أميركية مكملة للستراتيجيا الأميركية التي اعتمدت في الخليج العربي خلال عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بهدف تحقيق المصالح الأميركية الاقتصادية والنفطية في منطقة الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي وحمايتها، وتعتبر الصومال مركزاً حيوياً لحماية المصالح الأميركية في المنطقة نظراً لقيمة موقعها الستراتيجي في تأمين الممرات البحرية للنفط حول افريقيا وعبر البحر الأحمر كما أنها تشكل قاعدة أساسية للعمق الستراتيجي اللازم للدفاع عن الخليج وعن المصالح الأميركية في المحيط الهندي.

***

الأمم المتحدة بمواجهة تعقيدات الوضع في البوسنة

تواجه الأمم المتحدة موقفاً صعباً ومعقداً للغاية في البوسنة، فهي ما زالت تواجه الموقف باعتماد مبدأ اللاعنف وعدم استعمال القوة كما سبق وفعلت في لبنان وقبرص وغيرهما. لكن الوضع في البوسنة يختلف تماماً عن الأوضاع الأخرى إذ هناك مخاطر ارتكاب مجازر وجرائم جماعية أبشع من تلك التي عرفها العالم مع النازية أبان الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن تردد الأمم المتحدة في اعتماد ستراتيجية تؤدي إلى تدخل عسكري واسع يحمي السكان، وخاصة المسلمين، ناتج من تردد الولايات المتحدة الأميركية في اعتماد موقف حاسم من الصراع واعتماد ستراتيجية عسكرية تقرب موعد فرض حل من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلاً ضد العرب في البوسنة أو ضد صربيا نفسها إذا لزم الأمر. ويبدو أن هناك تعقيدات كثيرة تؤخر وتمنع اعتماد الولايات المتحدة ومعها بالتالي الأمم المتحدة فرض حل عسكري طالما فشلت المساعي السلمية كافة.

ولنستعرض بإيجاز تعقيدات هذا الوضع، علّنا نستطيع تبيّن الدور العسكري الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة لفرض حل مقبول للنزاع في البوسنة.

يعتقد أحد المحللين الأميركيين أن الضغط الذي يمارسه عدد من أصحاب النوايا الحسنة من الصقور والحمائم على حد سواء، للعمل على احتواء وردع السياسة التوسعية الصربية وسياسة العنف الوحشي الذي تمارسه الفلول الصربية، هو جهد مشكور ولكنه صادر عن افراد وجماعات غير مطلعة بما فيه الكفاية على حقيقة الوضع في البوسنة. إن أي تدخل عسكري مباشر في الصراع يفتقد من وجهة النظر الأميركية إلى: تعريف الهدف السياسي الذي ينبغي تحقيقه من هذا التدخل كما أنه لا يمكن تجاهل صعوبة الأرض التي يجري عليها القتال، ولا يمكن تجاهل تعقيدات وتوتر الوضع الاقليمي في البلقان الذي تمتد جذوره التاريخية إلى قرون عدة.

لقد بدأ يظهر بوضوح أن تدخل قوات الأمم المتحدة، مع كل الأهداف المحدودة التي انطلقت منها العملية في الأساس والتي هدفت إلى حماية قوافل تموين المدنيين المحاصرين،

تكاد تتحول تدريجاً إلى مهمة حماية السكان البوسنيين وخاصة المسلمين مع نتيجة تبدو وكأنها الهدف الأساسي وهو حماية استقلال البوسنة. ويبدو أن ذلك لم يكن في يوم من الأيام من الأهداف الحيوية للمصالح الأميركية في البلقان.

والجدير ذكره أن منطقة البوسنة تعتبر من أشد المناطق وعورة في أوروبا. فقد استطاع تيتو على هذه البقعة نفسها من الأرض تجميد عدة فرق المانية والهاءها لعدة سنوات. ولم يستطع الألمان طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية الإمساك بتيتو الذي خرج في نهاية الحرب كأكبر قوة سياسية وعسكرية في يوغسلافيا.

أما سياسة فرض منطقة حظر جوي، فلن تكون مجدية في عملية حماية السكان أو حماية قوافل التموين، حتى ولو تحولت عملية الحظر إلى عمليات قصف لمصادر النيران الصربية الثقيلة لأن المدفعية الصربية متخفية في تضاريس الأرض وفي التلال المكسوة بالغابات. ثم أن الدعاية الممتازة التي حصلت عليها القوات الجوية الحليفة في عملية عاصفة الصحراء لا يمكن تكرارها في يوغسلافيا، لأن اختيار بعض الأهداف وضربها بقوة ودقة متناهية لن يحقق النتائج التي حققتها القوة الجوية ضد العراق. وقد يصبح من المفيد نقل بعض الرادارات الخاصة بكشف مرابض المدفعية إلى مدينة ايافو بحيث تتمكن من كشف مرابض المدفعية الصربية في التلال المحيطة، وإعطاء هذه المعلومات لقوات الأمم المتحدة لاسكات هذه النيران. لكن إنزال هذه الرادارات إلى الأرض مع سدنتها ومساندة هذه العملية الطويلة، سيدفعان الولايات المتحدة إلى الدخول تدريجياً في معركة برية محدودة ولكن لزمن طويل، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية حماية طرق الاسناد والتموين من البحر حتى سارايفو ستتطلب عشرات الآلاف من الرجال يتعرضون بشكل دائم لإغارات الصرب.

حتى أن عملية عسكرية محدودة لرفع الحصار عن سارايفو قد تحقق مكاسب محدودة في تغيير مسار الحرب أو في تحسين وضع السكان البوسنيين وخاصة المسلمين منهم. فهناك مئات القرى والمدن التي يهددها الصرب اليوم أو في المستقبل القريب، كما أن بذور النزاع التي بدأت تظهر ما بين الكرواتيين والمسلمين ستعقّد أية عملية عسكرية للسيطرة على الوضع بشكل عام، بحيث يصبح من المستحيلات تحديد العدو من الصديق وخطوط المواجهة أو المدافعة. وإذا كان الهدف الأساسي حماية السكان ووقف التوسع الصربي وليس إقامة دول صغيرة جديدة كما يدعي بضع الستراتيجيين، فلماذا لا تحاول الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها الأوروبيون ايجاد بديل عسكري فعّال للعملية الخطرة ـ وإن كانت محدودة ـ وذلك لوقف التوسع والعنف الصربيين؟

من المؤكد أن الدول الغربية لن تحاول أن تتورط في أي عمل عسكري واسع ضد صربيا أو أي عمل عسكري رادع داخل البوسنة لحماية السكان المسلمين، إلا إذا قررت الولايات المتحدة الاشتراك عسكرياً عن طريق إرسال قوات برية إلى المنطقة، مع قرار أميركي واضح ومدعوم بقرار جديد من قبل مجلس الأمن يضع القيادة الصربية أمام مسؤولياتها

الدولية بتوجيه إنذار مباشر، كما حدث في الخليج وعلى غرار ما واجهت بـه قوى التحـالف نظام صدام حسين للانسحاب من الكويت.

وإن لم تستجب صربيا لقرارات مجلس الأمن، وإذا لم توقف اعتداءاتها، فمن الطبيعي أن تـواجه الاعتـداءات الصربية بمـوقف عسكري حـاسم. لقد سبق لمجلس الأمن ولـدول التحالف بزعامة الولايات المتحـدة فرض احتـرام القانـون والأعراف الـدولية عـلى النظام العراقي في ١٩٩١ من خلال عملية درع الصحراء، التي تعتبر أوسع العمليات العسكريـة والأشد عنفاً منذ الحرب العالمية الثـانية. فلمـاذا لا تكرر الـولايات المتحـدة ومعها أوروبـا الغربية، وانسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة ووفقاً لمتطلبات النظام العالمي الجديد، الموقف الرائج سياسياً وعسكرياً الذي اتخذته ضد العراق إبان احتلاله الكويت؟

مصالح الولايات المتحدة في البلقان والبوسنة

تعتبر الولايات المتحدة أن الوضع في يوغسلافيا بالغ التعقيد والخطورة، ولا يأخذ شكل الاعتداء المباشر من قبل دولة على دولة مستقلة مجاورة، كما حدث في الخليـج أو كما سبق وحدث في كوريا عندما اجتاحت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية بهـدف احتلالهـا وإلغائهـا كدولة، كما أن هناك إلزامات وضوابط سياسية تمنع أو تؤخر التدخل العسكري الأمـيركي لفرض حل سياسي في يوغسلافيا منها:

أولاً: يجب أن ندرك أنه لا تتوفر أيـة مصالـح أميركيـة جغرافيـة أو اقتصاديـة أو أية مصـالح سيـاسية أو حتى أيـة روابط انسانيـة أو تاريخيـة بها. والاهتمـامات التي سبق وابدتها الولايات المتحدة في السابق للمحافظة على وحدة يوغسلافيـا وإنعاشهـا اقتصاديـاً بالمقارنة مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدول الشيوعية الأخرى، نفذتها ارتكازاً على متطلبات السياسة الأميركية إبان الحـرب الباردة، وانطـلاقاً من خـلال سوء فهم الـوضع الديموغرافي والسياسي والتاريخي ليوغسـلافيا. فـإذا كانت الـولايات المتحـدة ومعها حلف شمالي الأطلسي قد اهتمّا بيوغسلافيا أثناء الحرب الباردة، فقد كان المبرر الوحيد لذلك هـو ابعاد الاتحاد السوفياتي عن الوصول إلى البحر الأدرياتيكي ، من خلال استعمال المـرافىء اليوغسلافية، وبالتالي الوصول إلى البحار المفتوحة وتهديد حلف شمـالي الأطلسي، وخاصـة إيطاليا واليونان وتركيا والوجود الأميركي في المتوسط. ولقد انتفت هذه المصلحة الأميركيـة بشكل كامل بعد انتهاء الحرب البـاردة وبعد تفكـك كل من الاتحـاد السوفيـاتي والاتحاد اليوغسلافي.

ثانياً: لا تجد الولايات المتحدة أية مصلحة قريبة أو بعيدة بموضوع استقلال البـوسنة وقيام دولة ذات سيادة ضمن حدود معتـرف بها دولياً، كما أنهـا لا تعارض ذلـك. ويمكن القول انها تأخذ موقف اللامبالاة حيال هذا الموضوع، علماً أن موضوع ما يجري الآن من تغيرات في الحدود يجب أن يعني الولايات المتحدة وأوروبا الغـربية إذ أنـه يخرب اتفـاقية هلسنكي المعقودة في العام ١٩٧٥ والتي تُعتبر على أساسها حدود الدول في أوروبـا نهائيـة

ولا يمكن تغييرها. ولكن قد يتطلب تطبيق اتفاقية هلسنكي على حدود الجمهوريات داخل الاتحاد اليوغسلافي اجتهادات قانونية، مع العلم أن وزارة الخارجية الأميركية تعترف بأن حدود هذه الجمهوريات حدود نهائية ولا يمكن تغييرها.

ثالثاً: لم تهتم الولايات المتحدة في الأساس بالأطماع الصربية وبموضوع الحدود التي قرروها لإقامة دولة صربيا الكبرى، بل تركت الوضع يتفاعل محلياً دون تدخل ودون مبالاة.

وعندما أظهرت كل من سلوفينيا وكرواتيا رغبتهما في الاستقلال، بدأ الجيش اليوغسلافي الذي يسيطر عليه الصرب تسليح المجموعات السكانية والقرى الصربية داخل هاتين الجمهوريتين بحيث اعلنت هذه المجموعات الصربية استقلالها عن دولة كرواتيا ولاحقاً عن دولة البوسنة. وقد ثبت في ما بعد أن معظم الصرب في هذه المناطق يتقنون استعمال السلاح، إذ قاموا بطرد الشرطة المحلية ومن ثم بدأوا بتهديد وطرد السكان من الكرواتيين والمسلمين، وارتكبوا مجازر ضدهم في مناطق عدة بهدف ترويعهم وإجبارهم على النزوح والهرب. ولم تكتف صربيا باتخاذ موقف عدم المبالاة بل إنها كانت تساند هذه المجموعات من الصرب وتسلحها وتمونها كما أنها دفعت بوحداتها العسكرية غرباً عبر حدود شمالي البوسنة وإلى داخل كرواتيا، ودفعت بوحدات أخرى جنوباً إلى شرقي البوسنة ونزولاً إلى البحر لتفرض بذلك حدود الأمر الواقع لصربيا الكبرى، مع انكار تام من قبل السلطة في بلغراد التي كانت تدعي أن ما يجري مجرَّد عمليات يقوم بها السكان المحليون ليس لدولة صربيا أية يد فيها.

ومع تطور العمليات الصربية التي هدفت إلى تدمير مدن وقرى بكاملها، وعمليات الاعتقال والقتل الجماعي للسكان، وتهجير مئات الألوف، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ لم يعد من الممكن السكوت عما يجري في البوسنة، خاصة أن العمليات قد اتخذت بعداً دولياً قانونياً وإنسانياً يهز المجتمع الدولي ومضاجع معظم رؤساء وملوك العالم، خاصة أنه إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لوقف عمليات «التنظيف الإثني» التي اعتمدها الصرب، فإن العدوى تهدد بالانتقال إلى مناطق عديدة أخرى وخاصة إلى داخل الاتحاد السوفياتي السابق، علماً أن الروس المتعصبين الذين يعيشون خارج روسيا، وعددهم ٢٥ مليوناً في دول أخرى من دول الاتحاد السوفياتي، قد بدأوا ينظرون إلى ما يفعله الصرب بعين الرضى، وبدأت بالفعل بعض الاستعدادات لتطبيق الستراتيجيا نفسهافي إعلان الاستقلال والتطهير العرقي، كما حدث في مقاطعة مولدوفا.

الخيارات الدولية الممكنة لفرض الحلول

يقتضي على الأمم المتحدة كما يتحتم على الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وضع سياسة وستراتيجية ناجعة لاحتواء المجزرة الكبرى التي تهدد بالاستمرار، خاصة وأن النوايا الصربية معروفة وقد سبق أن عبر عنها الرئيس الصربي سلوبودان متلوسفيك في أكثر من مناسبة إذ قال: «إذا قُدِّر ليوغسلافيا أن تتفكك فيتوجب على صربيا حماية كل الصرب أينما

وجـدوا...». وتدل هـذه الأهداف «الصريحـة» إلى إقامـة صربيا الكبـرى التي تضم معظم أراضي البوسنة وقسماً «كبيراً» من كرواتيا.

ولكن ما هي الستراتيجيات التي يمكن للولايات المتحدة وأوروبـا الغربيـة اعتمادهـا في مواجهة هذا الوضع الخطر القائم في يوغسلافيا والذي يهدد بالانتقال إلى مناطق أخرى؟

في رأيي الشخصي، يبدو أن هناك ثلاث ستراتيجيـات يمكن اعتمادهـا من قبل الغـرب، بزعامة الولايات المتحدة، وفي ظل قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن الدولي.

أولاً: ستراتيجية الحد الأدنى أو العجز

تتلخص هذه الستراتيجية بأن تُبقي الولايات المتحـدة والدول الغـربية تـدابير معـالجة الوضع على ما هي عليه الآن والتي تتضمن في خطوطها العريضة ما يأتي:

أ ـ متابعة الضغط السيـاسي، ومتابعـة العمل الـديبلومـاسي لتطبيق خطة السـلام التي وضعها المبعوثان الدوليان ڤانس واوين، مع امكانية استمرار حال التعثر في تطبيق الخطـة واستمرار المجزرة والتنظيف الإثني.

ب ـ الاستمرار في فرض الحصار غير المطبق وغير المجدي على صربيا والذي لا يؤمل في فاعليته لاجبار صربيا على تغيير سياستها، خاصة وأن صربيا بلد منتـج للأسلحـة ولمختلف الحاجات اللازمة لاستمرار الحياة الطبيعية، بما فيها المأكولات، باستثناء المحروقـات التي ما زالت تأتيها عبر الحدود من الدول المجاورة.

ج ـ الاستمرار في فرض حظر على الطيران الصربي فوق البـوسنة، وهـو تدبـير لن يفيد بشيء لأن الوضع العسكري المتفوق للصرب لا يتطلب تدخل الطـيران لإمالـة كفة النصر إلى جانبه.

د ـ تكثيف برنامج الإغاثة الذي تقوم به قوات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة.

هـ ـ تجميد الأموال والأرصدة الصربية في الخارج.

لكن تطبيق هذه الستراتيجية، ولو أدخلت عليها بعض التعديـلات الطفيفة الهـادفة إلى تفعيل الخطر كاغلاق نهر الدانـوب كممر مـائي، لن يُؤدي إلى النتائـج المرجـوة، وستستمر المذبحة الإنسانية الكبرى الموجهة ضد المسلمين في البوسنة بالدرجة الأولى.

ثانياً: ستراتيجية التهديد غير المباشر: (التوازن العسكري في البلقان)

يمكن تطبيق ستراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية غـير مباشرة من قبـل الولايـات المتحدة وأوروبا الغـربية ضـد صربيا، من خـلال اعتماد الـوسائـل التي تؤدي إلى توازن عسكري إقليمي في البلقان على الشكل الآتي:

١ ـ تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمساندة السياسية لجيران صربيـا، أي

لكل من البانيا وهنغاريا وبلغاريا، وحثهم على احتواء حالة الفوضى في البلقان والتي خلقتها صربيا من خلال اعتماد عمليات التنظيف الاثني لخلق صربيا الكبرى، ليس على حساب الجمهوريات الأخرى في الاتحاد اليوغسلافي بل وأيضاً تاريخياً على حساب أراضي ومجموعات بشرية تابعة أصلاً للدول الثلاث المذكورة.

وهناك عدة أجزاء من الحدود اليوغسلافية يمكن أن تشكل موضوعاً قابلاً للتفجير من قبل الوطنيين الصرب والتي ستكوّن بعد تحقيق ما يبغون تحقيقه داخل البوسنة وكرواتيا الآن موضوعاً وطنياً ساخناً يؤدي إلى حروب مع هؤلاء الجيران.

هناك مثلاً قضية مقاطعة كوزوڤو (Kosovo) التي كانت تشكل قلب المملكة الصربية القديمة التي دمرها واستولى على أراضيها العثمانيون العام ١٣٨٩ ميلادي، ونسبة ٩٪ من سكانها الحاليين هم من الألبان. فقد بدأت تسمع تصريحات متعددة وواضحة من قبل الوطنيين الصرب بأنهم لن يتخلوا أبداً عن كوزوفو بل ويستعد القادة العسكريون الصرب لعملية دموية كبرى للتنظيف العرقي في هذه المنطقة بعد الانتهاء من عملية البوسنة. ويبدو أن الاستعداد لهذه المعركة الدموية المنتظرة قد بدأ فعلاً وأن كميات كبيرة من الأسلحة قد كدست لدى السكان الصرب في كوزوفو مما أثار انتباه السكان الألبان ودفعهم إلى المطالبة بتسليحهم للدفاع عن النفس عند الحاجة. ولن تستطيع ألبانيا، هذه الدولة الفقيرة، مواجهة العمليات الصربية ووقف مذبحة السكان. لذلك ينبغي على الغرب والولايات المتحدة وكذلك الأمم المتحدة أخذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لمنع وقوع هذه المجزرة المطلة بشبحها الآن في الأفق القريب، وذلك باعتماد التدابير الآتية:

أ ـ إنزال قوات دولية (وخاصة اميركية وأوروبية غربية) في ألبانيا، وتركيزها في مناطق قريبة من منطقة العمليات المحتملة.

ب ـ تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدولة البانيا الفقيرة ضمن برنامج مساعدة مكثف.

ج ـ تدريب القوات المسلحة الألبانية وتنظيمها بشكل يسمح لها، إذا أمكن، باحتواء العمليات الصربية.

د ـ إنشاء وتنظيم وتدريب وحدات حرس وطني من ضمن سكان إقليم كوزوڤو مع إيجاد الضمانات اللازمة لعدم وقوع عمليات اعتداء على الأقلية الصربية.

وتعتبر كوزوڤو نقطة البداية لحرب أوسع في حال امتد العنف إليها. فمن المؤكد أن البانيا ستدخل في حرب مفتوحة مع صربيا، كما أن امتداد العمليات إلى المناطق الألبانية القريبة من الحدود الغربية لجمهورية مقدونيا (وهي من جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي التي اعلنت استقلالها) ستُرغم هذه الأخيرة على الاشتراك في العمليات العسكرية، وستجد بلغاريا بدون شك، المصلحة الكافية للدخول في حلبة الصراع، وسيشهد العالم عندها بداية حرب البلقان الثالثة بعد الحربين الأولى والثانية اللتين سبقتا الحرب العالمية الأولى.

حرب البلقان هذه التي تبدأ في كوزوفو ثم تتوسع حولها، يمكن أن تمتد نحو الشمال إلى مقاطعة ڤوجڤودينا (Vojvodina) حيث تتوافر حالة مشابهة للحالة في منطقة كوزوفو. وتعتبر ڤوجڤودينا التي تقع إلى شمالي بلغراد، امتداداً طبيعياً لهنغاريا، وقد كانت تاريخياً ولقرون عدة جزءاً من الأرض المجرية. وتقيم الآن في هذا الاقليم أقلية مجرية يقارب عديدها خمسماية الف نسمة. وكانت مجموعة من السكان المجر تقيم في كرواتيا جنوبي نهر دراڤا، لكن صربيا احتلت هذه المنطقة وهجرت سكانها أولئك إلى هنغاريا. إذن ثمة بذور للخلاف موجودة ما بين صربيا وهنغاريا. فإذا امتدت عمليات التطهير العرقي إلى اقليم ڤوجڤودينا فستدخل هنغاريا معركة مفتوحة مع صربيا لحماية هؤلاء السكان وتأمين مصالحهم. لكن الجيش المجري يشكو من ضعف الإمكانيات وسوء التنظيم بالمقارنة مع القوات الصربية، علماً أن الطيران الصربي يخرق الآن المجال الجوي لهنغاريا بشكل يومي لعلمه أنه لا تتوافر الإمكانية لدى هنغاريا لرد ع هذا الاختراق لسيادتها.

من هنا فإن هناك ضرورات ملحة تدعو إلى مساعدة هنغاريا عسكرياً لتطوير قدراتها الدفاعية لتمكينها من الدفاع عن حدودها الجنوبية ضد العدوان الصربي. ويشكل برنامج الدعم العسكري والسياسي لهنغاريا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إحدى عناصر التوازن الاقليمي، إذ أنه يعتبر وسيلة ضغط قوية على صربيا، خصوصاً على جبهتها الشمالية، وسيشعر الصرب بالخطر من خلال تذكيرهم أنه أعطى الحق لهنغاريا للاستيلاء على جزء من هذه الأراضي في شمالي صربيا إبان الحرب العالمية الثانية.

٢ ـ هناك ضرورة لتشديد الحصار الاقتصادي على صربيا. ويعتبر موضوع التموين بالمحروقات أشد المواضيع حساسية، إذ أن المحروقات التي تصل إلى يوغسلافيا تأتي عن طريق العوامات عبر نهر الدانوب. وتُعتبر الآن روسيا المون الأساسي لصربيا مع العلم أن روسيا لا تجاور نهر الدانوب ولكنها تشتري النفط من رومانيا وترسله على العوامات عبر الدانوب. ويمكن للغرب تفعيل المقاطعة لوقف شحن المحروقات عن طريق الضغط على روسيا من خلال برنامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية لهذه الأخيرة، وخاصة تلك المقررة حديثاً في قمة ڤانكوڤر. ويمكن أيضاً تفعيل تدابير الحصار ضد صربيا عن طريق حض بلغاريا على مراقبة الملاحة التي تمر في النهر باتجاه يوغسلافيا.

ولكن كيف يمكن حض بلغاريا على تفعيل الرقابة وتدابير المقاطعة؟

ليس من الصعب أن يعمل الغرب على تفهم حقيقة الموقف البلغاري وواقعيته تجاه قضية استقلال مقدونيا. لقد اعترفت بلغاريا بمقدونيا بعد انحلال الاتحاد اليوغسلافي كدولة مستقلة، ولكنها لم تعترف بها كأمة مستقلة لها تاريخها وكيانها السياسي والحضاري. ذاك أن مقدونيا ترتبط تاريخياً ولغوياً بتاريخ مملكة بلغاريا وبتراثها اللغوي والأدبي منذ القرون الوسطى. ويبدو أن بلغاريا لا تعد خطة قريبة الأجل لاستعادة مقدونيا، ولكنها تأخذ بعين الاعتبار الأطماع الصربية لاستعادة مقدونيا وستراقب هذا

الوضع عن كثب. إن تفهم الغرب للحقائق التاريخية للموضوع وللحقوق البلغارية المشروعة في مقدونيا بالمقارنة مع المطالب الصربية غير المشروعة، سيشجع بلغاريا على اتخاذ تدابير فعالة لمراقبة الملاحة في الدانوب باتجاه صربيا، وتطبيق قرارات الحظر، ومنع الامدادات بالمحروقات.

ويشكل اعتماد ستراتيجية التهديد غير المباشر المبني على خلق حالة من التوازن العسكري في البلقان من خلال تقوية ودعم الدول المحيطة بصربيا ودعمها، رسالة واضحة من الولايات المتحدة والغرب والأمم المتحدة أيضاً إلى صربيا بوجوب اعتماد سياسة التعقل مع الجيران ومع دول الاتحاد اليوغسلافي التي قررت الاستقلال، وبخاصة وقف عمليات التنظيف الاثني في البوسنة، وإلا فإن على صربيا مواجهة أوضاع سياسية وأمنية جديدة تهدد وحدة صربيا نفسها واستقلالها.

٣ ـ تبقى قضية معالجة الوضع الداخلي في البوسنة وموضوع الاعتراف باستقلالها كإحدى أهم المشاكل الحالية التي تواجه الإدارة الأميركية وحكومات أوروبا الغربية. فمع قناعة الدول الغربية جميعها والمحافل الدولية بضرورة حماية السكان، وخاصة المسلمين منهم، من عمليات التنظيف الاثني التي يقوم بها الصرب، تجد الولايات المتحدة خاصة صعوبة في إيجاد مصلحة أميركية تسمح لها بالتورط سياسياً وعسكرياً لوقف العدوان الصربي وتحقيق الاستقلال والسيادة لدولة البوسنة. ومن المؤكد أن المصالح الأميركية تكمن في إيجاد حالة استقرار سياسي وعسكري واقتصادي في منطقة البلقان، من ضمن سياستها الدولية الشاملة ومن خلال دورها القيادي في النظام العالمي الجديد، ولكن التورط في حروب من نوع الحروب الأهلية ما زال يخيفها، إذ ان تجربة ڤيتنام والتجربة اللبنانية ما زالتا ماثلتين في ضمير الشعب الأميركي وذاكرته.

٤ ـ ولكن، استناداً إلى آخر التقارير والأخبار الواردة من واشنطن، فإن الإدارة الأميركية تتجه إلى وضع ستراتيجية عسكرية جديدة لمواجهة الوضع الخطر في البوسنة، ترتكز على القيام بغارات جوية على مراكز المدفعية الصربية، ورفع الحظر على إرسال الأسلحة إلى المسلمين، وزيادة فعالية عمليات إغاثة السكان. ولكن ما زالت هناك تحذيرات كثيرة ترد على لسان مسؤولين في الإدارة، وحتى على لسان بعض القادة العسكريين، تحذر من إمكانية التورط في مستنقع البلقان الخطر. وقد ردّ بعض الجنرالات في قيادة القوات الجوية الأميركية على هذه التحفظات بأن هذا التدخل بواسطة القوات الجوية لقصف مواقع المدفعية الصربية سيكون فعالاً جداً ويكاد يكون من دون مخاطر على الطائرات المهاجمة.

ثالثاً: ستراتيجية التهديد المباشر عن طريق العمل العسكري الحاسم

يرتكز مبدأ اعتماد ستراتيجية التهديد المباشر والتدخل العسكري في يوغسلافيا، وبشكل حاسم ضد العدوان الصربي وسياسة التنظيف الاثني، على إعادة تعريف للمصالح

الأميركية والغربية في منطقة البلقان، بصورة عامة، وفي محيط ما نتج عن انحلال الاتحاد اليوغسلافي، بصورة خاصة.

إن واقع النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، يفرض على الولايات المتحدة وحلفائها إعادة تقويم مصالحها وسياساتها، بشكل شامل، في مناطق عدة من العالم، وخاصة في منطقتي الشرق الأوسط والبلقان. وعملية إعادة تقويم المصالح والسياسات المستندة عليها يجب أن تنطلق، في رأيي، من المعطيات الآتية:

١ ـ لم يعد من الجائز تحديد المصالح الأميركية ضمن التصور السابق نفسه واستناداً إلى المقاييس الضيقة إياها التي كانت معتمدة أثناء الحرب الباردة. بل يجب أن تُعتمد مقاييس جديدة تستند على الدور العالمي الجديد الذي تلعبه الإدارة الأميركية عبر سياستها الذاتية وعبر مجلس الأمن الدولي في إدارة شؤون العالم وأزماته. لقد سبق وقلنا إن للولايات المتحدة مصالح هامة في البلقان: مصالح سياسية تتعلق بالمحافظة على الاستقرار وعلى الحدود الدولية لهذه الدول، ومصالح اقتصادية تتعلق بتطوير الوضع الاقتصادي والمعيشي لهذه الأمم والشعوب وتطوير أسواق جديدة للمنتوجات والتكنولوجيا المتطورة الأميركية. ومن الطبيعي أن يعمم هذا المنطق على منطقة البلقان، خصوصاً أن لاميركا مصلحة مؤكدة في إيجاد حل عسكري لمسألة البوسنة إذا فشلت الحلول الأخيرة علماً أنه قد بدا واضحاً أنه إذا قدر لصربيا أن تحقق من خلال العدوان أهدافها في البوسنة، فإن نتائج ذلك ستكون دراماتيكية وستفجر الأوضاع مع مجموعات اثنية أخرى مما يقود إلى حرب البلقان الثالثة.

٢ ـ إذا تطور الوضع الاثني في البلقان إلى ما يشبه الحرب المفتوحة بين مختلف الدول والاثنيات، فإنه يحتمل أن تنتقل عدوى هذه الاضطرابات الواسعة لتضرب دولاً أخرى تتوافر داخلها بذور الانشقاق والتناقضات التاريخية والاجتماعية والعرقية والاثنية، كروسيا وإيطاليا التي تتوافر فيها تناقضات اجتماعية وتاريخية واقتصادية تعادل التناقضات اليوغسلافية. من هذا المنطلق الأساسي، تقضي المصلحة الأميركية والأوروبية الغربية ومصلحة المجتمع الدولي المحتمل للأمم المتحدة، ضرورة معالجة الوضع في البوسنة بصورة فعالة وضمن مهل زمنية معقولة.

٣ ـ بدأ الصراع في البوسنة يأخذ شكل المؤامرة الكبرى التي تستهدف السكان المسلمين. ويبدو أن الوضع يتجه إلى ارتكاب مزيد من المجازر يذهب ضحيتها الألوف منهم، وتقوم بتنفيذها صربيا ويشاركها في ذلك الكروات الذين يتوقون إلى ضم أجزاء كبيرة من البوسنة إلى دولتهم. إن استمرار هذا الوضع قد يؤثر على مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وعلى السلام والاستقرار الدوليين لدى الدول الإسلامية كافة، وخاصة لدى دول النفط في الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والتي ترتبط بها جميعاً الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بمصالح حيوية جداً.

٤ ـ إن اعتماد مقياسين لمعالجة اضطراب الأمن الدولي ومعاقبة المعتدي، سيضعف من

دور مجلس الأمن وفعاليته في معالجة الأزمات، وسيضعف بالتالي الدور السياسي والقيادي العالمي الذي تلعبه الولايات المتحدة، وسيضع مصداقيتها ومصداقية النظام العالمي الجديد في موقع الشك والريبة. ولا يمكن الآن لمجلس الأمن ولدول التحالف التي خاضت حرب الخليج لمعاقبة العراق وردعه وتحرير الكويت من الاحتلال، التراجع عن هذا المستوى من المعالجة إذا استمر العدوان الصربي السافر ضد البوسنة وضد الشعب المسلم هناك.

٥ ـ تواجه الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية مشكلة مع الأصوليين المسلمين منذ عدة سنوات. ويمكن أن تتطور الحال إلى أزمة حادة من خلال العدوان الذي يتعرض له المسلمون في البوسنة، فيتهم هؤلاء الأصوليون الولايات المتحدة والدول الغربية بالتواطؤ لاستئصال المسلمين من جنوبي شرقي أوروبا (البوسنة والبانيا). وفي حال استمر العدوان على البوسنة دون عقاب، فقد تدخل مجموعات كثيفة من الأصوليين إلى البوسنة فتزيد الوضع الميداني تعقيداً، وتتجه مجموعات أخرى أكثر أصولية إلى اعتماد ستراتيجية الإرهاب الدولي للاقتصاص من تقاعس الولايات المتحدة وحلفائها.

ومن خلال تقويم الظروف الموضوعية للوضع في البلقان، ومن خلال القواعد التي يجب أن يبنى عليها النظام العالمي الجديد، والدور الذي يجب أن تلعبه كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة في النظام الجديد، وانسجاماً مع المصالح التي ترتبط بها الدول الاسلامية والعربية بالعالم الغربي، وانطلاقاً من القواعد الخلقية التي تنادي بها الولايات المتحدة، وطبقاً للمبادىء التي اعتمدت لمعاقبة العراق ورد عدوانه عن الكويت؛ يقتضي اعتماد ستراتيجية مباشرة لانهاء سياسة العدوان التي تنتهجها صربيا ضد البوسنة. إن الركيزة الأساسية لستراتيجيا التهديد المباشر هي في الاعداد لعمل عسكري واسع إذا لم ترتدع صربيا وتوقف عدوانها ضد البوسنة وتلتزم بالقرارات والحلول الدولية المقترحة لإنهاء النزاع. فإذا رفضت صربيا الحلول أو قبلتها واستمرت في عدوانها (كما يرجح أن يحدث) فعلى المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة، أن يعاقب صربيا تماماً كما فعل مع العراق العام ١٩٩١.

ويمكن أن نوجز الركائز الأساسية لستراتيجيا التهديد المباشر عن طريق العمل العسكري الحاسم على الشكل الآتي:

١ ـ يسعى الأمين العام للأمم المتحدة، كما يسعى رؤساء الدول الإسلامية والعربية، مع الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي الأخرى، كي تحزم أمرها وتقرر التدخل العسكري المباشر في البوسنة، وغيرها إذا لزم الأمر، لوقف العدوان الصربي.

٢ ـ يتخذ مجلس الأمن قراراً جديداً يسمح باستعمال القوى العسكرية في يوغسلافيا لوقف العدوان على البوسنة ووقف عمليات التطهير الاثني. فالقرار ٧٧٠ الذي سبق واتخذه مجلس الأمن، لا يكفي للتدخل، إذ أنه سمح باستعمال القوة لحماية أعمال الإغاثة والتموين في البوسنة والتي تجري بإشراف القوات الدولية هناك.

٣ ـ يوجه مجلس الأمن إنذاراً إلى الدول التي ما زالت تخرق نظام المقاطعة والحصار الاقتصادي المفروض على صربيا ويعمل على تفعيل تدابير الحظر والمقاطعة وخاصة عبر الحدود البرية وعبر نهر الدانوب.

٤ ـ تتألف قيادة عسكرية للتحالف، على غرار القيادة التي تألفت إبان أزمة احتلال الكويت (بقيادة الولايات المتحدة مبدئياً)، لإدارة عملية الحشد العسكري والاعداد العملاني والتكتي للعملية.

٥ ـ تحشد دول التحالف القوى العسكرية البرية والبحرية والجوية اللازمة لعمل عسكري حاسم يسمح بوقف العدوان في البوسنة ويعيد حال التوازن الأمني والسياسي إلى البلقان.

٦ ـ تتوزع قوى دول التحالف على البر في البوسنة وفي الدول المجاورة وفي كل من إيطاليا واليونان وتركيا، بشكل يسمح لها بالعمق العملاني والستراتيجي اللازم، ولتأمين المرونة التعبوية والعملانية اللازمة لعمل عسكري واسع إذا اقتضى الأمر وفي حال توسع النزاع واتخذ شكل حرب اقليمية واسعة.

٧ ـ يجري التحضير لعملية عسكرية برية وجوية وبحرية واسعة للسيطرة على الوضع الأمني في البوسنة بسرعة فائقة وبصورة حاسمة.

وقد يتساءل البعض عن حجم القوى اللازمة كي تأتي العملية العسكرية حاسمة وتعطي النتائج المرجوة في أسرع وقت ممكن. فعلى صعيد القوات البرية والقوات الجوية اللازمة للعملية، تملك الولايات المتحدة في أوروبا القوات الضرورية للحسم. فالقوات البرية متمركزة في ألمانيا الغربية، وتبلغ حجم فيلق كامل أي ما يعادل ١٢٠ ألف رجل مجهزين بأفضل أنواع الأسلحة، وهي في حال تعبئة وجهوز كاملين ـ تدريباً وتموينا ـ. أما القوات الجوية الأميركية، فمتمركزة في كل من ألمانيا وانكلترا وفي قواعد حول المتوسط من تركيا إلى إيطاليا واسبانيا، وهي قادرة، من قواعدها، أو على الأقل من القواعد الموجودة في إيطاليا وتركيا وألمانيا، على مساندة العمليات البرية وضرب صربيا نفسها إذا لزم الأمر. إن لدى الولايات المتحدة في مختلف قواعدها الأوروبية ٣٦ سرباً جوياً تضم ما يزيد على ٤٥٠ طائرة مقاتلة من مختلف الأصناف.

أما القوات البحرية اللازمة لمساندة هذه العملية، فيمكن أن تتألف من حاملتي طائرات مدعومتين بالسفن المواكبة عادة للحاملات للمساندة والحماية، مع قدرات نيران صاروخية من طراز كروز وبعض مراكب الإسناد الأخرى. ويمكن لحاملتي الطائرات تقديم جهد جوي كبير في عمليات حماية مسرح العمليات ومهمات المنع في العمق الصربي ومهمات الاسناد الجوي للعمليات البرية. كما يمكن استعمال صواريخ كروز من على المراكب المواكبة لحاملتي الطائرات لتدمير اجهزة الدفاع الجوي ومراكز القيادات والاتصال الصربية.

أما القوات الحليفة الأخرى التي ستشارك في هذه العملية، فقد تتكون من قوات الأمم المتحدة الموجودة الآن في البوسنة، وتعزّز بقوى أوروبية غربية (بحجم فرقتين) من كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا ودول أخرى. وقد يشترك في هذه القوة جزء من القوات الأوروبية المشتركة المتمركزة في المانيا ضمن قوات حلف الأطلسي. كما تشترك من هذه الدول بعض الأسراب الجوية الفرنسية والبريطانية والايطالية وحاملتا طائرات، واحدة بريطانية وأخرى فرنسية، موجودتان حالياً على مقربة من مسرح العمليات.

٨ ـ إذا بقي الموقف الصربي عند البدء بعملية الانتشار متصلباً واتجه إلى الاستمرار في دعم العدوان، تقوم قوى التحالف بتوجيه ضربة جوية قوية إلى صربيا على غرار الضربة التي وجهت إلى العراق أثناء حرب الخليج. ويجب على القيادة العسكرية أن تحدد الأهداف التي يجب ضربها في صربيا والتي يقتضي أن تتكون من: الأهداف العسكري الرئيسية (القوى المسلحة الصربية). القاعدة الصناعية العسكرية. مراكز القيادة والاتصال الرئيسية. قواعد التموين ونقاط ستراتيجية أخرى يؤدي ضربها إلى إضعاف الطاقات العسكرية الصربية.

٩ ـ تفرض قوى التحالف، تحت مظلة الأمم المتحدة، على صربيا والأطراف الأخرى للصراع قبول الحلول الدولية لفرض النظام والأمن في المنطقة، والالتزام بها، وضمان عدم تجدد اعتداء أي فريق على الأفرقاء الآخرين.

١٠ ـ لا بد من طرح سؤال مهم: من يدفع تكاليف هذه العملية العسكرية الضخمة في وقت تعاني فيه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حالة من الركود والمصاعب الاقتصادية؟

لقد دفع عرب النفط تكاليف حرب الخليج كاملةً، كما انهم موّلوا الصناعات الدفاعية الأساسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من خلال عقود لمشتريات الأسلحة تفوق ٦٠ مليار دولار. أما عملية البلقان فإنها تنفذ لصالح دول فقيرة جداً تحتاج إلى مساعدات اقتصادية وانسانية ضخمة. ومن المؤكد أن الحل العلمي لإيجاد المبرر للحكومة الأميركية والحكومات الحليفة الأخرى تجاه شعوبها التي تعاني من الكساد الاقتصادي، يكمن في إيجاد مصادر تمويل تتحمل مع هذه الدول التكاليف الباهظة للحرب. وهنا لا بد من محاولة سبر لمصادر التمويل المحتملة عن طريق الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة، فتتحمل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية قسماً من التكاليف، وتساهم اليابان في قسم آخر، وتتحمل الدول النفطية الغربية والإسلامية الجزء الباقي.

والآن، بعد استعراض الخيارات الدولية الممكنة لفرض الحلول في البلقان، لا بدّ من إجراء مناقشة سريعة للرّد على بعض المعترضين على استعمال الخيارين الثاني والثالث، خاصةً المسؤولون الأميركيون وبعض الستراتيجيين الدائرين في فلك الإدارة الأميركية.

قد يعترض عدد من القادة والمفكرين الأميركيين على الطروحات المعتمدة في ستراتيجية التهديد غير المباشر عن طريق خلق توازن عسكري اقليمي في البلقان في وجه العدوانية

والعنصرية الصربية، فيعتبرونها ستراتيجية محفوفة بالمخاطر تحتم على الولايات المتحدة ضخ مساعدات اقتصادية وعسكرية لا قدرة لها على تحملها وليست لها مصالح تبررها. كما أنهم قد يعتبرون أن مصدر القلق الأساسي في اعتماد هذه الستراتيجية هو ان مساندة أعداء صربيا وجيرانها قد يؤدي إلى اندلاع حرب البلقان الثالثة التي قد تؤدي إلى انزلاق الولايات المتحدة للاشتراك فيها. هذه الستراتيجية لم تطرح إميركياً أو دولياً كأحد الحلول التي قد تؤدي إلى إقامة حالة من التوازن العسكري والأمني ما بين صربيا وجيرانها، بحيث تؤمن حالة التوازن جواً من الأيجابية وإعادة الحسابات، وتؤول إلى اعتماد سياسات أكثر واقعية من قبل صربيا ومن قبل الأفرقاء الآخرين الداخلين في الصراع.

كما يعترض القادة العسكريون، وكذلك جهات عدة نافذة في السياسة الأميركية، على أي تدخل عسكري في البوسنة، ويعتبرون ذلك عملية محفوفة بالمخاطر، تؤدي بالولايات المتحدة إلى الاشتراك في حرب أهلية خطرة وطويلة. ومن المؤكد أن من يعترض في واشنطن أو في أوروبا على الاشتراك بعملية محدودة، سيكثف من اعتراضه على القيام بعملية حسم عسكري كامل كتلك التي نفذت في حرب الخليج، وسيعدد اخصام اعتماد ستراتيجية التدخل المباشر العقبات والمخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية لمنع قرار اعتمادها أو تأخيرها.

إن الرد العملي على المتحفظين على أن اعتماد ستراتيجية التهديد غير المباشر قد يؤدي إلى حرب البلقان الثالثة، هو ان هذه الحرب قد تندلع دون تدخل الولايات المتحدة في حال لم يجر ضبط الوضع واستمرت صربيا في سياسة التنظيف الاثني والعرقي.

أما على المعترضين على اعتماد ستراتيجية التدخل المباشر والحسم العسكري، فإن الرد يجب أن ينطلق من حقيقة الدور الذي أعطته الولايات المتحدة لنفسها في العالم الجديد والذي سبق وطبقته في عملية تحرير الكويت. كما أنه يجب أن يعلم المترددون أنه يجب تثبيت الوضع في منطقة سبق وأدت حالة الاضطراب فيها إلى حروب كبرى وعالمية.

أخيراً، يجب طرح السؤال الأهم: هل تتوافر لدى الولايات المتحدة مصلحة واضحة في وقف حالة الفوضى في البلقان ووقف مذابح الأبرياء؟

إذا كان الجواب نعم، فلا بد للولايات المتحدة آنذاك من أن تحزم أمرها وتقرر التدخل العسكري الحاسم لإنهاء وضع الفوضى، وحماية الأبرياء، وفرض حلول عادلة ضمن منطق النظام والقانون الدوليين.

الاستنتاجات العامة

كتب السير بريان أوركات الذي قضى ٤٠ سنة في الأمانة العامة للأمم المتحدة:

«ترتكز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مبدأ عدم استعمال القوة وعلى أنها رمز سياسي دولي. وهي انعكاس لمبدأ اللاعنف ضمن دائرة العمل العسكري...»

إنه لجميل جداً أن تعتمد الأمم المتحدة مبدأ اللاعنف في عملياتها العسكرية، ولكن في ظل هذه السياسة العسكرية، يهلك آلاف الناس في البوسنة، كما سبق وهلك الأبرياء في مناطق أخرى في ظل عمليات حفظ السلام التي قادتها الأمم المتحدة.

إن مخاطر الوضع في البلقان، وفي مناطق أخرى من العالم مثل الجمهوريات الآسيوية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي وفي بعض دول افريقيا، تفترض اعتماد مبادىء ومقاييس جديدة من قبل الأمم المتحدة، وخاصة عند قيامها بعمل عسكري لحفظ السلام. ويُستحسن أن تعتمد الأمم المتحدة مبدأ صنع السلام الذي يفترض القيام بعمل عسكري متناسب مع درجة الخطورة للوضع الأمني، ومع متطلبات حماية أرواح الناس الأبرياء، ومع ضرورات فرض القانون والنظام الدوليين. ولو أعطيت للقوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في البوسنة الامكانات العسكرية المناسبة، ولو أصدر مجلس الأمن قراراً يجيز استعمال القوة طبقاً لمتطلبات الوضع استناداً لاستنسابية ومبادرة القيادة العسكرية؛ لأمكن ضبط الوضع بصورة أفضل وسلمت حياة آلاف الناس.

لقد كانت تتوافر في ظل الحرب الباردة، ضوابط أمنية وعسكرية تفرضها الدول الكبرى في مناطق نفوذها أو تفرضها بشكل غير مباشر حالة التوازن العسكري والسياسي بين المعسكرين الشرقي والغربي. وحتى في حال اندلاع أزمات اقليمية من النوع الذي بدأ في كرواتيا والبوسنة، كانت القوى الاقليمية والدول الكبرى تحاول ضبط الأمور وإبقاءها ضمن مستوى معقول خوفاً من الانفلات الكامل الذي يؤدي إلى تدخل الأطراف الدولية المناوئة مباشرة فيه أو الاستفادة منه. ولكن مع سقوط هذه الضوابط بانتهاء الحرب الباردة، ومع اعلان الولايات المتحدة قيام نظام عالمي جديد على أسس الحرية والديمقراطية والقانون والنظام الدوليين، لا بد من إيجاد القوى الرادعة البديلة لإنهاء الصراعات الاقليمية وضبط الأزمات وإدارتها إلى حين ايجاد حلول نهائية لها.

وإذا كانت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (وخاصة الولايات المتحدة) لا ترغب في تطوير قدرات الأمم المتحدة العسكرية بحيث تعطى لها القوى والأسلحة اللازمة للقيام بعمليات الحسم العسكري حيث يلزم، فأي نظام عالمي هو هذا النظام الجديد؟

إن الولايات المتحدة الأميركية تتحمَّل المسؤولية الأساسية لانبعاث النظام العالمي الجديد من بين خطام النظام القديم، وعليها بالتالي الاسراع في إعادة تقويم مصالحها، بصورة واقعية، بحيث تتحرر من عقد الماضي وتسرع في معالجة الأزمات الدولية، وخاصة تلك الأزمة الخطرة الدائرة حالياً في البوسنة، لأن أرواح الناس، وخاصة الأبرياء منهم، تستأهل اهتماماً أكبر لخلاصها وحمايتها.

وفي النهاية، يمكن الاستنتاج أن عمليات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن قد أصبحت إحدى الوسائل التي تمتلكها الولايات المتحدة، لتأمين مصالحها، وتطبيق ستراتيجيتها في العالم ضمن المقاييس السياسية والخلقية التي تتطلبها عملية تأمين المصالح الأميركية...

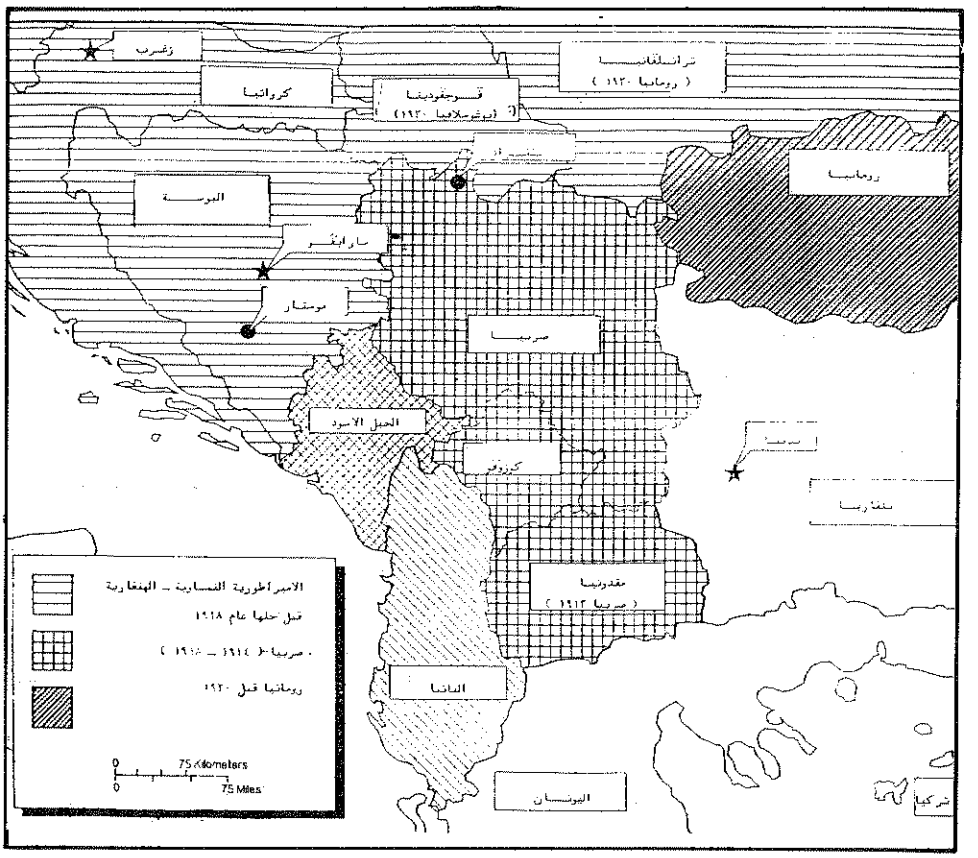
زغرب
كرواتيا
ترانسلفانيا
(رومانيا ١٩٢٠)
قوجفوديا
(يوغوسلافيا ١٩٢٠)
البوسنة
سارايفو
موستار
الجبل الاسود
صربيا
رومانيا
بلغاريا
مقدونيا
(صربيا ١٩١٣)
البانيا
اليونسان
تركيا
الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية
قبل حلها عام ١٩١٨
صربيا (١٩١٤ ـ ١٩١٨)
رومانيا قبل ١٩٢٠
0 75 Kilometers
0 75 Miles

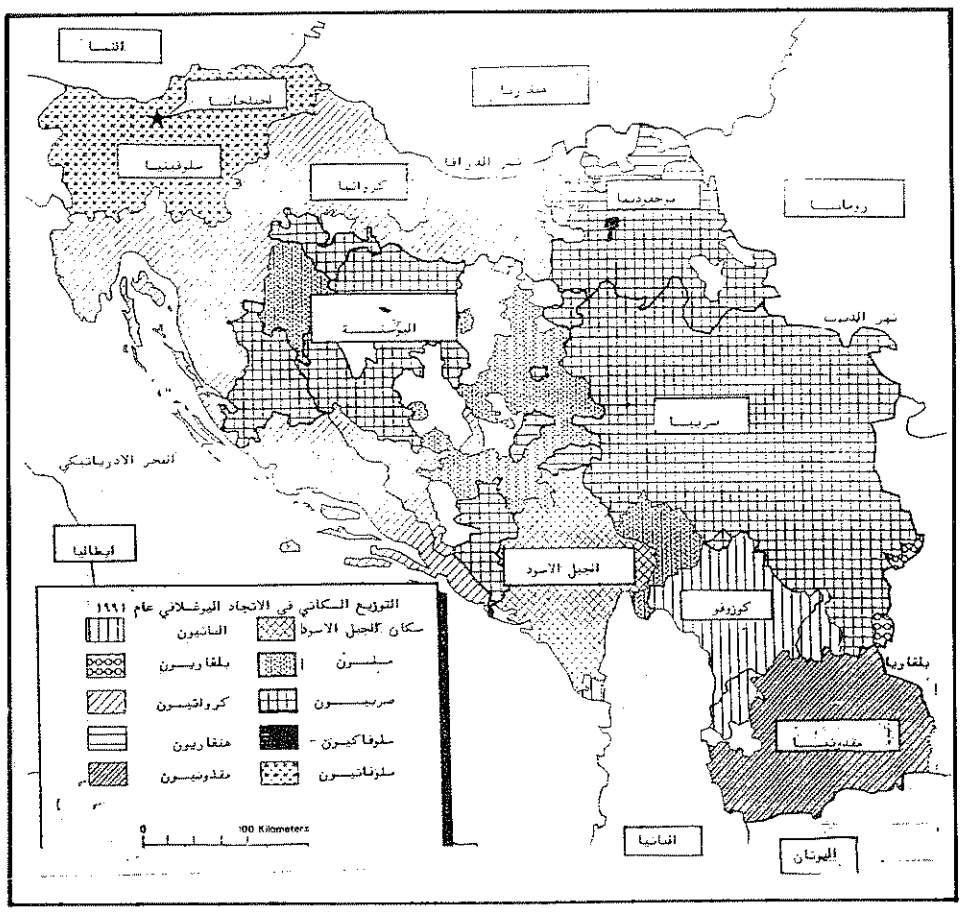
النمسا
سلوفينيا
كرواتيا
البوسنة
المجر
رومانيا
نهر الدانوب
نهر الدرافا
البحر الادرياتيكي
ايطاليا
الجبل الاسود
كوزوفو
مقدونيا
البونان
التوزيع السكاني في الاتحاد اليوغسلافي عام ١٩٩١
السلافيون
البانيون
المسلمون
الهنغاريون
الصربيون
المقدونيون
الكروات
الجبل الاسود
100 Kilometers

المراجع

(1) «The U.N. and Tailored Response». By George Paloczi-Horvath - Defence Intrnational Magazine - April 1993.

(2) «The Indian Ocean: Arc of Crisio or Zone of Peace» By Claudia Kuniai - International Affairs Magazine Spring 1989.

(3) «U.S. Strategic Policy in North east Africa and the Indian Ocean» By Larry W. Bowman and Jeffrey Lefebvre. Africa Report, African-American Institute 1991.

(4) «The Horn of Africa, U.S. Interest and Policy» U.S. Department of State January 1991.

(5) «Yugoslavia During the Second World War», By Jiso Tomasevich. Berkeley; University of California Press 1969.

(6) «Contemporary Yogoslavia - Twenty Years of socialist Experiment». Berkeley Press, 1969.

(7) «The Implications for Yugoslav Border of The Dissolution of The Yugoslav State» By Former Austrian Military Attaché in Belgrade, Colonel Gunther Wolfframm Study Project U.S. A.W.C Pa 1992.

(8) «Slovak Separation and Central European Security» By Michael G. Roskin. East European 1993.

(9) «Nationalism and Federalism in Yugoslavia» By Sabrina Ramet. 1991 2d edition (Bloomington, Indiana University Press 1992.

(10) «Sword and Shield: Ace Attack» By General Bernard W. Rogers. U.S. A.W.C. selected readings, 1985, Carlisle Barracks.

(11) «Hungariano In Yugoslavia seek Gaurantees for Minorities» By Edith Oltay, A Report on Eastern Europ Free Radio. September 1991.

(12) «Real Wars and Reality» By George Paloczi-Horvath Defence International Magazine - February 1993.

(13) Encyclopedia Americana Vol. 27: «Charter of the United Nations and Statute of the International Court of Justice» P. 456-469 - Grolier Incorporated International Headquarters: Daubury, Connecticut 06816.

(١٤) «الصومال يصبح صوماليين» بقلم سيد أحمد خليفة، مجلة «المجلة» عدد رقم ٦١٨ ـ ١١ ـ ١٧ كانون أول ١٩٩١.

(١٥) «بطرس غالي: حصاد سنة مرة» بقلم فهمي هويدي، مجلة «المجلة» عدد رقم ٦٧٩ ـ ١٠ ـ ١٦ شباط ١٩٩٣.

(١٦) «تحليل اخباري» ـ الأمم المتحدة أمام استحقاقات جديدة، جريدة الحياة ـ ٤ ـ ١٠ ـ ١٩٩٣ ـ لندن.

(١٧) مقابلة مع علي مهدي يستعرض فيها الوضع السياسي في الصومال، جريدة الحياة ـ ٨ ـ ٥ ـ ١٩٩٣ ـ لندن.

(١٨) «كلينتون لحظر أسلحة الانشطار ولاصلاح تركيبة الأمم المتحدة»، جريدة الأنوار ـ ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٩٣.

(١٩) مجموعة كبيرة من التقارير الاخبارية عن تطور الأحداث في كل من الصومال والبوسنة، والوساطات القائمة لإيجاد حلول سياسية نشرت خلال الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٢ و١٩٩٣ في الصحف والمجلات الآتية: الحياة ـ الأنوار ـ الشرق الأوسط ـ المجلة ـ الحوادث والوسط، والصحف البريطانية، بصورة عامة، وصحيفة الفاريان بصورة خاصة.

مصير الجيش الأحمر
بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

د. سيمون صقر(*)

تأسس الجيش الأحمر سنة ١٩١٨، يوم بدأت المعارك الشرسة بين البلاشفة أو القوات غير النظامية المؤلفة من الثوار الذين دخلوا «قصر الشتاء» في سان بطرسبرج في شهر تشرين الأول من العام ١٩١٧، وبين المدافعين عن النظام المحتضر.

وما لبثت تلك القوات أن اصطدمت بواقع مرير بعد عدة أشهر من المعارك التي كان يسيطر عليها طابع «الهواية» والاجرام وعدم التنظيم أو التقيد بأية أصول أو أعراف أو خلقية عسكرية يمتاز بها الجيش المحترف الذي يكون ضباطه عادة من خريجي الأكاديميات والمعاهد العسكرية.

فقد بدأت هذه المجموعات المسلحة التي لقبت بالحمراء، تلاقي مقاومة على عدة جبهات:

أولاً: من الجيش الانضباطي السابق أي الجيش الأبيض الذي كان يتألف من ضباط من رتب مختلفة، لأن العسكر في غالبيته التحق بالبلاشفة حماة النظام الجديد. وهذا الجيش انقسم إلى عدة جيوش، كل واحد بقيادة ضابط كبير معروف. ففي الجنوب، أي البحر الأسود والقوقاز، اشتهر جيش رانغل Wrangel، وفي الشرق وأقاصي سيبريا، ذاعت شهرة الجنرال دينيكن Denikine. علماً أن عدد هذه الجيوش البيضاء بلغ حدود العشرة آلاف.

ثانياً: من الجيوش الفوضوية Anarchistes، وكانت كثيرة ومتعددة القيادات، ذاع بينها صيت الزعيم ماخنو Makhno.

وقد اتفق البلاشفة يوماً مع «رانغل» على محاربة «ماخنو» لكثرة المؤيدين حوله وللخطر الذي صارت تمثّله قواته المتعاظمة على البلاشفة.

(*) دكتور في الطب. رئيس الجمعية اللبنانية ـ الروسية.

تجاه هذه البلبلة المتفاقمة، قرّر تروتسكي تأسيس الجيش الأحمر النظامي الذي كانت له الغلبة واشتهر بالبطش والقساوة والعنف. ويعتقد كثير من المحلّلين أن نجاح تروتسكي في قيادته لهذا الجيش وتعاظم سلطته، جعلا لينين يتحفظ في إبداء رأيه بالخلافة التي كانت على أشدّها بين ستالين وتروتسكي.

وفي العام ١٩٣٤، بدأت حملة تطهير واسعة في الجيش كان وراءها الماريشال فوروشيلوف ك.ي (وزير الدفاع ١٩٣٥) والقائد الأسطوري بوديوني س.م. والضابط الكبير كوليك ع.أ. الذين خافوا من حركة تحديث الجيش في مواجهة الاستعدادات الألمانية الجارية على قدم وساق. حركة التطهير هذه أطاحت بكل القيادات العليا في الجيش وبنصف القيادات الوسطى والأدنى مما تسبَّب في الخسارة المأساوية التي مني بها الجيش السوفياتي في السنتين الأولتين من حرب ٤١ ـ ٤٥.

من ١٩٤٥ إلى ١٩٩١

وانتصر الحلفاء على ألمانيا النازية، بفضل الدور الكبير الذي لعبه الجيش الأحمر بدون أدنى شك. وكانت المكافأة، للوهلة الأولى، كبيرة جداً: بولونيا وجمهوريات البلطيق الثلاث (أستونيا، لاتفيا وليتوانيا)، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، بلغاريا، رومانيا (قسم منها، بسارابيا، أُلحِق بملدافيا) وقسم كبير من المانيا مع برلين (سمي في ما بعد المانيا الديمقراطية). هذه الجمهوريات وشعوبها أُخضعت للنظام الشيوعي، ودارت في فلك الدولة السوفياتية الخارجة من حرب مضنية كلفتها ٢٦ مليوناً بين قتيل ومشوّه ومعاق ومفقود.

للوهلة الأولى إذاً، كان الانتصار عظيماً والمكافأة ضخمة: حزام أمني من ٨ دول... يحيط بألمانيا الفاشية وما تبقى منها، أي المانيا الاتحادية.

وخلال ٤٤ سنة، أضنى هذا الحزام «الأمني» الاتحاد السوفياتي، فذابت ثرواته في الحرب الباردة والسباق على التسلّح النووي. إلى أن هبَّت رياح الحرية وأجبرت الأجيال الجديدة على التغيير... فكانت البيريسترويكا والغلاسنت، وأُلغيت المادة ٦ من الدستور التي كانت تعطي للحزب الأفضلية في كلّ شيء. ثم حصلت محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٩ آب ١٩٩١...

وقبل حلول رأس سنة ١٩٩٢، «ينتهي» الاتحاد السوفياتي وتعود مقدراته الأساسية إلى روسيا، الجمهورية الأم في هذا الاتحاد، وتوقّع كل الجمهوريات، ما عدا أوكرانيا، على أن الكرملين ملك روسيا والسفارات في الخارج ملك روسيا والاسطول ملك روسيا...

ولكن ماذا عن الأسلحة النووية؟

هذا الأمر الخطير هو الذي أقلق الغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية.

بعد ٢٥ كانون الأول ١٩٩١

تخلّى ميخائيل غورباتشيوف عن السلطة في الاتحاد السوفياتي يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٩١ للوريث الشرعي: «القيصر» الجديد بوريس نيقولايفتش يلتسين الذي «استبق» الأمور وترشح قبل ١٨ شهراً لانتخابات روسيا الاتحادية، وأصبح من الدورة الأولى رئيساً لهذه الجمهورية الأم، مع نائب رئيس هو الكسندر روتسكوي: كولونيل في الجيش الأحمر وبطل حرب أفغانستان التي تُعتبر فييتنام الاتحاد السوفياتي والجرح الكبير في جسد الجيش الأحمر. هذا الجيش الذي بدأت تنخره المنازعات الدينية والأصولية (في السنوات الثلاث الأخيرة من هذه الحرب، لم يُرسَل أي جنديّ للقتال هناك من غير الجمهوريات السلافية: روسيا، روسيا البيضاء وأوكرانيا، بعد حوادث عدة أثبتت للقيادة أن مواطني الجمهوريات الأخرى، وخاصة الاسلامية أو الآسيوية، غير مهيئين نفسياً ودينياً للقتال في افغانستان).

... وبدأت المشاكل تعترض يلتسين منذ أول يوم في تاريخ روسيا الحديث. أصبح هناك كومنولث «صُوَري» لبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق .S.N.G ثمَّ تمَّ تعيين المارشال شابشنكوف قائداً لجيش هذا الكومنولث، علماً أن الجيش هذا لم يكن موجوداً عملياً. وبعد مدة عيّن يلتسين وزيراً للدفاع في روسيا هو الجنرال باڤل غراتشيوف.

ولكن ماذا كان وضع الجيش في تلك الجمهوريات؟

أزمة الجيش والأسطول

كان عدد الجيش السوفياتي في أواخر ١٩٩١ يتجاوز الستة ملايين (الرقم الصحيح ليس في متناول أحد)، نسبة كبيرة منه تتمركز في المانيا الشرقية (سابقاً) وعددها، حسب بعض المصادر، مليون ومئتا ألف جندي في حين تتحدث مصادر أخرى عن ثمانماية ألف.

هذا القسم من الجيش لم يعد كلّه حتى اليوم إلى روسيا. والمشكلة الكبرى في عودته هي مشكلة إيجاد مسكن لأفراده. فروسيا غير مستعدة لعودة هؤلاء إذ ليس عندهم منازل تأويهم. لكن ألمانيا تبرّعت بحوالي ملياري مارك لهذا الهدف، ولكن لا حلّ نهائياً لهذه القضية قبل العام ١٩٩٦(*).

أما الأسطول البحري الروسي فكبير جداً، ومشاكله متعددة، خاصة وأنه يتعرض لسياسة «تضييق» صارمة لميزانيته من قبل دولة روسيا ووزارة الدفاع، وعملية بيع قطع عديدة منه تسير على قدم وساق نذكر منها على سبيل المثال بيع بعض قطعه لإيران بالأمس

(*) قال لي أحد الضباط العائدين من جمهورية المجر... وهو برتبة كولونيل، إنه يعيش مع زوجته وطفله الوحيد في غرفة واحدة في بيت للطلبة foyer، المطبخ فيه مشترك لعشرين غرفة والحمّام كذلك، وهو يعتقد أنه محظوظ... فكيف بوضع الآخرين ومن هم أدنى رتبة منه!

القريب وعرض حاملة الطائرات المشهورة كييف للبيع أيضاً. أمّا المشكلة الكبرى في الأسطول البحري فكانت مع جمهورية أوكرانيا.

أوكرانيا

ثاني جمهورية من حيث عدد السكان (٥١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة) في تسلسل جمهوريات الاتحاد السوفياتي، انتقلت فجأة من النظام الشيوعي المتجمّد إلى أقصى طرف التيّار الرأسمالي. وقد رفع كرافتشوك، رئيس جمهوريتها، يافطة المطالب الوطنية ليقطع الطريق على منافسيه الكثيرين في انتخابات رئاسة الجمهورية، وأهم بند فيها: «حصتنا من أسطول البحر الأسود».

وأسطول البحر الأسود يتجاوز الـ ٣٠٠ قطعة بحرية من مختلف الأحجام ومركزه الأساسي مدينة «سيباستوبول»، ثاني أهم مدينة في شبه جزيرة القرم، بعد سيمفيروبول العاصمة.

وقد طالب ليونيد كرافتشوك بثلث الأسطول، أي مئة قطعة، لكن روسيا وقيادة الأسطول الروسية رفضا ذلك بالطبع... وكادت تقع حرب حقيقية... إنما اقتصر الأمر على التهديد والوعيد وتأجيل القرار ثلاث سنوات. ومنذ مدة قصيرة، تخلّت أوكرانيا عن مطلبها لـ «ضيق ذات اليد» فالمال قليل وعملتها في تدهور مستمر... وبعد وعد من يلتسين لكرافتشوك بسدّ بعض عجز جمهورية أوكرانيا المتوقفة عن دفع الديون المترتبة عليها.

ملدافيا

ملدافيا، كسائر الجمهوريات السوفياتية الأخرى، تعاني من المشاكل ما يكفي، وأهم مشاكلها أن ٤٠٪ من سكانها هم من الروس. هذه الجمهورية وسكانها ذوو الغالبية من أصل روماني، بدأت مشاكلها مع انتخاب سنيغور رئيساً لها الذي قابله إعلان الروس جمهوريتهم حول نهر دنيستر. وقد قامت رومانيا بمساعدة الحكومة المركزية بالعتاد وبالجند، وهاجمت جمهورية «الدنيستروقيا» المتمردة وكادت تقضي عليها لولا تدخّل نائب رئيس جمهورية روسيا شخصياً، ألكسندر روتسكوي، الذي زار أبناء عرقه ووعدهم خيراً وهدَّد وتوعَّد. وعلى أثر زيارته، دخلها الجيش الروسي الرابع عشر بقيادة الجنرال ليبيديف وكان ما كان... واعترف سنيغور بالمتمردين وهم اليوم بحراسة الجيش الروسي الرابع عشر.

طادجكستان

طادجكستان جمهورية إسلامية في آسيا، عدد سكانها بحدود الخمسة ملايين، وهي تقع

بين أفغانستان وتركمانستان وأوزبكستان والصين. عاصمتها دوشانبي. وهي جمهورية فقيرة قليلة الثروات الطبيعية.

دخلت إليها الأصولية بسهولة (الوهّابيون استلموا الحكم لمدة سنة وحكموا باسم الشريعة) وكانت حرب أدّت إلى تهجير الكثيرين وسقوط آلاف القتلى. ولم يَرُق هذا الأمر للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.

أما الفيلق الروسي الموجود في هذه الجمهورية فبقي على الحياد إلى أن اتحد الشيوعيون القدامى مع الانتلجنسيا المتحررة وبـ «مساعدة» الروس المستترة طردوا الوهابيين من العاصمة واستلموا الحكم و... التجأت المعارضة الأصولية إلى أفغانستان... ووقف الجيش الروسي على الحدود بين طادجكستان وأفغانستان وتعرض لخسائر أجْبَرت وزير الدفاع على الانتقال إلى هناك ليعلن مدافعته عن روسيا من مشارف حدود طادجكستان، طالباً من الأمهات الروس أن يقبلن بذلك وإلّا فإن الأصولية الإسلامية ستصل في غضون سنوات إلى مشارف موسكو.

جمهوريات البلطيق

تختلف استونيا ولاتفيا وليتوانيا بالعرق والدين عن روسيا والشعب السلافي وشعوب آسيا والقوقاز. سكانها أوروبيون ضمهم ستالين بالقوة إلى الاتحاد السوفياتي، فتراهم لا يقبلون اليوم بتاتاً بوجود الجيش الأحمر السابق بينهم. وتحاول روسيا جاهدة تقليل الخسارة، إذ وعدت بسحب كل جيوشها من هناك في العام ١٩٩٤، لكن المشكلة الرئيسية تبقى في إيجاد منازل تأويهم في حال انسحابهم. فجمهوريات البلطيق ليست بغنى ألمانيا لتتبرَّع ببناء منازل لهم...

جمهورية جورجيا

هذه الجمهورية القوقازية تتميّز بأنها مؤلفة من فسيفساء عرقية (١٤ اتنية) وأن فيها ثلاث جمهوريات ذات حكم ذاتي: اسيتيا الجنوبية، ابخازيا الموجودة على حدود روسيا، وادجاريا الموجودة على حدود تركيا في القسم الشمالي الشرقي من البحر الأسود.

شفارنادزه اتهم الجيش الروسي مراراً بالتواطؤ مع الانفصاليين الابخاز المنتصرين في عملية استقلال قيصرية، قائلاً إن الأبخاز لوحدهم غير قادرين على هذه العملية. وهو كان هدّد منذ بداية الحرب، أي منذ عام، بإنهاء الابخاز في غضون عدة أيام، لأن عددهم الفعلي في الجمهورية المنفصلة لم يكن يتعدى في بداية المعارك الـ ٢٤٠ ألفاً، في حين أن عدد الجورجيين في الجمهورية الأبخازية كان بحدود الـ ٤٠٠ الف. وبالرغم من أن الجيش

الروسي والأسطول الروسي سعيا جاهدين إلى نقل أكثر من خمسين الف مهجر من أبخازيا وعاصمتها سوخولي إلى روسيا وجورجيا، فإن تدخل الجيش الروسي في المعارك إلى جانب الأبخاز غير مؤكّد(*).

أذربيجان

يقول الاذريون إن الجيش الروسي الموجود في جبال أرمينيا على مشارف الحدود الاذرية وفي ناغورني كارباخ، ساعد الأرمن في أول انتصار حققوه في تاريخهم على الاذريين. وبرهانهم على ذلك محاكمتهم لضباط من الجيش الروسي اعتقلتهم السلطات الاذرية في حربها مع أرمن ناغورني كارباخ... وحكمت عليهم المحكمة العسكرية بالإعدام. لكن وساطات على أعلى المستويات أدت إلى الإفراج عنهم وتسليمهم إلى روسيا، مقابل الإفراج عن عدد مماثل من الأسرى الاذريين الموجودين عند الأرمن. هذا وقد تدخل سلاح الطيران الاذري (سوخوي في أكثريته) مراراً في المعارك ولكن بدون جدوى.

حرس الحدود

بلغ عدد حرس الحدود في الاتحاد السوفياتي سابقاً الـ ٦٠٠ ألف عنصر. وهذا الحرس يتمتع باستقلالية ذاتية تحت إشراف وزارة الداخلية الروسية. وإن علمنا أن مساحة روسيا تتجاوز الـ ١٧ مليون كيلومتراً مربعاً عرفنا أن هذا العدد ليس بالكبير نسبة إلى هذه المساحة.

السلاح النووي

ونصل إلى مسألة السلاح النووي الذي يشغل بال العالم والولايات المتحدة الأميركية بالتحديد. ففي كل فترة يزور فيها مسؤول أميركي رفيع المستوى روسيا، يعرّج على أوكرانيا وكازاخستان، ذاك أن هاتين الجمهوريتين السوفياتيتين السابقتين تتركز فيهما القواعد النووية.

ويلاحظ المراقبون أن غورباتشيوف الذي كان يتنقل كثيراً خارج الاتحاد السوفياتي مع جيش من المساعدين والمستشارين والوزراء والمسؤولين الحزبيين و... العسكريين، كان يرافقه دائماً أحد العسكريين حاملاً بصورة دائمة حقيبة سوداء. إنها حقيبة «الأزرار النووية»! وفيها نهاية الكرة الأرضية وكل مظهر للحياة عليها. فمن هذه الحقيبة المرمّزة يستطيع حاكم الاتحاد السوفياتي سابقاً وروسيا حالياً أن يكون شمشون القرن

(*) في ٧ ـ ٨ تشرين الأول، عادت جورجيا ووقعت في موسكو مرغمة على انضمامها مجدداً إلى مجموعة الكومنولث «S.N.G.»

العشرين... إذ يبدأ في غضون ١٧ دقيقة من تشغيلها انطلاق ١٠٧ صواريخ متعددة الرؤوس كفيلة خلال ساعتين بالوصول إلى أية نقطة على سطح الكرة الأرضية.

هذه الحقيقة قد تصدمنا ولكنها حقيقية، وهي كلّ ما تبقى لدى روسيا من مقوّمات الدولة العظمى واعتبارها أحد الجبارين العالميين.

وعندما زار يلتسين الولايات المتحدة الأميركية وخطب في الكونغرس الأميركي، ووقف له الشيوخ والنواب مصفقين ٧ مرات مذهولين من وعده باتلاف هذه الصواريخ قبل العام ٢٠٠٤، قامت قيامة انتلجنسيا العسكر في روسيا. وبعد عودته، ترأس اجتماعاً مغلقاً في مدينة تحت الأرض في إحدى ضواحي موسكو (مدينة تحت الأرض عدد سكانها بحدود الـ ١٣٠ ألفاً بين اخصائي وعالم وضابط ومهندس، تضمّ إدارة ومراقبة هذه الصواريخ الـ ١٠٧ المنتشرة في عدة نواح من روسيا وأوكرانيا وكازخستان)...

وكانت نتيجة الاجتماع وعداً قطعه يلتسين على نفسه أمام «حكماء» العسكر بعدم التطرّق بعد اليوم إلى هذا الموضوع.

ويقيني أن روسيا لن تسلّم هذه الصواريخ أبداً لأنها كل ما بقي لها من قدرة، كما أن الولايات المتحدة تعرف جيداً هذا الأمر وتتغاضى حالياً عنه!

كازاخستان
أو نموذج الحل

إن انفراط عقد الاتحاد السوفياتي إلى جمهوريات مستقلة قد طرح بشكل جدّي وحساس مصير الجيوش السابقة والاسلحة النووية المركزة في بعض تلك الجمهوريات. وحتى إيجاد حلول ناجعة، قد تكون كازاخستان مثالاً يحتذى به. فهذه الجمهورية الآسيوية البعيدة عن موسكو يحكمها سياسي محنّك هو نور سلطان نازاربابيف، خبر الأيام وخرج منتصراً من كل الإيديولوجيات الأصولية. وما يميز كازاخستان أنها الجمهورية الأكثر أماناً والأقوى اقتصاداً. فيها يقع مطار بايكانكور الشهير الذي يقوم حاكمها بتأجير بعض مبانيه ومساحاته للغرب. و«يغدق» عليه هذا الغرب المساعدات (المانيا مثلاً حتى يعتني بأبنائها الذين تعود جذورهم إلى أيام بطرس الأكبر). نازار بابيف هذا يلمّح احياناً إلى محاولات الدول الإسلامية الحصول على مواد نووية أو اخصائيين في هذا الحقل، ويزوره دائماً وزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية للحصول على تطمينات بفشل مساعي المبعوثين العراقيين والليبيين والسعوديين والباكستانيين وغيرهم! نور سلطان نازاربابيف حكيم، متزن يعرف حدّه ويقف عنده. كم هي روسيا اليوم بحاجة إلى نور سلطان أورثوذكسي تؤيده شعوب روسيا وتلتف حوله كما تؤيد نازاربابيف كل الشعوب القاطنة في كازاخستان اليوم وتلتفّ حوله، مع أن الجيش الروسي لا يزال موجوداً اليوم في كازاخستان ووجوده مجرد أمر عادي بالنسبة إلى الجيش وإلى الشعب الكازاخي وحكامه.

بنك عوده ش.م.ل

رأس المال ل.ل. ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ١,٥٠٠ مدفوع بكامله
س.ت ١١٣٤٧ بيروت - لائحة المصارف ٥٦
عضو في جمعية مصارف لبنان

المركز الرئيسي والإدارة العامة

بيروت، لبنان
جادة فؤاد شهاب - حي مار نقولا
ص.ب. ٢٥٦٠ - ١١
هاتف: ٣٣١٦٠٠ (٠١) - ٢٠٠٢٥٠/١/٢/٣/٤ (٠١)
برقيا: بنودي
تلكس: DIRODI 42291 - 42292 - 42393 LE
DIRCDI 43012 - 43013 - 43014 LE
للفاكس: ٢٠٠٩٥٥ (٠١)

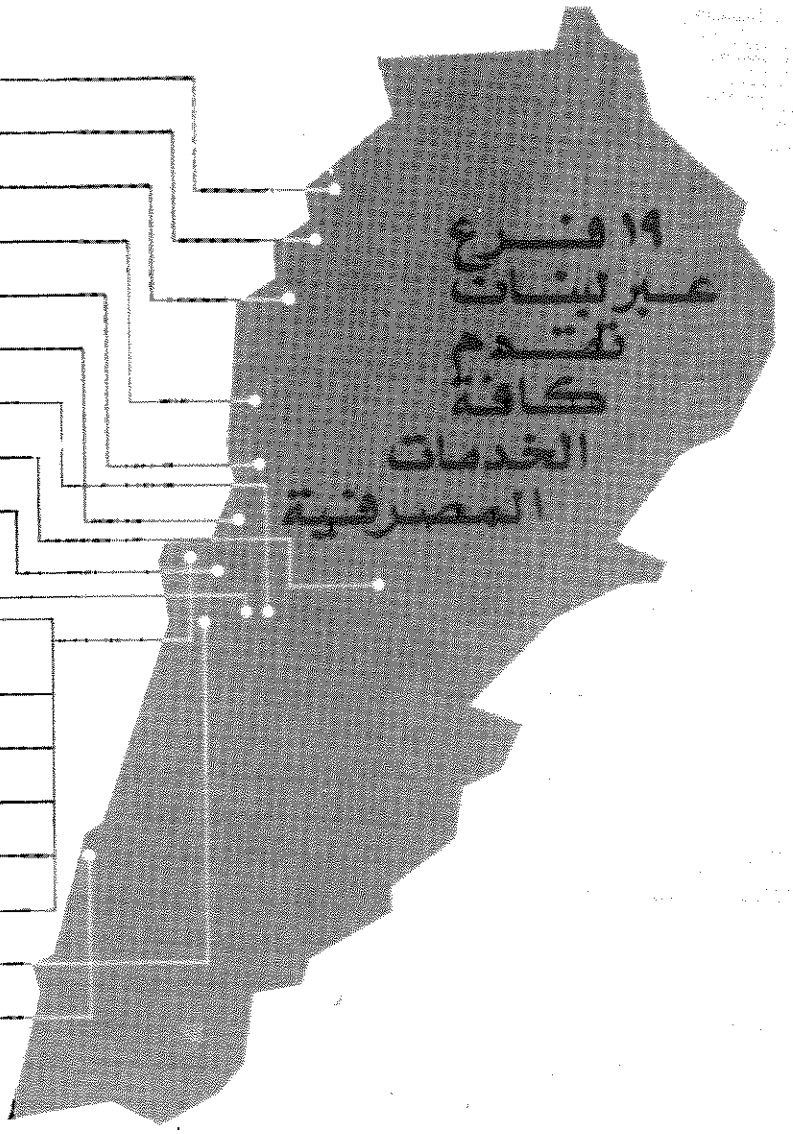

طرابلس
شارع عزمي

شكا
الطريق العام

جبيل
مركز سان لويس

جونيه
بولفار فؤاد شهاب

زوق مكايل
ستر عازار

جل الديب
مركز جل الديب

بحمدون *
الطريق العام

شتوره
الطريق العام

الغبيري
بولفار الشياح

العازمية
مستديرة العازمية

بيروت
فرع الاشرفية
جادة فؤاد شهاب

فرع الضبيه *
شارع الارز

فرع الحمراء
شارع الحمراء

فرع برج حمود
ساحة البلدية

فرع الدورة
بولفار الدورة

فرع المصيطبة
شارع مار الياس

الحدث
ستر السيدة

صيدا
بولفار رياض الصلح

صيدا **
بولفار معروف سعد

** فنزان - الروشة - المزرعة

** قيد الانجاز
* مقفل حاليًا

ملف الإعلام في لبنان

د. نسيم الخوري(*)

ماذا عن عناصر ملف الإعلام في لبنان؟

في لبنان، ٤٩ صحيفة يومية سياسية باللغة العربية و٦ بالفرنسية وواحدة بالانكليزية وأربع بالأرمنية، لا تصدر يومياً كلها بالطبع، وبعضها لا يصدر أكثر من مرتين في العام للحفاظ على ملكية الامتياز القانوني، ولقد بيع امتياز مؤخراً بـ ٤٠٠ مليون ليرة بالإضافة إلى ترتيبات ومخصصات مالية لصاحب الامتياز البائع.

وفي لبنان، ٤٥ مجلة سياسية أسبوعية باللغة العربية، واثنتان بالفرنسية وواحدة بالانكليزية وأربع مجلات شهرية سياسية باللغة العربية.

وفي لبنان ٤٤٤ صحيفة من الفئة غير السياسية موزعة بين أسبوعية وشهرية وفصلية لمجلات تهتم بمجالات أدبية وفنية ورياضية ونسائية وعلمية باللغة العربية لا تصدر أيضاً كلها بالطبع.

وفي لبنان ٥١ مطبوعة غير سياسية باللغة الانكليزية، و٢٠ باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى ١٩ صحيفة سرية La presse clandestine، صدرت أثناء الحروب اللبنانية.

وفيه أيضاً ٢٧ وكالة أخبار محلية، و١٦ وكالة عربية وأجنبية.

وفي لبنان محطة بث إذاعي رسمية، و١٨٢ محطة بث إذاعي محلية على موجتي الـ A.M. والـ F.M. غير مرخصة في غالبيتها.

وفيه ٥٢ محطة بث «تلفزيونية»، من بينها شركة تلفزيون لبنان المختلطة (رأسمال

(*) مدير كلية الإعلام والتوثيق ـ الجامعة اللبنانية. عضو مجلس إدارة تلفزيون لبنان (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣).

مشترك مناصفة بين الدولة والقطاع الخاص) وهذه هي الرسمية المرخصة أما الباقي فغير مرخص من السلطات الرسمية.

وفي لبنان، ما يقارب الـ ١٤٠ دار نشر، والكثير الكثير من دور السينما وشركات الانتاج السينمائي والتلفزيوني والمطابع والمنشورات والدعايات وشركات الاعلان والصالونات الفكرية والأدبية والجمعيات ولهذه مجلاتها ومنشوراتها التي باتت لا تحصى.

على رأس هذه المساحة بالطبع، تأتي الكتب والمجلات المدرسية التي لا نعرف أين تبدأ وإلى أين توصل وتنتهي. والمستجد في هذا «العقار» الاعلامي المحلي الذي «نحدده»[1] وهماً، واضعين فعل حدَّد بين مزدوجين، أن هناك الـ .C.N.N والـ A2 والصحون اللاقطة لعدد كبير من برامج المحطات التلفزيونية الاقليمية والعالمية، والتقاط المراهقين اللبنانيين وتواصلهم مع مليوني راديو للهواة موزعة في أنحاء المعمورة، وذلك بواسطة أجهزة تواصل خاصة متوفرة في الأسواق، أو بواسطة أجهزة إذاعية بسيطة سهلة التناول.

والأخطر من هذا كله، أجهزة التلفزيون التي ينتظر أن تغزو العالم في مهلة أقصاها أواخر ١٩٩٥ وهي الأجهزة التي يصبح الصحن اللاقط Dish من صميمها incorporé أو في هيكلها، تماماً كما مكبرات الصوت من حيث الشكل، ولها إمكانيات هائلة تمكننا من التقاط الكثير من الاشارات ـ البرامج التي ستهبط على العالم كالمطر.

الأسئلة تطرح نفسها:

أين يذهب هذا الضخ الاعلامي الكثيف؟ وكيف؟ ووفق أية معايير؟ ما هي فوائده ونتائجه الفعلية؟ ولمن يتوجه فعلياً ومن يخاطب مباشرة أو بشكل لا مباشر؟ ما هو نصيب الوطن منه، بل ما هو أثره على صورة الوطن؟ وهل «تضبط» هذه المساحة؟ وأمام هذا السيل الاعلامي ما هي الخطط والآفاق والفلسفات التي ترسم وتنفذ لتشكيل ملامح صورة الوطن؟

لن يدَّعي أحد القدرة على الإجابة العلمية على هذه الأسئلة البسيطة، وعدم القدرة أو الوعي ليس نقداً لأحد، إنما لفت النظر إلى هول المسألة اللبنانية التي تتساوى بهذا المعنى بالمسألة الاعلامية.

هذا التساوي أو الاندماج بين الدولة والاعلام لا يتضح إلا إذا سلَّمنا بأمرين:

١ ـ بناء الوطن يبدأ ببناء الإعلام، وهو الوجه الداخلي للقضية.

٢ ـ الاعلام أقوى من السلطات كونه خرق هذه السلطات وجعل العالم إعلامياً في حجم حبة الجوز، وهو يكاد ينقسم اصطلاحاً إلى تيارين كما في كل المجالات: العالم المنتج الموجِّه والعالم المتلقي الموجَّه مباشرة أو لا مباشرة في معظم الأحيان. والاعلام الخفي هو الأفعل. ونحن كما العالم الثالث ننتمي إلى العالم المتلقي. نحن تماماً متفرجون في هذا المجال،

والدعوة ملحة إلى المطالبة الإقليمية بقيام نظام عالمي إعلامي جديد يحفظ حدود التوازن الثقافي بين الشعوب.

والتوازن بهذا المعنى هو جعل إمكانية الحوار الأساسية في احترام أهم قواعد الإعلام Information الذي هو تكوين Formation قبل أن يكون اعطاء معلومات، وهنا ضرورة التركيز على البعد التثقيفي في الاعلام[٢]. وهنا أيضاً طرح لإشكالية الحق في اعتبار التواصل لا الاعلام فحسب جزءاً من حقوق الانسان الاساسية.

هذا الوجه الخارجي للمسألة التي قد يعاني منها لبنان أقل من مجمل ما تعانيه دول العالم الثالث تأتي مرتبطة بمفهومي الحرية والديمقراطية اللذين مهما تضاربت الآراء بشأنهما، يبقى لبنان متميزاً في مجالهما، وقابلاً للتواصل على المستوى النفسي بشكل أسهل مع الخارج. غير أن الصراع بين الداخل والخارج على مجمل المستويات في تاريخ لبنان، تبرز داخلاً هشاً يسقط هذا التبرير للعجز الكياني أمام الهجمات الخارجية. وبهذا تسقط عناصر الدفاع الأساسية للمنعة الوطنية في مقاومتها للخارج.

بهذا المعنى، يبدو لبنان بلداً غير قابل للخيار في مجال الإعلام، وكأنه داخل خيمة أو في منزل من دون سقف يقصف بكل مستجد وجديد، [وهو في هذا مرتاح لأنه يحقق تماهياته بالخارج على المستوى الفردي والجماعي، وهذا موضوع بحث منفصل].

وإذا كانت إمكانيات الدفاع ضعيفة على مستوى اختيار التلقي، لشراسة الغزو الإعلامي والثقافي، وللتماهيات «المرضيّة» لدى الشعب اللبناني، ألا يعقل في زمن «السلام» والنظام العالمي الجديد، أن يكون لنا سياسة إعلامية تحد من هذا العصف الإعلامي العشوائي على مستوى الوطن الداخلي؟

وهنا تكمن المشكلة التي نعالجها في هذا البحث.

محطات أساسية

الملاحظة الكبرى التي يكونها المراقب للجمهورية التي أرتضاها المواطنون ثانية أنها في أزمة اعلامية فعلية. عمق الأزمة عملياً هو غياب الفلسفة الإعلامية واستمرار الحروب باشكالها المختلفة عبر وسائل الإعلام:

١ ـ الشكل الأول للحروب وقد عرفه اللبنانيون خلال خمسة عشر عاماً وكانت فيه وسائل الاعلام أدوات «قتال» فعلّية. وهنا ينقسم الرأي بين من يرى الاعلام انعكاساً للواقع، والاعلام اللبناني بهذا المعنى لم يكن «إعلام حرب بل كان إعلاماً»، يتلقى الحروب سلبياً وقد اقتصر في دوره إلى حدود الإبلاغ والتبليغ والأخبار[٣]؛ ومن يرى (من أصحاب الخبرة والرأي ومن المراقبين السياسيين في الخارج والداخل) أن الاعلام اللبناني يتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية الأحداث والحروب. ويغالي هذا الرأي إلى حد اتهام الاعلام بأنه ساهم فعّالاً في إذكاء نار الفتن والحروب على امتداد السنوات القاسية الماضية[٤].

هـذا الصراع في الرأي بـين من يرى الاعـلام لاهثاً وراء الأحـداث ومن يراه فـاعلاً في الأحداث صانعاً لها نتـركه جـانباً، مـع ميل علمي إلى القـول أنه في وطن يتمتـع بالحـرية والديمقراطيـة مثل لبنـان، لا يجوز اعتبـار الاعلام إلا جـزءاً من الوطن لا تـابعاً للـوطن. والأحداث التي عصفت بلبنان، وما تعرض له من التيارات الداخلية والخارجية جعلت منـه مسرحاً لصراع القوى، بما فيها القوى الاعلامية، فكان التفكير في وضع التشريعات اللازمة لضمان الحرية الاعلامية على أوجهها الصحيحة، بهدف ضمان المصـالح العليـا للأوطـان، وهذا ما لجأت إليه الدول الحريصة على مصالحها الوطنية، ووحدتها في ظروف مماثلة.

لقد استمر هذا الشكل الأول للحروب العسكرية الاعلامية خمسة عشر عاماً. وقـد ورثت الجمهورية الحالية هذه الأعباء حتى نهاية العـام الأول من العهد الحـالي. ولقد كـان الأمر طبيعياً «فالاعلام هو الناس.. وعندمـا انخرط اللبنـانيون في الصراع أخـذوا معظم وسائـل الاعلام معهم إلى هذا الأتون..»[٥].

٢ ـ الشكل الثاني جاء في استمرارية الحروب عبر وسائل الاعلام. ولنقل ببساطـة كلية أن الدساتير تولد من النقاس والحـوار ومن روح الاعلام والتـواصل. فـإن مقارعـة الفكر بالفكر والطائفة بالطائفة والموقف بالموقف تمت في مدينة الطائف وانبثق اتفاق جـديد بحثـاً عن المثل اللبنانية العليا المشتركة، وذلـك بمباركـة عربيـة وتوافق دولي أو مشـاركة جـاءت بنتائج ليس من السهولة تناسيها.

فقـد انهت هذه حـالة الحـرب وتوحـد الجيش وأرسل إلى الجنـوب، وحلت الميليشيـات وتسلمت الدولة المرافىء والمرافق العامة والمؤسسات وكان هـذا ما يـرضي القسم الأكبر من المواطنين، ويساعد على قراءة ملامح الجمهورية الثانية، وهنـا لا يمكن الجزم عـلى الإطلاق لأن المعارضين للاتفاق كانوا كثراً وتمكنوا من الوقوف نوعاً ما أمام بناء الدولة من جديد.

لكن الصراع الإعلامي أصبح أشد شراسة، فمجمل الأجهزة الاعـلامية كـانت سلاحـاً وميضاً في وجه قيام الدولة في ظل غياب شبه كامل لوسائـل الاعلام الـرسمية. ولنتـذكر أن الجنرال ميشال عون ظفر بشاشة التلفزيون الرسمية وكانت من أقوى الأسلحـة بين يـديه وجعلته يتخذ الأبعاد التي اتخذها آنذاك، وفي هذا تدليل على أهميـة العلاقـة بين السلطـة والاعلام.

«وإذا كانت الدويلات الكثيرة التي شهدناها خلال العقـد الماضي قـد «خلعت» إعلامهـا، وأناشيدها، ومسلحيها، ومرافئها ومطاراتها وأجهزة قضائها والمقتنيات الضروريـة لقيامهـا كلها عند عتبة الجمهورية الثانية ودخلت كلها أو بعضهـا، فإنهـا قطعاً لم تخلـع أجهزتهـا الإعلامية بل دخلت الدولة شاهرة وسائلها في استمرارية للحرب وتعويضاً عن «أمجـادها» الغابرة، وهناك من يشك في هذا الكلام فـيرى أنها أُخلعت وأُدخلت طـوعاً إلى الجمهـورية، بينما يرى آخرون أنها لم تُخلع ولم تدخل وما حصـل هو من مستلـزمات وضـع الأمور في الثلاجة في انتظار المتغيرات والمراهنات الكثـيرة التي ربّما تقلب الأدوار بعـدما قلبتهـا أكثر من مرّة كان آخرها مع الطائف»[٦].

لقد باتت الصورة مختلة في أذهان اللبنانيين، أمام هجمة الاعلام الخاص وانحسار الاعلام الرسمي، بحيث أن الخلل أفقد دفاعية الدولة وهيبتها، وصار يفقدها رصانتها داخلياً وإقليمياً ودولياً. وكان يغذي هذا الأمر أن لسان أهل الطائف كان مشققاً شبه متخف بينما لسان أهل اللاطائف قوياً وشرساً. ولم تتمكن الدولة من التعبير عن صبرها والتواصل مع الناس، وانحصرت الخلافات في من يتكلم ومن يتواصل.

وسيأتي وقت تُدرس فيه ملامح الصلابة الكامنة في صبر هذا العهد الذي صمت طويلاً مقابل رغبات العنف والتدمير التي كانت تكمن في النفوس.

وتوالت حكومات ثلاثة قامت بمحاولات لوضع تشريعات للاعلام، لكن المشكلة بقيت قائمة: اعلام الجمهورية الثانية.

٣ ـ الشكل الثالث تصبح فيه المساحة الإعلامية ضبابية، بعدما بلغت شراستها أوجها بعد الانتخابات النيابية، فتنحسر الأبعاد العسكرية والسياسية إلى حد كبير لصالح الأبعاد «الثقافية» و«الفكرية» و«التجارية» و«الترفيهية» ويصبح الاعلام باباً لتركيز السلطة بانتظار المتغيرات الحاصلة في العالم. الخارج (مفاوضات السلام، والنظام الدولي الجديد) يتقدم على الداخل (تنظيم الاعلام وترتيب البيت اللبناني اتقاءً للعواصف الخارجية). ويكاد يتضح أن المساحة الاعلامية تكاد تلتف حول العهد في عامه الرابع. وهنا تبرز مشكلة أخطر بكثير من المشكلات التي سبق طرحها: لقد اصبحنا في لبنان أمام أجيال تلفزيونية هشة مغتربة عن واقعها، تُحشى بشتى أصناف الأفكار المرفوضة أساساً في البلدان المنتجة.

وكان اللبنانيون في هذه المرحلة وما زالوا متلقين سلبيين، اعرضوا عن السياسة بعدما نفروا من الحروب، وباتوا أسيري الضخ الاعلامي المشوه تماماً.

مخاطر التلفزيون

ولو حصرنا أمرنا بالتلفزيونات فقط، وأعرضنا، تسهيلاً للبحث، عن عناصر الاعلام الأخرى التي تشكل ملف الاعلام في لبنان، لاكتشفنا مدى الأخطار الكامنة في هذا الملف.

ففي عملية حسابية بسيطة، نجد أن ١٥١٨٤٠ ساعة بث تلفزيونية محلية تغزو منازلنا وأطفالنا في العام الواحد، أي بمعدل ٤١٦ ساعة يومياً، لو احتسبنا لكل محطة تلفزيونية محلية أو مناطقية ٨ ساعات بث يومياً، مع أن عدداً منها يبث فترات أطول من ذلك بكثير. أي أن كل ساعة من عمرنا يقابلها ٢٤ ساعة بث تلفزيونية إذا احتسبنا عدد ساعات اليقظة اليومية ١٧ ساعة. وحصة الطفولة منها غير محدد عملياً ويكاد ينحصر في برامج الأطفال القليلة جداً والرسوم المتحركة وعالم الحيوانات والمسلسلات والأفلام ليطال كل الأفلام تبعاً لوعي الوالدين وقدرتهما على حجب أطفالهما عن رؤية الشاشة الصغيرة.

وفي إحصاء أجري في الولايات المتحدة، «تبين أن الاميركيين يمكثون عشر سنوات من

حياتهم أمام التلفزيون»[٧]، ويبدو أن عدد الساعات التي يقضيها اللبنانيون وخصوصاً الناشئة منهم أمام الشاشات كبيرة قياساً إلى وسائل الإعلام الأخرى.

وقد تبين في مسح احصائي[٨] أجري مؤخراً في لبنان حول عينة من ٧٠٠ شخص، أن أكثر من نصف اللبنانيين يقضي معدل ٥ ساعات تقريباً أمام التلفزيون. وهذا رقم كبير يصل إلى ١٣,٥٤ سنة من عمر الفرد. إذا اعتبرنا معدل العمر ٦٥ سنة.

والسبب بالطبع في هذا الارتفاع يعود إلى الغياب الكامل لمراكز اللهو والتسلية الشعبية، أو مراكز العطلات والتوجيه والمساعدة، وحدائق الأطفال، وبيوت المراهقين والشباب، وقرى الأطفال، ومراكز الدراسات والتوثيق والإعلام الخاصة بالطفولة. واليقين أنها نسبة مرشحة للارتفاع بارتفاع ساعات التغذية عندنا بالتيار الكهربائي.

ولو حصرنا اهتمامنا بالمشاهدين الصغار، ضمن دراسة افقية لمضامين البرامج التلفزيونية، نتلمس خطرَ المستقبل أكثر فأكثر. إنه الخطر الناتج عن خطورة عشوائية البث في مضمونه وتوزيعه وتوقيته.

ويصبح الاعلام اللبناني بهذا المعنى:

١ ـ يفرض افلاماً ووقائع وروايات بوليسية أو غرامية تؤدي إلى سوء فهم للمقصود وتؤثر على الناشئة سلباً.

٢ ـ يقلل الميل إلى القراءة ويخلخل عملية القيام بواجبات المدرسة ويؤدي إلى الاهمال والعبثية والاغتراب[٩].

٣ ـ يؤدي إلى الحد من التعامل والتفاعل مع الاقران خارج المنزل، كما يحد من التفاعل داخل الكيان الأسري.

٤ ـ يعزز التقليد الأعمى والتمثّل والاقتباس الخاطىء، فتتكون الشخصية وتتقولب وفق الشاشة (لباس، كلام، عنف، رفض، احتجاج، جرائم، ايقاظ الدوافع الخطرة، البحث عن المخاطر والمعارك والمبارزة)، وترتفع بالتالي نسبة الجرائم والمنحرفين.

٥ ـ يضعف القيم الاجتماعية السائدة بالإيحاء والاغراء أو بالمباشرة، كما يولد ضياعاً بين القيم السائدة والقيم الجديدة الملتقطة، وخاصة في مجالي العنف والإباحية. فكيف للمراهقين التوفيق بين رغبات الأهل ونصائحهم وبين قيم المراهقين في مسلسل دالاس أو المسلسلات السطحية المستوردة بقصد الربح السريع والتسلية غير المدروسة.

وفي دراسة[١٠] عن القيم، ارتكزت إلى احصاءات، تجلّت صورة التشتت الاخلاقي عند الشبان، والقلق عند الفتيات، سطوع الاستباحة واللامسؤولية والاستغلال والعنف والكذب، التي كان يغذيها جو الحروب البشعة ـ وجاءت البرامج التلفزيونية لترسخها وتزيد من ثباتها.

وإذا عرفنا أن القيم هي «المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس.. التي توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم.. كما تنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوّغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم... وتتصل القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته، فهي المقياس الذي يوجه سلوكنا فنعتمده في عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويغ والاختيار بين بدائل في المناهج والوسائل والغايات..»[١١]، ندرك مدى المسؤولية الملقاة على عاتقنا في المجال الإعلامي، وفي تأمين أوليات الدفاع عن الشخصية والكيان اللبنانيين ودرء الأخطار عنهما.

ويبدو التفكك في العلاقات الأسريّة وضعف السلطة الأبوية وتنامي الروح الطائفية وقيمها تبدو وكأنها وقائع اجتماعية افرزتها ظروف الحرب، وترسخها برامج التلفزيونات بحيث أنها صارت تشكل جانباً من واقعنا الاجتماعي الجديد. وإن نسق القيم في لبنان يجعلنا نرى «الملامح الأخلاقية للمجتمع اللبناني، مساحات سوداء وبيضاء، متنافرة متصارعة، لا ينسقها تقسيم رقعة الشطرنج المتواتر.. بل يحكمها توزيع كيفي متفاوت من الأشكال الغامضة البيضاء والسوداء على رقعة كلمات متقاطعة، شاسعة المدى، لا نزال نهجيء ما تخفيه أحرفها من كلمات..»[١٢].

هذا التبيان السريع لآثار التلفزيون ووسائل التماهي المشوه لا يعني رفض جديد الاعلام وإنما يعني إلقاء الضوء على مخاطره، كي لا يكون الوطن مساحة سائبة لشركات الإنتاج العالمية تبث على هواها، وتتسابق مؤسساتنا الإعلامية على مخازن أفلامها الرخيصة التي ينم اختيارها عن قصور كامل في الفهم التربوي والنفسي لمضامينها، فتمررها على رقابة روتينية تدل هي الأخرى على الاستنسابية وقلة الإدراك. ولا يعني هذا بالتالي الاعلام الموجه «الآتي من فوق أو من بعيد والذي تثق به الجماهير عن جهل ولكنها لا تستطيع أن تتحقق أو تعترض، لأنه اعلام له نتائج خطيرة سلبية، تنمو قوته مع غياب ردات الفعل لدى المتلقين والذين يمكن تسميتهم بالأدمغة اللادفاعية Cerveaux sans défense[١٣].

إن انتقال لبنان بدءاً من العام ١٩٨٥ حتى اليوم إلى «استيعاب ٥٢ محطة بث تلفزيونية بدلاً من محطة واحدة كانت له هي شركة تلفزيون لبنان، دليل واضح على عظم المسؤولية المهمة في مجال إعادة تنظيم الإعلام في ضوء البحث عن مكامن الدفاع الوطني اللبناني.

ولو أخذنا الفرنسيين كمثال على تجارب من هذا النوع، لشعرنا بالفارق الكبير بيننا وبينهم. «فعندما فكّر الفرنسيون باستحداث قناة ثانية للتلفزيون الفرنسي، تساءل الناس: لماذا؟ فجاء الجواب بأن اليابان لديها ١١ قناة وأميركا ٩، ونحن نملك واحدة. واعترض الفرنسيون على اتباع الآخرين بأن لديهم ما يكفي من البرامج، وعندما استُفتوا حول إمكانية زيادة ساعات البث قالوا لا، الزيادة ليست ضرورية. وكانت نسبة القابلين ببرامج

القناة الأولى ٨٠ بالمئة، وهكذا بقيت القناة الثانية وقتاً طويلاً قبل أن تجد جمهورها[١٤].

شرخ متعدد الأبعاد

إعلام الحرب ـ حرب الإعلام ـ إعلام السلام هذا الثالوث إضافة إلى الإشارات السريعة التي ذكرناها عن مخاطر التلفزيون حتى الآن، تجعلنا نرسم صورة تقريبية لملف الاعلام: إعلام رسمي غير واضح متجاذب، إعلام حروب وبقايا احزاب، إعلام طوائف ودول خارجية وأحزاب وهواة، واخطر من هذا كله إعلام مسؤولين وأفراد بحيث أصبحت الصحافة سلطة «فوق» كل السلطات وليست السلطة الرابعة، خصوصاً إذا ما أدركنا بالممارسة كيف تتقدم صورة الشخص أحياناً كثيرة وبإيحاء منه على صورة المؤسسة والدولة والمواطن، والأمثلة لا تحصى في هذا المجال. «أنا» المسؤول، بدلاً من «نحن» الدولة والوطن[*].

إن صورة المادة أو الماركة (L'image de marque) (وهنا بمعنى الدولة) التي تشكّل ألف باء علوم العلاقات العامة، تجعلنا ندرك فرضيتين على مستوى الجمهورية:

١ ـ الخلل الكبير الملاحظ في البيت اللبناني كمؤسسات: سقوط صورة هذا البيت، والشرخ بين المُعْلِم والمتلقي بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي على وجه خاص، وهو شرخ متعدد الأبعاد: شرخ بين النص السياسي وصاحب النص، وبين الجمهور ووقع النص وأساساً بينه وبين النص لا كنص كونه يجهله تماماً، بل نسبة إلى ما ينسج إعلامياً حوله يضاف إلى ذلك شروخ بين تعددية النص وتفسيراته التي تبلغ حد التناقض أحياناً.

إن المشكلة الكبرى في هذا الميدان هي في كيفية التخاطب بين الدولة ومواطنيها. إنها مشكلة إعلامية واضحة. وهنا تطرح قضايا إعلامية ذات أهمية كبرى: من يخاطب من؟ ووفق أية وسيلة إعلامية؟ والى من يتوجه؟ وفي أي وقت؟ وما هي الصيغة التي يخاطب فيها الناس؟ وما مدى حججه في الاقناع؟ وإذا اقنع، ألا يوجد من يخاطب بطريقة مغايرة لتعمية الناس وتضليلهم؟ وهنا ندفع المسألة إلى مستوى الانتماء الوطني الأحادي الأبعاد أو المتعددها على مختلف المستويات وصولاً إلى اللغة المشتركة بينهما التي لم ترد سوى في النص: «لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه... أو «لبنان عربي الهوية والانتماء»[١٥].

ما معنى هذه المبادىء على المستوى الاجتماعي اللبناني وغيرها من المبادىء والاصلاحات الواردة في وثيقة الوفاق الوطني، وهل تمكنت الدولة إعلامياً من التواصل مع الناس في هذه المجالات المختلفة؟

إن شريحة كبرى من اللبنانيين الشباب أداروا اقراص التلفزيونات في منازلهم عندما

(*) عرفنا خلال ممارستنا لمهامنا في مجلس إدارة تلفزيون لبنان حكومات ثلاث حكومة د. سليم الحص، عمر كرامي، رشيد الصلح وأول شهرين من حكومة الرئيس الحريري، وقد عرفت هذه الحكومات عدداً من المشاكل والأزمات وكان الاعلام سبباً أساسياً من أسبابها.

حاول الدكتور سليم الحص، إبان انقسام الوطن بين حكومتين وما أعقبه من حصارات وأحداث، أن يناشد أهالي بيروت الشرقية بقوله: «أخواني في بيروت الشرقية...». والغريب أن عدداً من الطلاب احتجوا على اللغة الفصحى التي اعتمدها الرئيس الحص في مخاطبتهم واعتبروا أن مخزون تواصلها قليل.

لقد فقدت اللغة العربية حلتها العربية عن طريق جيل من الاعلاميين، وبات هناك لغة جديدة لا هي بالفصحى ولا هي بالعامية، مع أنها تجنح أحياناً كثيرة إلى العامية اللبنانية. فما هي كمية التواصل بين المسؤول والناس في مشروع الفصحى والعامية في التخاطب؟

ألا يستحق هذا الموضوع لغوياً وتواصلياً دراسة مستقلة على الأقل؟ إن الحروب التي كسَّرت كل شيء، طالت اللغة أيضاً بشكل جذري. فعند خطر الموت «يقترب الانسان من جسده»، وتصبح مشكلة التواصل في لبنان لا في المضمون وحسب بل في الشكل كذلك.

على أن الباحث، رغم السرعة في تحضير مشاريع القوانين التي ترتكز عليها الجمهورية الثانية منذ الحكومة الأولى بعد ميثاق الوفاق لا يستطيع أن يغفل في كلامه عن المؤسسات، تكرار قضايا إيجابية كبرى مثل بيروت الكبرى، وإنهاء حالة الحرب، وتوحيد مؤسسة الجيش وانتشاره وإرساله إلى الجنوب واستلام المرافىء والمرافق ومحاولة تلمس ملامح إعادة البناء والإعمار.

٢ ـ إن هذا الخلل المتعدد الأبعاد يفشل تسويق صورة الدولة داخلياً ويجعلها غير صلبة على المستويين الاقليمي والدولي، وهنا لب المشكلة.

وتبدو الصورة غير واضحة المعالم كلياً من خلال القراءة السريعة للتحولات الحاصلة في العالم، وعلى رأسها مفاوضات السلام الدائرة بين العرب وإسرائيل، وقد يبالغ البعض في التشاؤم فيضع في هذا المجال مصير الوطن وكيانه على المحك وفي مهب الريح.

وهنا تكثر الأسئلة مجدداً؟

هل خرجنا نهائياً من ظروف الحرب، بالمعنى الداخلي والدولي، أو أن «القصف» الإعلامي المتعدد ما زال يُبقي على رطوبة هذه الظروف ويزيد في التشكيك؟

هل بدأت الدولة تشييد حصون السلام في عقول المواطنين، مع العلم أن الحروب تبدأ في عواطفهم وهي «مترسخة» إلى حدّ ما في عقولهم؟

هل تدرك الدولة مدى الهوة بين ما تضخه وسائل الاعلام من مضامين سياسية و/أو اجتماعية وبين المواطنين وهمومهم ومشاكلهم واحلامهم ومستقبل اجيالهم؟

هل في خطط الدولة أن التربية والإدارة وقضايا المجتمع والرشاوى والعوز والنقليات والماء والكهرباء والضرائب والبيئة والاقساط المدرسية والرواتب والمؤسسات الوطنية

والبنزين؛ هي أمور أساسية بالنسبة إلى الناس وهي التي ترسخ صورة الدولة في أذهان الناس أكثر من السياسة بمعناها المحض؟

ما هي فلسفة الدولة الإعلامية؟ وأين نحن منها، ومن نحن في الواقع؟ وأي معرفة وإعلام بالمعنى المهني والفكري نريد؟

أي إعلام نريد في عصر شُكَّ فيه الفضاء فيه بعشرات الأقمار الصناعية، وصار كل من تراوده نفسه، وعلى رأسهم المسؤولون، يشك أجهزته في الأراضي اللبناني ويعمد إلى البث باسم الحرية الاعلامية؟

ما معنى ومضمون وهدف الكلام عن الحرية و«الديمكراطية» إذا لم يكن هاجس الدولة فيه حق المواطن في الإعلام الصحيح وتنوير الرأي العام لا تضليله وتخديره وإبعاده عن العام لإدخاله في متاهات الذات. والاعلام المستمر الواضح، والتواصل الواعي مع الناس حق أساسي من شرعة حقوق الانسان؟

ألأن الناس ميّالة إلى المعارضة غريزياً، أم أن هناك فعلاً خللاً، وأن العاملين على نسج صورة الدولة، يحاصرون المسؤول بكثرة الإطراء والمديح وقصر النظر واللاانتماء والمصالح الشخصية الضيقة، وعدم اعتماد العلم في هذا المجال والخروج من نافذة الجمهورية الأولى للدخول من باب الجمهورية الأخرى.

وتكاد الازدواجية تشكل في الشخصية اللبنانية ركيزة من ركائزها الأساسية بشكل لا يعود يسمح بتلمس آثار الحقائق والوقائع ممّا يورث المتاهات والمتاعب والمراهنات الخاطئة. ألا تشكل هذه الازدواجية مشروع دراسة منفصلة تنم في مقاربتها الأفقية أننا في حالة فصام في إعادة تأسيس الدولة على المستوى النفسي؟

الأسئلة كثيرة في هذا المضمار ومجملها يحمل أجوبته في صلبه. ولكن إشكالية البحث تبقى في مدى رعاية الدولة لهذه الأسئلة واسئلة المواطنين وفي مدى إيجاد الإجابات وفق صورة الوطن وفلسفة وجوده ودوره إن في الداخل أو في الخارج، فالوطن هو دوماً يتغير باستمرار نحو الأفضل والأحسن ولا يتوقف؟ فالإعلام هو الناس والحكام، كما هو مفترض في الأنظمة الديمقراطية وبهذا المعنى تضحي الدولة إعلاماً والإعلام دولة.

وإذا كانت مقاربات الدولة لملف الإعلام قائمة في الشكل كما هو ملاحظ، فإن الاعلام هو غير وسائل الاعلام التي هي أدوات هو تواصل لا أدوات تبليغ وحسب. وإننا نطمح لأن تكون هذه الوسائل المتعددة مشاركة في نسج صورة الدولة لا لاهثة متعبة وراءها، أو عابثة بها. وهنا تبرز الحاجة إلى خلق أعراف اعلامية جديدة على مستوى إعلام الدولة يشارك فيها أهل الاعلام وأهل السياسة في القرار والنقد والتصويب والتمييز بين ما يشاع وما لا يشاع، واعتماد أهل العلم والخبراء والتخطيط من أجل بناء أخلاق إعلامية ومعايير حضارية لدولة حضارية.

وإذا كان الخلل والتشويه للصورة نابعين من الداخل في جزء كبير، فكيف تنقل هذه الوسائل مع عدم انتمائها إلى الداخل صورة الوطن؟

بالطبع بطريقة أكثر خللاً وتشويهاً.

والسبب الواضح مباشرة هو أن اللبنانيين «متميزون» عن الدولة، والاعلام اللبناني يندر بينما الإعلام في لبنان يفيض. فنقرأ «حروب الآخرين في لبنان»، «إعلام الآخرين في لبنان»، «إعلام العالم في لبنان».

على ضوء ما تقدَّم، يمكننا حصر الملف الإعلامي في لبنان بالملامح التالية:

١ ـ كثرة وسائل الإعلام وتعدد مضامينها ومشاربها وأهدافها ولغاتها.

٢ ـ التمايز في الشكل والمضمون بين الإعلام الرسمي والإعلام الخاص.

٣ ـ المنافسة الشديدة التي تقوم مقام الحروب بين وسائل الإعلام.

٤ ـ ميل السلطة الجدي إلى الخروج من الرسمي إلى الخاص.

٥ ـ فعالية عالية تجعل نسق القيم الاجتماعي والانتماءات والخيارات السياسية والوطنية قابلة للخرق والتشويه، كما تجعلها ضبابية إلى حد نقل المواطنين من حالة التلقي إلى الضياع.

٦ ـ غياب شبه كامل عن حسم ملف الإعلام في لبنان مما زاد في سوء استعمال القوانين لا بل في خرقها وكأنه بلا قانون يضبط المسؤولية الكامنة في حرية الأفراد والمؤسسات بشكل يجعلها تتناغم على الأقل مع رؤيا الدولة.

وهكذا بشكل عام، تطرح إشكالية المعرفة في لبنان.

فالمعرفة تفترض العلم والدقة والموضوعية وحسن الاختيار ومعرفة الذات والآخر. ولو مثّلنا على ذلك بأي قضية ذات طابع سياسي داخلي أو خارجي لوجدنا أن صداها في وسائل الاعلام يعكس غياباً كاملاً عن إدراك الذات أو الآخر: وسيلة تبرز قضية إلى الواجهة وتسقط عليها مواقفها، وأخرى تغيِّب القضية نفسها أو تهشمها أو تحرفها أو تشحنها ويصبح الوطن في لحظة ما على مقياس الأشخاص.

وأفضل مثال على ذلك العلاقات السورية ـ اللبنانية التي اتخذت صفة «المميزة» على الألسن وفي النصوص، فإنها نالت في وسائل الإعلام الكثير من الآراء والتعليقات والمواقف المزدوجة التي شوَّهت الصورة في نقائها المفترض.

إن المواطن اللبناني عبر الصورة التي نسجتها وسائل الاعلام حول هذا الموضوع الشديد الأهمية لم ينفذ إلى الجوهر ونعني به المعرفة. ولقد أصبحت هذه المعرفة من الحقائق لا الجغرافية أو التاريخية والتقاء المصالح السياسية وحسب، وإنما من أوليات جدول أعمال مستقبل أجيالنا.

ما هو الدور الفعلي لوسائل الإعلام في هذا المجال؟ وما هي البرامج التثقيفية الواضحة والجريئة والصريحة التي تبتعد عن الأساليب المباشرة والخطابية التي وضعت لإدراك عمق واتزان هذه المعرفة بالنسبة للمستقبل؟

إن الإعلام بمعنى المعرفة وحدُّه المنظَّم التربية هو الباب الفعلي للدخول في علاقات بين لبنان وسوريا تعي مخاطر المستقبل على مستقبل العرب.

وخروجاً من هذا المثال نفترض أنه لا يمكن للبنان على الأقل الاستمرار في الكلام في التفصيلات والأوهام وعدم الوضوح والتسابق والمزايدة دون إدراك فعلي لمقولة أن سلاح السلام هو المعرفة، والمعرفة سلطة فبماذا نجابه إسرائيل إن لم نجابهها بسلطة المعرفة والعلم والتعاون على دحض هذه المادة الرمادية (الأدمغة) التي تلملمها اسرائيل من العالم، بالإضافة إلى «الأدمغة» العربية المنحسرة ماحيةً تاريخاً من الذهن القومي ومتأهبة لتسويق البضاعة الاسرائيلية.

هل نجابهها بالتهلي بتضخيم القشور ونصبها مكان الجوهر؟ هنا أيضاً تبرز وسائل الاعلام والرسمية منها خصوصاً التي لم تتناول خطورة «زلازل» المستقبل، وتداركها وتعريف الناس إلى لون عيونهم وبشرتهم، والمواطنين إلى ملامح مستقبلهم.

إن ملف الإعلام يحتِّم التنظيم السريع من قبل الدولة، لتعزيز المناعة الداخلية أولاً، وتعزيز المناعة في العلاقات مع سوريا، وهي هنا ليست مرحلية أو ظرفية، بل فيها مصلحة لبنان ومستقبله المتزنة والمستمرة.

هذه الملامح النقدية القاسية(*) ترتكز على الخوف من المستقبل. وهو خوف يحمل في طياته رغبة كبرى في ضبط وسائل الاعلام بما يتلاءم وقراءة مستقبل لبنان والعرب.

ولكن السؤال الأكبر مقابل هذه التشققات في مجال ملف الإعلام هو عن خطط الدولة؟

فما هي عدة الدولة في مجابهة هذه الأخطار؟

نقرأ في الطائف سطراً يدعو إلى «إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب».

جيِّد، رغم أن هذه الوسائل لم تكن منتظمة من قبل ليعاود تنظيمها، وإننا على الأقل نجهل وجود خطط أو ملامح واضحة بنيت على أساسها الجمهورية الأولى في هذا المجال بل على العكس، فقد صار الانتظام نقيض الحرية في الذهن اللبناني. فماذا تغيَّر؟

وزير الإعلام السابق الدكتور ألبير منصور تناول هذا الكلام في شقه المسموع و/أو

(*) رغم معايشتنا لملف الإعلام في لبنان وخصوصاً في شقة المرئي والمسموع ما زلنا ننتظر من السلطة مصارحة اللبنانيين بالأسباب الفعلية لعدم إيجاد نصوص قانونية تضبطه حتى الآن.

المرئي وحاول صياغته في ندوة[١٦] في الكارلتون (١٧ ـ ١٩ أيار ١٩٩١) ومن ثم في مشروع قانون، فلجنة وزارية تستمر في هذا الملف الشائك الكثير المتاهات والتناقضات دون نتائج.

إنه ملف في رأينا، خلافاً للملفات كلها، يفترض أن يعطى الوقت الكافي والخبرات لأن من يحيط بهذا الملف يكون قد نفذ بقسط كبير إلى وضع أسس قابلة للاستمرار والتطور، وكل هذا رهن بترتيب الداخل عند تطبيق نصوص الجمهورية الثانية وكيفية انعكاسات هذا التطبيق يتوخى جديداً لأذهان ألفت التقليد. فتطبيق النصوص ليس مثل ارتداء القمصان تتبدل بتبدل من يرتديها. النصوص هي للمؤسسات لا للأشخاص الذين يُسقطون حتماً اختلافاً في الأساليب لا في خطة الدولة وكينونتها.

وفي هذا المجال تبدو الحرية كلمة تثير العواصف والعواطف وتميز لبنان عن المحيط في هامش الانتقاد والمعارضة.

الحرية هي خارج الصفات والنعوت.

لكن هذا الهامش من الحرية يتحمل القول أن الإنسان حر بمقدار ما هو مستقل وأن الارتهان والارتباط في مجال الدفق الاعلامي ليسا دليل حرية، وأن المواثيق الموضوعة في هذه الأطر لحماية الملوك والرؤساء والمال والاحتكارات والامتيازات ليست دليل حرية بالمعنى الذي نتوخاه.

وأن قراءة أفقية لملامح الموضوعية والحرية في إعطاء المعلومات من قبل وسائل الإعلام في العالم، إبان حرب الخليج، وعلى رأسها أميركا وهي من أعرق الدول الديمقراطية، تجعلنا نقف لإعادة النظر الشاملة في العديد من المفاهيم الكبرى التي تكاد تنحسر في لبنان إلى حدود المصالح الصغيرة وفي مقدمة هذه المفاهيم الحرية والديمقراطية.

الدستور اللبناني في فلسفته الجديدة لا يركّز على إعادة النظر التقنية المحضة بوسائل الإعلام وإنما يطمح إلى أبعد من ذلك ليتناول مفاهيم جديدة في مضامينها تصح أسساً لسياسات الحلول و«السلام» والإنماء والإعمار. وهذا يعني البحث عن سلطة الإعلام المسؤول لا عن إعلام السلطة، عن سلطة الناس عن طريق المعرفة لا عن ناس السلطة من طريق التجهيل.

والاعلام، بهذا المنظار، لا يعود إعلانات رسمية أو إعلانات للمسؤولين أو فترات توزع بالتساوي وبالأولويات بين المسؤولين، بقدر ما هو مرآة حياة الدولة برمتها، يحمل الحقيقة بكامل عناصرها. ويفصح عن الإهمال والأخطاء كما يظهر النجاحات، والتركيز فيه يكون على الخلل في الإنجازات قبل الإطراء لأننا في طور إعادة البناء الذي يفترض أن يرتكز على أسس صلبة قابلة للاستمرار والتطور.

نحن نطمح متكاملين إلى أكثر من انعكاس الصورة، لأننا جزء من المرآة. السلطة نراها، نراقبها، نحتك بها. هل نعكسها أم نراها ترانا مواطنين فننعكس فيها وتنعكس فينا وصولاً إلى الديمقراطية الصلبة الصحيحة؟

إننا، حتماً، نطلب الخيار الثاني لنصبح مشاركين لا متلقين، كل من موقعه ومسؤوليته وهنا يصح التنظيم لا إعادة التنظيم (هذه الزلّة في اتفاق الطائف تعني الكثير للباحثين).

المجلس الأعلى: وقاية وعلاج

لقد سبق واقترحنا علاجاً لهذا الملف، وذلك في ندوة الكارلتون أثناء مناقشات الجلسة الأولى(*) وهي بعنوان «من إعلام الحرب إلى إعلام السلم وإعادة البناء» حيث قلنا: «عندما نتكلم عن حرية الإعلام يجب أن نتساءل كم نحن قادرون على انتاج مواد إعلامية أو انتقائها على الأقل وفق معايير تربوية وسياسية واجتماعية واضحة. وهل ستظل «الساحة» فالتة. يجب أن نضع قانوناً لضبط الانفلات. لم نصل بعد إلى وضع معايير تليق بمستقبلنا... وأخشى أن نكون في لبنان نربّي أجيالاً فاقدة الهوية خلافاً للهوية التي ارتضيناها في الدستور... لذا اقترح إنشاء مجلس أعلى لخبراء الإعلام يضبط الإعلام المرئي والمسموع...»

على الرغم من مرور عامين ونصف على هذا الاقتراح، وعلى الرغم من تقديم دراسة جيّدة[١٧] مفصلة في الندوة حول مشروع إنشاء المجلس الوطني للإعلام والاتصالات C.N.R.C. قدّمها الاستاذ محمد المشنوق، فإن الملف ما يزال يحال من لجنة وزارية إلى لجنة وزارية تتغير كلها بتغير الحكومات وليس الآن مجال التكهن بأسباب عدم صدور القانون.

وعندما نتكلم عن المجلس الأعلى لا نراه في أبعاده الوظيفية والقانونية وحسب بل في أبعاده الاعلامية أيضاً أي أنه يتعاطى مع وسائل الاعلام ويكون حافزاً للتواصل بين الدولة والناس، يبحث في صورة لبنان في الداخل والخارج، يقيم الاحصاءات والاستطلاعات الخاصة مستنداً إلى الرأي العام حيال القضايا، يمهد الأرضيات للقوانين والآراء والمواقف ويضع خطةً طويلة الأمد تعتني بالدولة وفقاً لمعطيات المستقبل، ويشير إلى مكامن الخلل في أذهان المواطنين فيتم تداركه.

يتألف هذا المجلس[١٨] من تسعة أعضاء يعينون من قبل مجلس الوزراء لمدة ست سنوات يتمتعون بخبرة عالية وشهادات في مجالات الإعلام وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون ولا مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لهم بأية مؤسسة إعلامية و/أو إعلانية.

وتنشأ هيئة استشارية تتمثل فيها لدى المجلس الأعلى بشخص واحد كل من:

١ ـ وزارة الإعلام
٢ ـ وزارة التربية.

(*) شارك فيها غسان تويني، راجح الخوري، د. سناء عبد الصمد، الياس الخوري، طلال الحسيني، والنقيب محمد البعلبكي.

٣ ـ وزارة الدفاع، مديرية التوجيه.
٤ ـ وزارة الداخلية.
٥ ـ وزارة الخارجية.
٦ ـ الإذاعات الخاصة.
٧ ـ التلفزيونات الخاصة.
٨ ـ كلية الإعلام والتوثيق.
٩ ـ نقابتا الصحافة والمحررين.
١٠ ـ الهيئات النسائية.

يهتم هذا المجلس بالإضافة إلى مهماته المتعلقة بالتراخيص وشروطها والشؤون الفنية والإدارية والمالية وحدود الحرية الاعلامية ومراقبة المؤسسات وتطبيق قوانين الرقابة المفترض استحداثها... الخ بإيقاع الدولة بشكل عام وصياغة فلسفة إعلامية تتوخى الوحدة في التعدد وفي هذا ترجيح لدمج السلطة وتقريبها من الناس كما أسلفنا.

هذه الأفكار التي ما زالت أولية ولا مجال للخوض في تفاصيلها كمشاريع قوانين حرصاً على أعمال اللجان الوزارية التي ننتظر نتائجها بقلق علمي ووطني، وقد طار الانتظار، تجعلنا نقترح بعض الأفكار الوقائية:

١ ـ تطعيم أجهزة الرقابة الرسمية بخبراء مختصين في مجالات علم النفس والتربية والرعاية الاجتماعية وتفعيلها لوضع معايير أكثر دقة في ضبط هذا الدفق الإعلامي وتقوية ميزانيتها المالية بشكل يساعدنا على «امتلاك» إعلامنا والتمكن من أطفالنا[١٩].

٢ ـ القيام بحملات توعية وندوات للأهل والأطفال لتلمس تحديد علاقات الطفولة بالإعلام وهذا من مهمات وزارة الثقافة.

٣ ـ إدخال وسائل الإعلام كمادة في المناهج الرسمية التربوية وذلك بدءاً من المرحلة الابتدائية.

٤ ـ «اعتماد برمجة تتلاءم مع الأوقات المخصصة لشرائح محددة من المشاهدين، ولا سيما الأوقات المخصصة للأطفال والأولاد»[٢٠]، ريثما يتم التمكن من دراسات تحليلية لمضامين الصورة المتحركة ومدى تأثيراتها السلبية على أطفالنا.

٥ ـ «التزام ممارسة الرقابة الذاتية بما يضمن عدم المساس بالأخلاق والآداب العامة، وعدم اعتماد الإباحية... وعدم استغلال المرأة أو الطفل... وتجنب بث أفلام العنف من أجل العنف والرعب... أو ما يهدد التراث والمتعتقدات والتقاليد والقيم الروحية في لبنان...».

المراجع

(١) تمّ هذا التحديد التقريبي وفقاً لمصادر مختلفة أولها جهود طلاب كلية الإعلام والتوثيق عام ١٩٩١، ونقابة الصحافة اللبنانية في عددها الصحافة اللبنانية الصادر في ٦ أيار ١٩٨٧، والعدد الرابع عشر، آذار ١٩٩٣، بالإضافة إلى جدول بمحطات التلفزيون غير الشرعية محال من وزير الداخلية رقم ٩٧٧، تاريخ ٩٩١/٣/٢٠ على نطاق وحدات الدرك، ووفق لائحة بطلبات الترخيص للبث التلفزيوني تقدم بها أصحاب المحطات من شركة تلفزيون لبنان التي عملت فيها عضواً لمجلس إدارتها وعضواً منتدباً لشؤون البرمجة والانتاج خلال ثلاث سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣، وكنا في مجلس الإدارة قد وضعنا مواصفات قانونية وتقنية ومالية وتجارية وإدارية بشكل استمارة حوِّلت إلى مجلس الوزراء بواسطة وزير الإعلام آنذاك الدكتور البير منصور، وتضمنت كافة المعلومات المتعلقة بمحطات البث غير الشرعية على الأراضي اللبنانية. كما اعتمدنا أيضاً على «دليل» جريدة النهار، ١٦ تموز ١٩٩٣.

(٢) Francis DESSART, in **The New International and Communication Order,** International progress organization, Vienna, 1985, p. 51.

(٣) غسان تويني، «من إعلام الحرب إلى إعلام السلم وإعادة البناء»، ندوة إعادة تنظيم الاعلام في لبنان، ١٧ ـ ١٨ ـ ١٩ أيار ١٩٩١، بيروت منشورات وزارة الإعلام، ١٩٩١.

(٤) الرئيس عمر كرامي، المرجع السابق.

(٥) راجح الخوري، «العلاقة بين الحرية والمسؤولية»، المرجع السابق.

(٦) د. نسيم الخوري، «إيقاعات السلطة وإيقاعات الناس»، محاضرة في مؤتمر البرمجة والتخطيط والإحصاء، كلية الحقوق، الصنائع ـ بيروت، ١٩٩١/١١/١٤، نشر في جريدة النهار في ١٩٩١/١١/٣٠.

(٧) TUDESP André Jean, **La presse et l'événement,** Mouton, Paris, 1973.

(٨) د. جورج كلاس Sondage d'opinion, Media-studies المركز اللبناني للدراسات والاستشارات الاعلامية، ١ ـ ١٥ أيار ١٩٩٣، نيو جديدة ، بيروت.

(٩) د. حسن شحاتة، **التلفزيون والمجتمع**، القاهرة، ١٩٦١.

(١٠) **La génération de la relève, une Pédagogie nouvelle pour la jeunesse libanaise de notre temps,** Bureau pédagogique des saints -cœurs, Beyrouth, 1989.

(١١) د. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

(١٢) د. إلهام كلاّب، «نسق القيم في لبنان، مقاربة نظرية»، حلقة نظرية عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، تحت عنوان «مستقبل لبنان»، الجمعة ٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٩٢، فندق الكارلتون، بيروت، لم تنشر وقائعها.

(١٣) Elie REBOUL, **information et Pédagogie,** Casterman, Paris, 1977. p. 49.

(١٤) المرجع نفسه، TUDESP André Jean,.

(١٥) وثيقة الوفاق الوطني ـ منشورات مجلس النواب. ص ٥.

(١٦) أقامت وزارة الإعلام ندوة إعلامية في فندق الكارلتون من ١٧ إلى ١٩ أيار ١٩٩١، شارك فيها عدد كبير من الاعلاميين في لبنان ونقلت مباشرة على شاشات التلفزيون وتخللها عدد كبير من الدراسات والأبحاث والمداخلات القيمة المفيدة في هذا المجال، وتمّ على أثرها صياغة مشروع قانون لتنظيم الإعلام في لبنان لم ير النور، نشر في الصحف بتاريخ ١٩٩١/٨/٩. راجع منشورات وزارة الإعلام ـ ١٩٩١.

(١٧) راجع أعمال الندوة الإعلامية في الكارلتون.

(١٨) راجع مشروع قانون تنظيم الإعلام المرئي والمسموع وهو من ١٨ مادة صياغتها «ليست قانونية وإنما المقصود فيها هو محتوى المواد..» كما جاء على لسان وزير الإعلام آنذاك د. البير منصور. راجع النص في الصحف المحلية، بيروت، الجمعة ١٩٩١/٨/٩.

(١٩) د. نسيم الخوري، من محاضرة حول «الطفولة والاعلام والثقافة»، نظمتها اللجنة الوطنية ليوم الطفل في نادي متخرجي الجامعة الأميركية، بيروت، الخميس ٩ آذار/ مارس ١٩٩٢، ونشر مقتطفات منها في الصحف المحلية اللبنانية في ١٠ آذار ـ مارس ١٩٩٢.

(٢٠) راجع نصوص ميثاق الشرف الإعلامي الذي تمّ بين وزارة الإعلام ممثلة بوزيرها ميشال سماحة وممثلين عن مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في لبنان. راجع وثائق وزارة الإعلام ١٩٩٣.

مؤسسة مكرم عبده للمصاعد

Makram Abdo for Elevators Est.

تصنيع ابواب خارجية للمصاعد

تصنيع كبائن خشب ، حديد ، بانوراميك وتصنيع تابلوهات

Manufacturing of Elevators' External Doors
Wood, Iron & Panoramic Cabinets

Exclusive Agents for

NUOVA MGT

UCE

الفنار – قرب بون جوس
هاتف : ٠١/٨٩٨٤٧٨ – ٠١/٨٩١٥١٧ – تلكس : LE ٤٢٦٦١
هاتف لاسلكي : ٤٨١٣٧٦ – ٤٨٣١٨١ – ٠١/٤٩٠٨٠٠ – س.ت. : ٢٠٥٦٣
فرع ثاني : امبون الكورة – تلفون : ٠٦/٦٥٠٦٧٩ – لبنان الشمالي – س.ت ٨٥١٤
(استيراد وتصدير جميع قطع انواع المصاعد)

BANQUE LIBANO - FRANÇAISE

société anonyme libanaise • capital 5.000.000.000 livres libanaises entièrement versé • registre commercial no 19618 beyrouth • liste des banques no 10

Direction Générale

Adresse provisoire: Rue Alfred Naccache – Achrafieh – Tél.: 01-200420-328555 – Télex: 42317

Agences

		TELEPHONE	TELEX	
BEYROUTH				
Agence Achrafieh	Place Sassine	01-200490-324947 01-337611	40724	42015
Agence Accaoui	Montée Accaoui	01-200510-336230		
Agence Dora	Rond-Point Dora	01-890540-894313 01-217134-261813	44031	22776
Agence Gefinor	Centre Gefinor	01-365910-365929 01-371105/6		22695
Agence Haret Hreik	Centre Camelia	01-831137-835434	40113	
Agence Mazraa	Rue Verdun/Blv. Mazraa	01-313416-817100/6 01-867708-869185	21078	20935
Agence Sami Solh	Boulevard Sami Solh	01-381730-385152 01-386848		40112
Agence Sin El-Fil	Rond-Point Sin El-Fil	01-491886-499763		48205
JOUNIEH	Rue Palais de Justice	09-914811/2-934685		45916
SAIDA	Rue Riad El-Solh	07-720822-723998		47367
NABATIEH	Quartier al-Jazaër	01-817100 - via Agence Mazraa		
TRIPOLI				
Agence Tell	Blv. Abdel-Hamid Karamé	06-430180/1-431706		40725
Agence Zahrieh	Rue Mohamad Karamé	06-430202-441784 06-601880		46018
Agence Tebbaneh	Rue de Syrie	C/o Agence Zahrieh		
BATROUN	Route de Beyrouth	06-640789-641001		
TYR	Boulevard de Beyrouth	07-740243-740746		
ZAHLE	Quartier Ste-Barbe	08-823077-823401/618		48513
BAR ELIAS	Route de Damas	08-824899		

دور الكومبيوتر في اتخاذ القرار الميداني و«أتمتة» قيادة القوات

العقيد الركن الدكتور المهندس نديم الأسمر(*)

«أتمتة» قيادة القوات عنوان جديد يضاف إلى سلسلة عناوين المهام الرئيسية لقيادة القوات المسلحة، ومناهج المعاهد العسكرية، وأطروحات الباحثين في مراكز الدراسات والبحوث العلمية.

سمعت عنه وقرأته للمرة الأولى في دورة الركن العسكرية، فاسترعت انتباهي كلمة «الأتمتة»، بحثت عن مصدرها فلم أجد لها رديفاً، سألت العارفين بها فأجابوا أنها فرع من علم الحاسوب الالكتروني والرياضيات الحديثة. قرأت مراجعها وفتشت عن مضمونها ومفهومها فاكتشفت أنها الترجمة الحرفية لكلمة (Automation) أو (Automatique) فوضعتها بين قوسين، وتوقفت برهة وسألت نفسي:

إذا كانت «الأتمتة» تعني «الأوتوماتيك» أو الحاسوب الالكتروني أو الرياضيات، فما هي علاقتها بقيادة القوات ليقال عنها «أتمتة» قيادة القوات، فالأولى علم و«الكترون» ورياضيات والثانية قائد ووسائط وقوات...؟ وما هي علاقة «الاتوماتيك» أو «الأتمتة» باقاربها من عائلة «الانفورماتيك»...

وللإجابة على هذا السؤال، لا بد لنا من العودة إلى أوائل السبعينات حين قرأنا وسمعنا ودرسنا عن الانفورماتيك (Informatique) والتيليماتيك (Telematique) والبيروتيك (Bureautique) والروبوتيك (Robotique) والفيديوماتيك (Videomatique) والسيبيرنيتيك (Cybernetique) لنجد أن العلاقة التي تربط هذه العلوم بالرياضيات وبتطور الحواسب الالكترونية وبالمنظومات المبرمجة وبالانسان وبالإدارة وبالمدرسة وبالمصنع وبأفراد العائلة، هي العلاقة ذاتها التي تربط «الأتمتة» بقيادة القوات.

(*) ضابط قائد مجاز في الأركان
حائز على دبلوم دكتوراه هندسة في المعلوماتية من جامعة Paris-Dauphine فرنسا.

فقيادة القوات تستند على العلم العسكري، والعلم العسكري يتضمن في عناصره الفن العسكري وأسس بناء القوات المسلحة، والفن العسكري يعتمد على معالجة وتحليل المعلومات والطرائق والأساليب الأكثر فعالية من أجل اتخاذ القرار وتعميم الأوامر على المستوى التكتيكي والعملياتي والستراتيجي، إضافة إلى أن أسس بناء القوات المسلحة تتطلب تطوير القوات على مستوى تطور القوات المسلحة للأعداء المحتملين وعلى تطوير العلم والتكنولوجيا الحديثة لتحسين تقنية القيادة ومنظومة الاتصال، وتطوير الأسس والطرائق الرياضية المستخدمة في تطوير المنظومات العملياتية ومعلوماتية اتخاذ القرار وأنظمة التأمين القتالي الميداني والإداري في مجال التأمين المعلوماتي في تقصي ومعالجة واستثمار وتخزين وطبع وتعميم المعلومات وحساب القوى والوسائط والإمكانات القتالية وتنبؤ كافة الاحتمالات المرتقبة لفرضية ما.

الأمر الذي يحتم علينا ربط قيادة القوات بـ «الأتمتة» والتعرف إلى:

١ ـ «الأتمتة» جوهرها ـ تعريفها ـ تطورها

٢ ـ ماذا يجب «أتمتته» لقيادة القوات. ٣ ـ كيفية تنفيذ «أتمتة» قيادة القوات.

١ ـ «الأتمتة» جوهرها وتعريفها

الأتمتة كلمة مشتقة عن الأجنبية من كلمة (أوتوماتي أو أوتومايشن) (Automation).

ترجمها البعض بالمعلوماتية، أو التاليل، أو المكننة، أو «السيبرنيتيك» «Cybernetique»، وقد تم استخدامها عسكرياً بأشكال متعددة في أنظمة أتمتة عمل الأركان، والأنظمة المؤتمتة لقيادة المهام الخاصة، والأنظمة المؤتمتة لقيادة الوسائط القتالية، والأنظمة المؤتمتة لتأليل عمل الأركان. فانطلاقاً من فرضية أو وظيفة تكتيكية معينة، لمهمة محدودة، واستناداً إلى نظام مبرمج على حاسب الكتروني محدد، يقوم الحاسب باستصدار القرار المناسب لقيادة القوات.

في مجال تطبيق الأتمتة على قيادة القوات، عرّفها البعض بأنها: «الاستخدام المركب للطرق العملية الحديثة، والأجهزة الآلية، في عمليات القيادة بهدف زيادة حجم الأعمال والجهود، على حساب تكليف الحواسب الالكترونية، بأعمال كثيرة، مع المحافظة على الدور الرئيسي للنشاط الابداعي والعبقري للانسان...»(٥).

وعرّفها آخرون بأنها عبارة، عن عملية: «جمع المعلومات وإرسالها ومعالجتها، وتنفيذ المهام المعلوماتية والحسابية، وتنفيذ النمذجة الرياضية للعمليات، والعمليات القتالية، وتنبؤ الموقف، بهدف تأمين عمليات قيادة القوات الأساسية...»(٥).

لذا، فالأتمته، باختصار، هي عبارة عن عملية معالجة المعلومات، على جهاز كومبيوتر وهي تتضمن (تخزين المعلومات واستخراجها وتحويلها).

وجهاز الكومبيوتر (الحاسب الألكتروني) يتضمن جهازاً الكترونياً يعمل بنظام مبرمج.

تطورها:

يرتبط تطور الأتمتة بتطور الحواسب الالكترونية، لجهة طراز المعالج الميكروي، وحجم الذاكرة العملياتي، وحجم الذاكرة الخارجية، وشكل الاظهار على الشاشة بالأحرف والأرقام، وبالراسم التبياني، ولغات البرمجة، والبرامج الجاهزة، وأخيراً بتطور المنظومات العملياتية وبرامجها وسنكتفي بإلقاء الضوء على العامل الأول والأخير فقط، لارتباطهما الوثيق، بوظائف القطاع العسكري، وبعملية التخطيط لبناء القرار[٣].

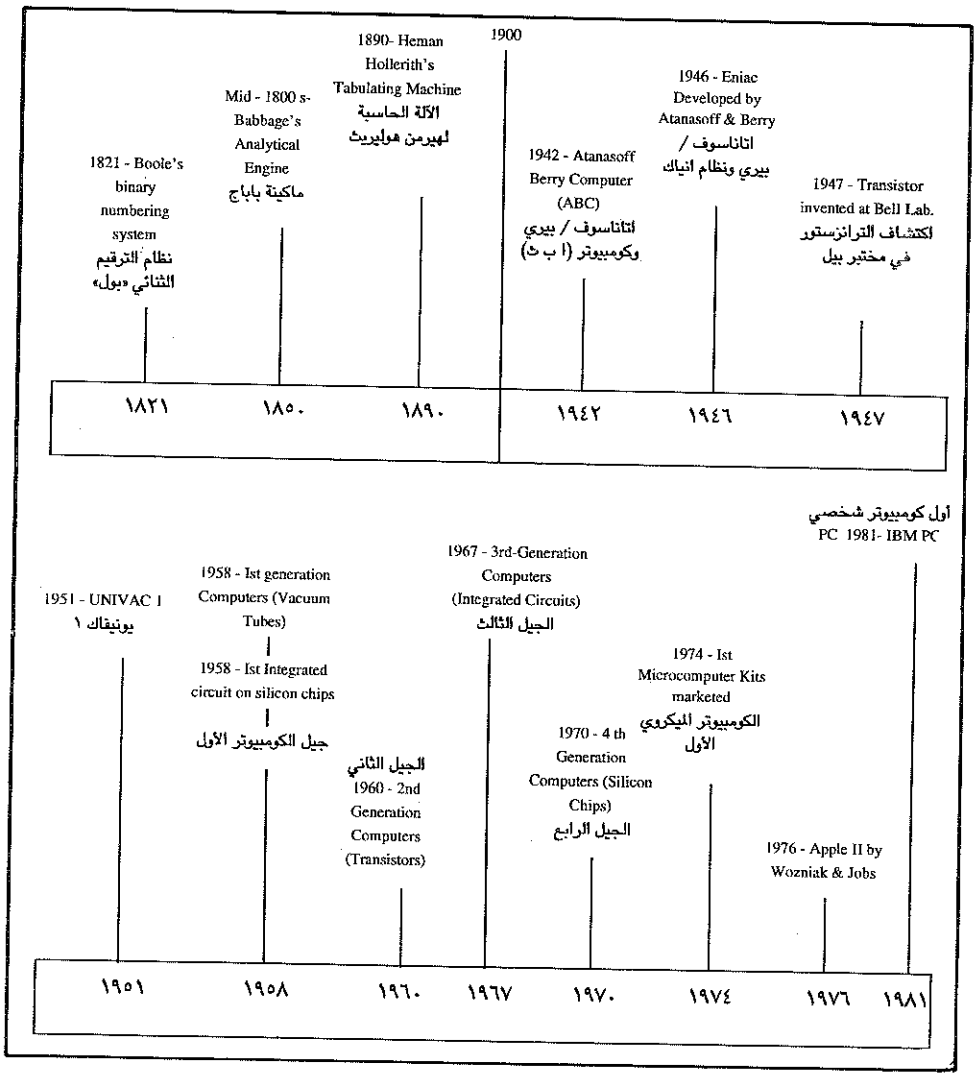

تطور المنظومات العملياتية وبرامجها:

ازدهـرت الحقبة مـا بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ بتطـور المنظومـات العملياتيـة ووفر البـرامـج الجاهزة والمتطـورة، والتي تغطي مجالاً واسعـاً، من قطاع التـأمين البـرامجي الخاص، لا سيما في حقل اتمتة القوات، وأتمتة الجداول والنصوص والبيانات، وإجراء الحسابات، من خلال مخطط الشبيكات، وتنفيذ الرسم البياني، والنمذجـة الريـاضية. ونـذكر عـلى سبيل المثال لا الحصر، بعضاً من تطور أنظمة برامج الأتمتة في مجال النمذجة الرياضيـة، وأتمتة قيادة القوات، في هيئات أركان القوات المسلحة الأميركية.

يتـوفـر في القـوات المسلحة في الـولايات المتحـدة الأمـيركيـة حـوالي ٨٦ ألف حـاسب الكتروني، من ٥٨ نوعاً، موزعة على الشكل التالي: ١٣ ألف حـاسب في القوات البـرية، ١٤ ألف حاسب في القوات الجوية، ٣٣ ألف حاسب في القوات البحرية[٥]. تستخـدم ما يقـارب ٤٣ لغة برمجة، وتؤمن أتمتة الأنظمة التالية:

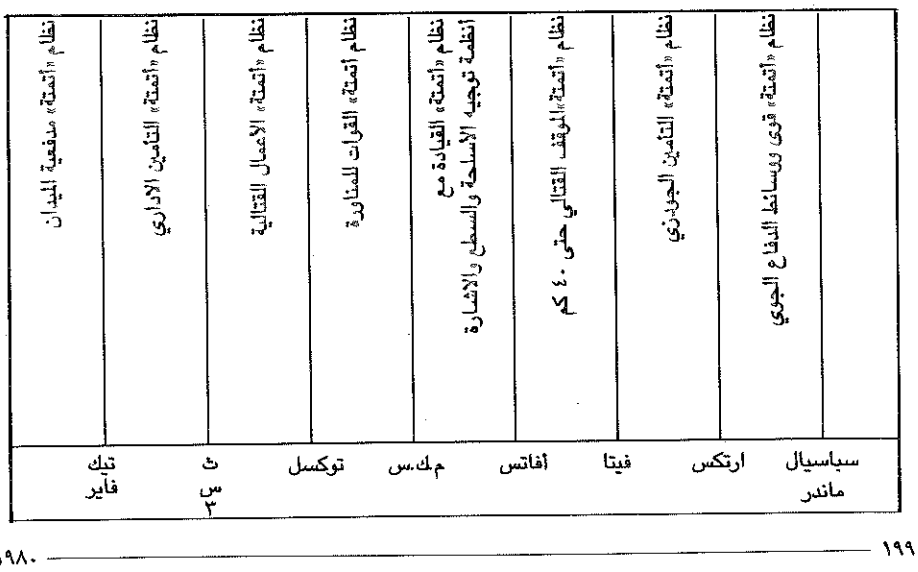

كما يتوفر في هيكلية القوات المسلحة للدول المتطورة، هيئات ولجان، ومديريـات، ومكاتب أتمتـة، لرسم سيـاسة الأتمتـة وتخطيط مهامهـا وتنظيمهـا، واقتـراح الأنظمـة والنمـاذج الرياضية، وتحقيق التجهيز الملائم، لبلوغ أهدافها. نذكر على سبيل المثال لا الحصر. بعضاً من تطور النمذجة الرياضية المقترحة من قبـل لجنة رؤسـاء الأركان من أجـل الاستخدام العملي في هيئات قيادة القوات المسلحة الأميركية.

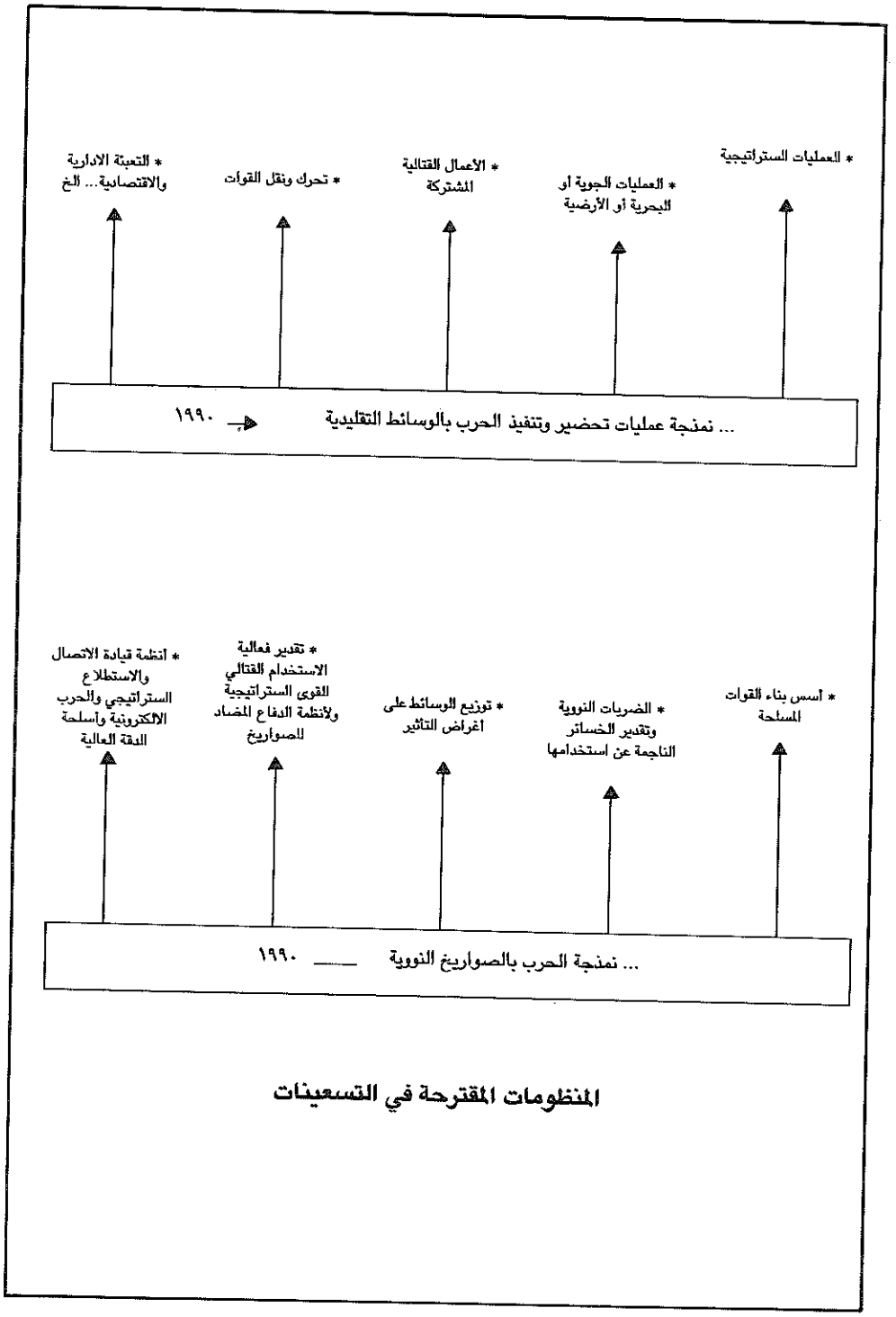

المنظومات المقترحة في التسعينات

خوارزميــة «أتمتة»

قيــادة القوات

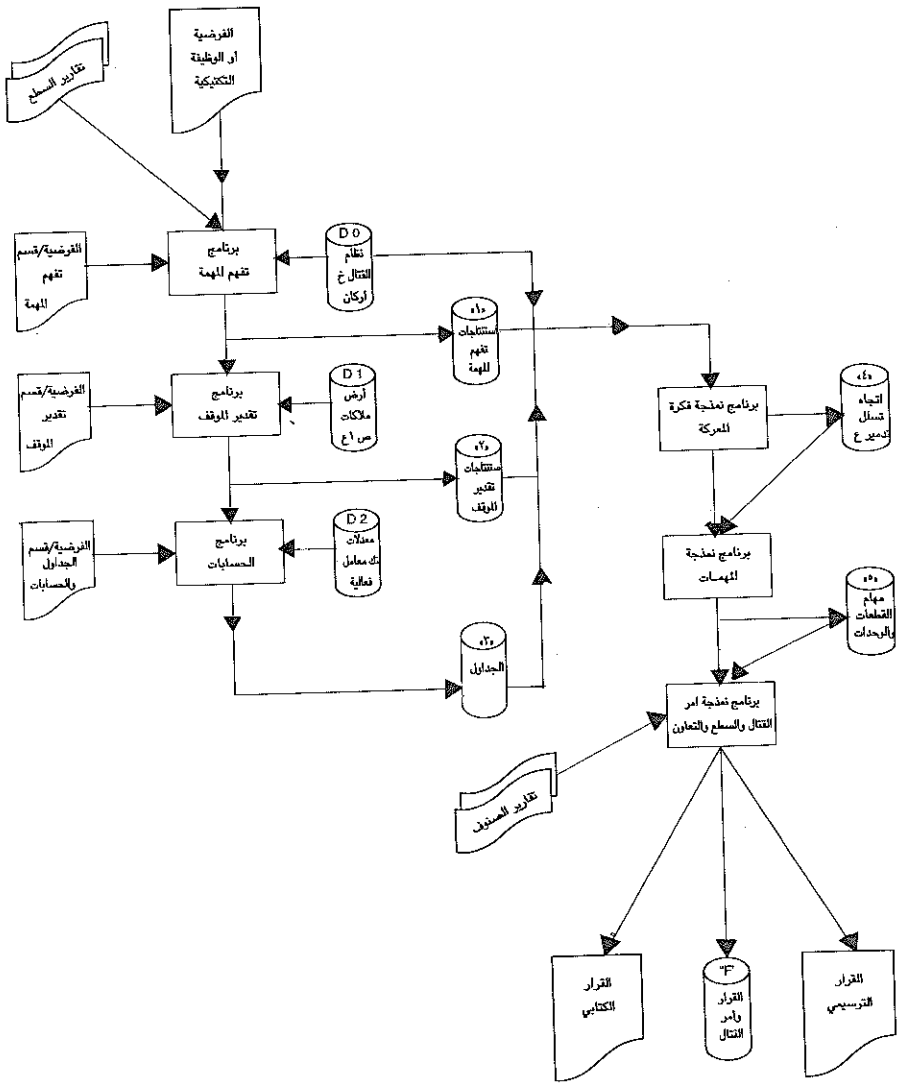

٢ ـ ماذا يجب أتمتته لقيادة القوات؟

للإجابة على السؤال المطروح، لا بد من معرفة ما يحدده قائد الفرقة (اللواء) لدى اتخاذ قراره في المعركة. ولمعرفة هذا الأمر، لا بد من العودة إلى نظام قتال القوات البرية، والأخذ بعين الاعتبار خبرة الحروب والمشاريع التكتيكية في القوات، والمبادىء الأساسية لاصول التدريب ومحتوى عمل القائد فيما يتعلق باتخاذ القرار للمعركة.

وقد حددت المصادر أعلاه محتويه قرار قائد الفرقة (اللواء) في الهجوم كما يلي: يتخذ قائد الفرقة (اللواء) القرار بناء على[٥][٦]:

١ ـ تفهم المهمة.
٢ ـ تقدير الموقف.
٣ ـ الحسابات المنفذة.

ويحدد فيه:

٤ ـ فكرة المعركة.
٥ ـ مهام التشكيلات والقطع والوحدات العضوية والملحقة والداعمة.
٦ ـ نظام التعاون.
٧ ـ نظام تأمين الأعمال القتالية.
٨ ـ تنظيم القيادة.

١ ـ تفهم المهمة:

إذا كان اتخاذ القرار مبنياً على تفهم المهمة، فلا بد إذاً من إعداد واتمتة المعلومات التي يتضمنها تفهم المهمة وتحويلها، مع الاستنتاجات إلى معلومات صالحة للأتمتة، وذلك باعتماد طريقة النمذجة المسبقة لعناصر تفهم المهمة والتي تتضمن:

أ ـ نمذجة هدف الأعمال المقبلة وفكرة القائد الاقدم.
ب ـ نمذجة الأهداف التي سيتم التأثير عليها بواسطة القائد الأقدم.
ج ـ نمذجة مهمة ومكان ودور اللواء في هجوم الفرقة.
د ـ نمذجة مهام الجوار ونظام التعاون معهم.
هـ ـ نمذجة زمن جاهزية اللواء لتنفيذ المهمة المسندة.
و ـ نمذجة الاستنتاجات من تفهم المهمة.
ز ـ نمذجة حسابات الوقت وحساب الجداول.

ح ـ نمذجة توجيهات قائد اللواء إلى رئيس الأركان.

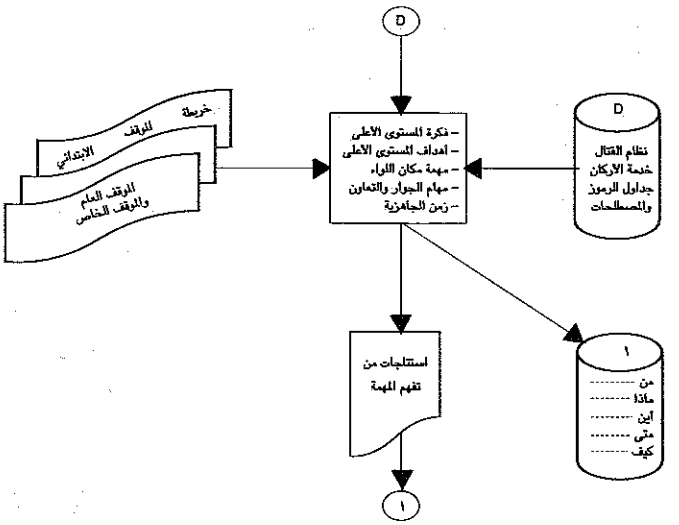

٢ ـ تقدير الموقف:

إذا كان اتخاذ القرار مبنياً على تقدير الموقف، فلا بد أيضاً من إعداد وأتمتة المعلومات التي يتضمنها تقدير الموقف وتحويلها مع الاستنتاجات إلى معلومات صالحة للأتمتة وذلك باعتماد طريقة النمذجة المسبقة لعناصر تقدير الموقف والتي تتضمن:

أ ـ نمذجة وضعية قطعات ووحدات اللواء العضوية والملحقة والداعمة.

ب ـ نمذجة حالة قطعات ووحدات اللواء.

ج ـ نمذجة درجة تأمين قطعات ووحدات اللواء.

د ـ نمذجة الامكانيات القتالية للواء.

ـ حساب جدول الكثافات التكتيكية.

ـ حساب جدول نسبة القوى والوسائط على عمق المهمة المسندة.

هـ ـ نمذجة الاستنتاجات الرئيسية من تقدير القوات الصديقة.

و ـ نمذجة تقدير الجوار.

ز ـ نمذجة الاستنتاجات الرئيسية من تقدير الجوار.

ح ـ نمذجة تقدير الأرض.

و ـ نمذجة الاستنتاجات العامة من تقدير الموقف.

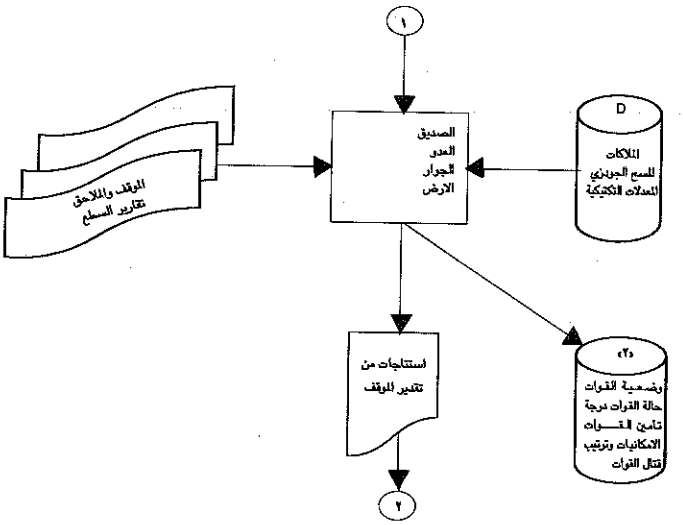

٣ ـ الحسابات المنفذة والنمذجة الرياضية:

إذا كان اتخاذ القرار مبنياً على تنفيذ بعض الحسابات على المعلومات، فلا بد من تحديد العلاقات الرياضية ونمذجتها، وذلك بتخزين المعلومات الثابتة في جداول جاهزة على أن تخزن العلاقات في الذاكرة. وحسب معطيات الموقف يتم تنفيذ الحسابات أوتوماتياً وتخزين النتيجة في الخانة المحددة لها وأهم الجداول التي تتطلب تنفيذ الحسّابات التقليدية:

أ ـ حسابات جدول توزيع الوقت.

ب ـ حسابات عناصر جداول الكثافات التكتيكية.

ج ـ حسابات جدول نسبة القوى والوسائط على عمق المهمة المسندة.

د ـ حسابات قوانين المسير وتوقيتاته... الخ.

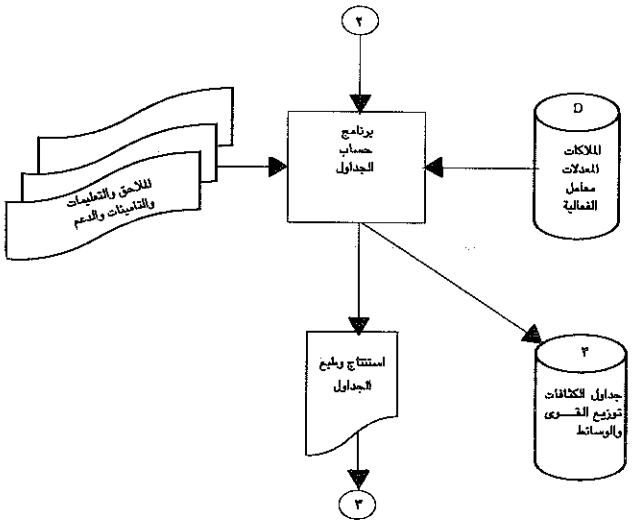

حساب الوقت
جدول توزيع الوقت

مسلسل	الإجراءات الواجب تنفيذها	الوقت المخصص	الوقت			ملاحظات
			من	الى	ي	
١						
٢						
٣						
٤						
٥						
٦						
٧						
.....						
.....						
.....						

حساب الوقت

جدول توزيع الوقت

مسلسل	القوى والوسائط	تقدير القوات		النسبة	ملاحظات
		الصديق	العدو		
١					
٢					
٣					
٤					

جدول الكثافة التكتيكية

مسلسل	القوى والوسائط	الصديق		العدو		النسبة
		العدد	الكثافة/ كم	العدد	الكثافة /كم	
١						
٢						
٣						
٤						

امكانية اللواء في الصراع مع الأهداف م/د المعادية (*)

مسلسل	الوسائط التي تشترك في صراع مع الأهداف م/د/ المعادية	معامل الفعالية للسلاح	عدد الوسائط المشتركة	الأهداف التي يمكن تدميرها	
				النسبة	ملاحظات
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					

(*) مضاد دبابات

جدول الدلائل التكتيكية

عرض نطاق هجوم الفرقة عرض نطاق هجوم اللواء عرض قطاع خرق الفرقة عرض قطاع خرق اللواء عمق المهمة المباشرة للفرقة عمق المهمة اللاحقة للفرقة عمق المهمة اليومية للفرقة عمق المهمة المباشرة للواء عمق المهمة التالية للواء وتيرة الهجوم المتوسط خلال المهمة المباشرة وتيرة الهجوم المتوسط خلال المهام التالية		

جدول الملاكات

ملاكات الصديق أو ملاكات العدو	س ميكا	دبابات	مد	ها ١٦٠	ها ١٢٠	مج مد + ها	م- د قاعدة	م – د د	مج م – د	م – د ب –م–ب
فر – د										
فر – ميكا										
ل – ر										
ل – ميكا										
ك د / ل د										
ك د / ل ميكا					عـدد					
ك ميكا– ل/لد–ل/هي										
س – د										
س – ميكا										
ف – د										
ف – ميكا										
جم – د										
جم – ميكا										

٤ ـ تحديد فكرة المعركة

إذا كان تحديد القرار يتضمن فكرة المعركة، فلا بد من إعداد نموذج جاهز عن فكرة المعركة وتحديد المعلومات التي يتضمنها وتحويلها إلى مفاتيح صالحة للأتمتة وذلك باعتماد طريقة النمذجة المسبقة لفكرة المعركة والتي تتضمن:

أ ـ نمذجة اتجاه الضربة الرئيسية.

ب ـ نمذجة تسلسل تدمير العدو.

ج ـ نمذجة مراحل التأثير المركب على العدو.

د ـ نمذجة عناصر ترتيب القتال، ومحاور التحرك، وخطوط البدء، والفتح والهجوم.

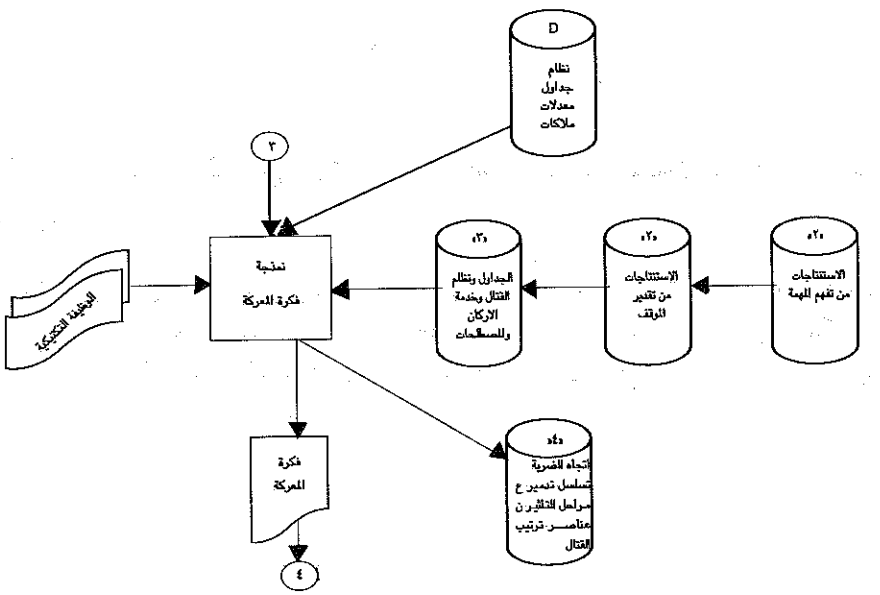

٥ ـ مهام التشكيلات والقطع والوحدات العضوية والملحقة والداعمة

إذا كان تحديد القرار يتضمن مهام التشكيلات والقطع والوحدات، فلا بد من اعداد نموذج جاهز عن المهمة القتالية للواء ومهام مفارز الاقتحام، والاحتياط المشترك، والوسائط، والمدفعية والاحتياط والاحتياط الهندسي، والاحتياط الكيميائي واحتياط الإشارة، ومؤخرة اللواء أي باعتماد طريقة النمذجة المسبقة لأمر القتال والذي يتضمن في فقراته المهام المذكورة أعلاه.

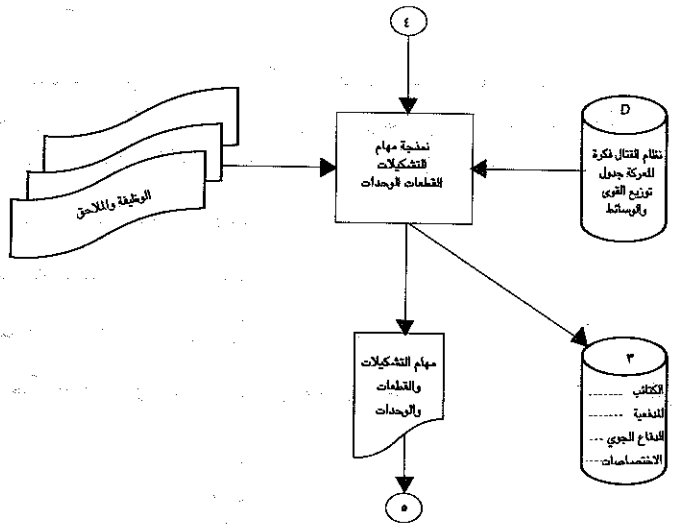

٦ ـ انظمه التعاون، وتأمين الأعمال القتالية، وتنظيم القيادة وخطة السطع الشخصي.

إن مضمون قرار القائد مبني بشكل أساسي على تنظيم التعاون، وتأمين الأعمال القتالية وتنظيم القيادة وتخطيط السطع الشخصي لمجموعة اللواء، ولا بد أيضاً من اتمتة هذه العناصر ونمذجة مذكرات ومقترحات رؤساء أقسام التأمين، لمختلف الصنوف، وتحويلها لمعلومات ونصوص، صالحة للأتمتة.

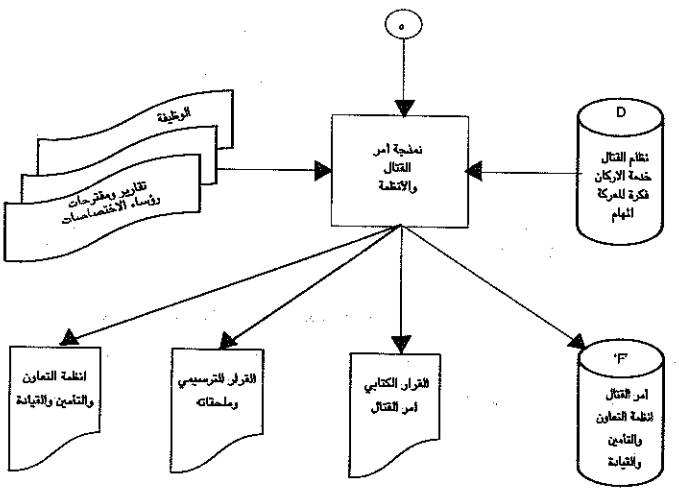

٣ ـ إعداد ملف المراجع وتخزينه

إن ملف المراجع هو عبارة عن الواسطة الممغنطة، التي يتم عليها تخزين المعلومات، العائدة لمجموعة القوانين والقواعد المحددة في نظام قتال القوات البرية، والمعدلات التكتيكية والعملياتية والستراتيجية للأعمال القتالية، وجداول القوى والوسائط النظرية أو المحققة، للقوات الصديقة والقوات المعادية، والمعلومات الطبوغرافية والتكتيكية مع احداثياتها ومسافاتها ومقاييسها، ونماذج الوثائق المتعددة والمخططة مسبقاً والتي يتشكل منها القرار.

أ ـ فللقوات المسلحة أنظمة قتالها البرية، والجوية، والبحرية، في الهجوم والدفاع، وعلى مختلف المستويات التكتيكية والعملياتية والستراتيجية. والتي تتضمن البنية العامة للقوات المسلحة، وأسس استخدام التشكيلات والقطعات والوحدات في المعركة المشتركة الحديثة وقيادة القوات، وأسس الهجوم والدفاع، والعمل السياسي أو التوجيه المعنوي، وقواعد تنقل وإقامة القوات، وتأمينها القتالي والفني والإداري، والتي ينبغي على القائد تطبيقها والتقيد بها، حسب معطيات الموقف والتي تشكل بالنسبة للأتمتة علاقة أساسية لأشكال وطرق الاستخدام القتالي للقوات في بناء القرار.

ب ـ وللقوات المسلحة ملاكاتها وكوادرها وهيكلياتها، وجداول القوى والوسائط العضوية (العديد والتجهيز) والتي تتشكل بموجبها التشكيلات والقطعات والوحدات، مع قواعد وإمكانيات تعزيزها، ودعمها. ونسبة استكمالها، وذلك على ضوء الموقف المتشكل، والتي تعتبر بالنسبة للأتمتة، ملفاً أساسياً هاماً لحساب واعداد جداول نسبة القوى والوسائط، والكثافات التكتيكية، على عمق المهمة المسندة، في عملية بناء القرار.

ج ـ وللقوات المسلحة معدلاتها التكتيكية والعملياتية التي تحدد أبعاد ومسافات، ومناطق ومقرات، وخطوط توضع وتمركز التشكيلات والقطعات والوحدات، ومحاور تحركها، استناداً إلى معالم جغرافية أو تكتيكية. كبعدها عن الحد الأمامي الصديق أو المعادي، أو عن منطقة تحشد أو تعسكر القوات، أو توضعها بالنسبة لخطوط الفصل، أو لمدى رمي أسلحة القوات الصديقة، أو المعادية... الخ. والتي تشكل بالنسبة للأتمتة قاعدة أساسية تساعد في تحديد بنية ترتيب القتال، وطريقة توضعه، في عملية بناء القرار.

د ـ وللقوات المسلحة نظام عام لعمل أركانها، يحدد أشكال وطرق عمل الأركان، ويتضمن جداول المختصرات والمصطلحات العسكرية وخطط التأمين الشامل للقوات البرية والجوية والبحرية وللصنوف كافة، والتي يستند عليها القائد مع أركانه لتحميل قراره على الخريطة، بحيث تشكل ملفاً أساسياً هاماً لعملية بناء وأتمتة القرار الترسيمي، إذا ما أضيف إليه الملف الطبوغرافي الذي يتضمن مسحاً طبوغرافياً وتكتيكياً للأرض، التي يتشكل منها الموقف، من خلال تخزين أحداثيات أهم المدن والتضاريس والمحاور الطولانية والعرضانية، والمرتفعات الحاكمة، والهضاب والسهول والجبال والموانع المائية... الخ.

وغيرها من المعلومات التكتيكية شبه الثابتة، التي تشكل الملف الطبوغرافي الأساسي، لعملية بناء وأتمتة القرار الترسيمي.

فإذا كان قرار القائد يبنى على تفهم المهمة وتقدير الموقف والحسابات المنفذة، فلا يمكن مبدئياً استيعاب هذا الحجم الكبير من المعلومات، العائدة لتحديد: مهام ومكان ودور، وقوام ووضعية وحالة وإمكانيات، قوات التشكيلات والقطعات والوحدات، العضوية والملحقة والداعمة، ودرجة تأمينها، وإجراء الحسابات، الهادفة إلى تنظيم جداول حساب الوقت، ونسبة القوى والوسائط، والكثافات التكتيكية، على عمق المهمة المسندة، وحصر طبيعة الأعمال المحتملة لأعمال العدو، وتحديد الخطوط، والمناطق، ومحاور التحرك، والبيانات، والتوقيتات، دون إعداد وأتمتة، ملف المراجع المذكورة أعلاه.

لذا، كانت الحاجة ضرورية، لاتمتة هذه المراجع مسبقاً، وبرمجة إدخالها، وتخزينها، في ذاكرة الحاسب، للعودة إليها، بطريقة مؤتمتة، في كل واجب أو موقف، لتشكل القاعدة الأساسية الثابتة، لأتمتة اتخاذ القرار استناداً لخوارزمية أتمتة قيادة القوات.

تخطيط وإعداد التسجيل الأساسي لمعلومات القرار

تهدف هذه القاعدة إلى تحديد بنية المعلومات وإعدادها فنياً لبرمجة إدخالها وتخزينها واستثمارها في ذاكرة الحاسب وتتضمن:

- تجزئة المعلومات إلى عناصر أساسية للأتمتة.
- وصف وتحديد عناصر مركبات المعلومات.
- ترميز المعلومات بناء على جداول الرموز والمصطلحات العائدة لكل منها.

تجزئة المعلومات إلى عناصر أساسية للأتمتة:

إن العناصر الأساسية لأتمتة المعلومات تتضمن كقاعدة عنصراً أو أكثر من العناصر التالية:

- العنوان: أي عنوان المعلومة ويعتبر عنوان مفاتيح معلومات النماذج المذكورة في الباب الثاني. (حول ماذا يجب أتمتته لقيادة القوات)
- الموضوع: (ماذا)
- الفاعل أو المفعول به: (من)؟ (الصديق، العدو)؟
- الزمان: (متى)؟
- المكان: (أين)؟
- شكل أو طريقة التنفيذ: (كيف)؟

وصف عناصر مركبات المعلومات وتحديدها:

إن المعلومة مؤلفة من مجموعة عناصر أساسية ولكل عنصر مركبات فرعية تحدد أوصافها:

ـ بنوع المعلومة: أي هل المعلومة مؤلفة من أرقام (N)، أو أحرف (A)، أو من أرقام وأحرف (X) (*).

ـ بطول المعلومة: أي عدد أرقام أو أحرف المعلومة.

ويمكن رسم ما ورد أعلاه بشكل تسجيل أساسي يحتوي على عناصر أتمتة القرار ومركباته. إن مجموعة التسجيلات الأساسية لواجب أو موقف متشكل، تؤلف ملف معلومات الواجب وتحمل الشكل التالي المحدد لاحقاً.

٤ ـ التأمين البرامجي الخاص والنمذجة الرياضية لعناصر القرار

ويهدف إلى تأمين كتابة البرامج، أو استثمار البرامج الجاهزة التي تؤمن، إدخال وتخزين، وحساب وتدقيق، واستثمار، وطبع، معلومات الواجب، أو الموقف المتشكل، بطريقة تؤمن، المعالجة الأوتوماتية، لتبادل واستثمار وتحويل كافة المعلومات، بين برنامج وآخر. لذا فالتأمين البرامجي يتضمن:

ـ برامج تخزين المعلومات.

ـ برامج إجراء الحسابات.

ـ برامج رسم المصطلحات.

ـ برامج الاستثمار والطباعة.

برامج تخزين المعلومات(*) (PS):

تهدف إلى إدخال المعلومات وتخزينها في ملف (مبطقة) ممغنط، وفي النماذج المحددة في الباب الثاني، بناء على عنوان المعلومة، مع الأخذ بعين الاعتبار، مصادر المعلومات التالية:

ـ معلومات جاهزة مسبقاً ومحددة من قبل المستوى الأعلى. نتيجة الاستطلاع المسبق، أو المواقف المتبدلة.

ـ معلومات مستخرجة من ملفات، أو جداول مخزنة مسبقاً، على ملف (مبطقة) ممغنط.

(*) PS= Programme de Stockage d'information.

N = Numerique
A = Alphabètique
X = Alpha-numérique

ملف معلومات الواجب

الموضوع				متى							أين			من		
مضمون	مصدر	ص ح	نوع	التاريخ			مدة				توقيت بدء	اسم	احداثيات	معدلات	عدد	اسم مختصر	مصدر
x٥٠	IN	٢ x	N/٤	يوم N/٢	شهر N/٢	سنة N/٢	سمة ٤ x	+ x	ساعة N ٢	دقيقة N/٢	ساعة ودقيقة N/٤	x٣٠	ستاد أو قطوع N/٣	عداد أو نظيم N/٤	N/٣	N/١	x٢٠	x١٠
الموقف العام للعدو																		
الموقف العام للصديق																		
الصديق منطقة تمشد الصديق مهمة الصديق الاتجاه الرئيسي لهجوم الصديق																		

ـ معلومات حاصلة، نتيجة نمذجة رياضية، وحسابات منفذة، على عناصرها.

ـ معلومات حاصلة، نتيجة مقارنتها أو مطابقتها، للمعدلات، والقواعد العملياتية.

ـ معلومات استنتاجات القائد، على ضوء تقديره للموقف، وخبرته في التكتيك وفن العمليات.

ـ معلومات طبوغرافية وجغرافية، مستخرجة من تخزين الخرائط الطبوغرافية والجودزية ومعلوماتها.

برامج إجراء الحسابات والنمذجة الرياضية(*) (PM):

تهدف إلى كتابة البرامج التي تحول المعلومات المرسلة، إلى معلومات، صالحة للتخزين، بعد إجراء عمليات حسابية عليها، كبرامج حساب نسبة القوى والوسائط، أو برامج حساب توقيتات المسير، أو جدول حساب الزمن، أو حساب خطوط الالتقاء، أو الاصطدام المحتملة مع العدو... الخ. وذلك بناء على النمذجة الرياضية للحالة أو للموقف.

برامج التدقيق(*) (PC)

تهدف إلى كتابة البرامج، التي تستخرج جميع المعلومات، العائدة لواجب ما، لتدقيقها ومن ثم إدخال وتخزين الصالحة منها، وإعادة أو رفض المعلومات الخاطئة، ويتم كتابة ثلاثة أنواع رئيسية، كبرامج تدقيق:

ـ برامج التدقيق القواعدي أو الشكلي للمعلومة: «Controle Syntaxique»

ـ برامج التدقيق المنطقي الواقعي والتطابقي للمعلومة:
«Controle de Vraisemblance - Controle de Compatibilite»

ـ برامج التدقيق الأتوماتي للمعلومات. «Controle systematique»

فالتدقيق القواعدي: يهدف إلى رفض أي معلومة تختلف عن القاعدة المحددة لهذه المعلومة.

والتدقيق المنطقي الواقعي والتطابقي: يهدف إلى رفض أي معلومة غير واقعية أو غير متطابقة مع واقع الواجب.

(*) PM= Programme Mathématique.
PC= Programme de Contrôle.

والتدقيق الأوتوماتي: يهدف إلى تدقيق الحسابات المنفذة على المعلومات المرسلة، أو التي تتحول أوتوماتياً، نتيجة تحويل أو تبديل، أو إلغاء المعلومة الأم، نتيجة الموقف المتشكل.

برامج رسم المصطلحات(*) (PD):

يهدف إلى رسم المصطلحات العسكرية، العائدة للقوات المسلحة البرية، والجوية، والبحرية، وجميع الصنوف، وتدقيقها وتخزينها، ويراعى في كتابة هذه البرامج: ووظائف المقياس (التكبير والتصغير)، وظائف التلوين، وظائف التظليل، وظائف كتابة العناوين، وظائف اختيار الاتجاه، والزوايا، وظائف إظهار العناوين والتوقيتات والتأشير عليها... إلخ.

برامج الاستثمار والطباعة(*) (PP):

يهدف إلى كتابة أو استثمار البرامج التي تؤمن الوظائف التالية:

- التسجيل الأوتوماتي، للمصطلحات وفقاً لأحداثياتها الطبوغرافية. وبناء على معدلاتها وقواعدها التكتيكية: (بعدها عن الحد أو عن منطقة الانطلاق - أو حصرها بين خطي فصل - أو مسافتها عن تشكيل أو قطعة أو وحدة متمركزة... الخ).

- الحساب الأوتوماتي، لأبعاد أي نقطة مؤشر عليها على الخريطة . (احداثيات - مسافات - زوايا... الخ).

- التعديل الأوتوماتي، لأي معلومة نتيجة تعديل معادلتها الرياضية، أو نتيجة تبديل المعلومة الأم.

- إجراء التصنيف العادي، أو المتعدد الشروط.

- القرار الأوتوماتي على سائر المعطيات، نتيجة تبدل الموقف أو الاحتمال، أو الفرضيات.

- الاظهار المجزأ، أو الشامل، على الشاشة، بالنسبة لتأمين واحد، أو لعدة تأمينات وإمكانية طبعها.

- برامج الطباعة الشاملة، أو المجزأة، للتأمين أو للواجب الكامل.

- طباعة القرار الترسيمي والجداول على أنواعها وذلك استناداً للخوارزمية الشاملة لأتمتة قيادة القوات، وللجداول المحددة كما يلي:

PD= Programme de Dessin.
PP= Programme d'impression

٥ ـ معالجة المعلومات، وتأمين صيانة الجداول، وتيويمها، واستثمارها، وطبعها، وتطويرها.

يهدف إلى تحديد مجال استثمار هذا المشروع وكيفية تعديله وتطويره مستقبلاً. فاتمتة القرار العائد لواجب معين يستثمر في المجالات التالية:

ـ تطوير وسائل التدريب في الأكاديميات العسكرية العليا، وفي سائر المعاهد العسكرية.

وعليه يتم معالجة، واستثمار المشروع على جهاز الكومبيوتر، وكل ما يتم إظهاره على شاشة الكومبيوتر، يمكن نقله إلى قاعدة مخبر التوزيع الفيديوي، بحيث يتم نقله من عقدة الفيديو المركزية، إلى شاشات الفيديو المجهزة، والمركزة، في قاعات التدريب في الأكاديميات وذلك:

أ ـ إما مباشرة من شاشة الكومبيوتر، إلى عقدة الفيديو المركزية، ومنه إلى شاشات الفيديو في القاعات، بآن واحد، هذا إذا توفرت التمديدات الألكترونية، والبطاقات، التي تسمح بتحويل معلومات شاشة الكومبيوتر إلى شاشات التلفزيون PC→ V(*).

ب ـ اما بتصوير، ما يتم إظهاره، على شاشة الكومبيوتر، بواسطة آلات تصوير فيديو، ونقل شريط الفيديو يدوياً، إلى عقدة المخبر المركزية، ومنه إلى قاعات الدروس.

ـ الاستفادة من إمكانية تنظيم وتخزين مجموعة من «السلايدات Slides» أوتوماتياً بحيث تستخدم، لترسيخ مهارات القادة، حول القواعد، والنماذج والأبعاد، والطريقة، التي نفذت من خلالها مراحل المشروع، لا سيّما لجهة تدريب أصول ومحتوى عمل قائد الفرقة (اللواء)، فيما يتعلق بقراره.

ـ الاستفادة من تخزين المصطلحات العسكرية كملف عام، واعتباره حجر الأساس، لتدريب الضباط، انطلاقاً من المدرسة (الكلية) الحربية، وحتى الأكاديمية العسكرية العليا على استخدام واستثمار هذا الملف، وفقاً لحاجاتهم، سواء في تدريبهم على المصطلحات العسكرية، أم لاستثماره في أتمتة، واجبات أو مشاريع أخرى.

ـ الاستفادة من طبع القرار، كاملاً أو مجزءاً، وفقاً لكل تأمين، أي الطبع المتعدد الشروط.

ـ الاستفادة من تخزين، المناطق الهامة، طبوغرافياً وتكتيكياً، والحصول على احداثياتها أوتوماتيكياً، مجرد التأشير عليها على شاشة الكومبيوتر.

ـ الاستفادة من تخزين المعطيات العائدة للمشروع، وبمختلف الوثائق العائدة له،

(*) PC= Personnel Computer.
V= Video.

لتشكل حجر الأساس، في تكوين مرجع تكتيكي هام، على غرار «مفكرة الأركان» التي تعتمدها القوات المسلحة في تدريبها، وفي مشاريعها التكتيكية والعملياتية.

ـ وتبقى الإفادة الأهم، في أتمتة القرار، هي الوفر في الوقت لتنفيذ جميع مراحل المشروع، فور إدخال استمارة معلومات الواجب، بحيث يظهر القرار أوتوماتياً، خلال ثوان معدودة، على الشاشة. إضافة إلى قدرة الكومبيوتر الهائلة، لإعادة صياغة القرار أوتوماتياً، عند كل تغيير في الموقف. بحيث يمكن إيجاز مبدأ معالجة المعلومات، بالقاعدة التالية:

في حال أتمتة برمجة إدخال وتخزين:

أ ـ جميع المعلومات العائدة لواجب تكتيكي، بمختلف جوانبه واحتمالاته الصديقة والمعادية، كما هي محددة، في استمارة معلومات الواجب.

ب ـ جميع القواعد، والقوانين، والمعدلات، المحددة في نظام قتال القوات المسلحة، ونمذجتها رياضياً.

ج ـ جميع جداول، المصطلحات والمختصرات والقوى والوسائط.

د ـ مختلف الاحتمالات، العائدة لطبيعة عمل العدو، وإمكانيات القوات الصديقة، والاستنتاجات الطبوغرافية والتكتيكية للأرض.

وبمجرد إدخال استمارة المعلومات، موضوع البند (أ) مع التوقيتات اللازمة، يتم أوتوماتياً، معالجة برنامج الواجب، ويظهر القرار على الشاشة، أو يطبع على الطابعة، كتابياً وترسيمياً. وكلما تغير الموقف، أو تبدلت الفرضية، يتغير القرار أوتوماتياً.

وبتعبير أوضح يتغيّر مشروع القرار **لأن القرار النهائي يبقى قرار القائد الانسان الذي لا غنى عنه. أما مشروع القرار الصادر عن الكومبيوتر فيشكل المشروع الأنسب لمساعدة القائد على اتخاذ قراره النهائي.**

الخاتمة

إذا كان العلم العسكري، في جوهره، يُعتبر مجموعة من المعارف التي تبحث في تحضير البلاد والقوات المسلحة للحرب وطرق خوضها، وإذا كانت العناصر الأساسية للعلم العسكري تتضمن الفن العسكري وأسس بناء القوات المسلحة ونظريات التعليم والتربية العسكرية، وإذا كانت مهمة الفن العسكري استنباط وتحليل الطرق والأساليب الأكثر فعالية من أجل اتخاذ القرار وتنفيذ الأعمال القتالية، الستراتيجية والعملياتية والتكتيكية، وإذا كانت العوامل المؤثرة على بناء القوات المسلحة، ومتطلباته الداخلية منها أو الخارجية،

تستند على: مستوى تطور القوات المسلحة، وعلى اتجاهات تطور القوات المسلحة للأعداء المحتملين، وعلى تطوير العلم والتكنولوجيا، لا سيما في مجال استراتيجية وأسس بناء القوات المسلحة، وإذا كان العلم العسكري، ونظريات التعليم، مدعومة من كافة أنحاء العالم، لتقديم كل ما هو ممكن لتحسين تقنية القيادة، ومنظومة الاتصال والتعاون، لاستخدام الحواسب الالكترونية، ووسائط الأتمتة، وإعداد جهود مشتركة وكبيرة من الخبراء (الاختصاصيين) المؤهلين جيداً من مختلف الاختصاصات: المستثمرين والمهندسين والمبرمجين، وتقديم المشاركة الفعلية الناجحة من قبل خبراء العمليات، حيث يتطلب الفهم الجيد من قبلهم، لامكانيات ومبادىء عمل ووسائط الأتمتة الفنية، والفهم الصحيح والواضح، لأسس الطرائق الرياضية، المستخدمة في أتمتة القرار، وقيادة القوات، خاصة لجهة أسس بناء أنظمة القيادة المؤتمتة وأصول تحضير وتنفيذ المهام العملياتية التكتيكية بواسطة الحاسب الألكتروني)، فإننا نرى إزاء هذه الأسس والمتطلبات، جيوش البلدان المتطورة، تتجهز بآلاف الحواسب الالكترونية، ومئات البرامج والمنظومات الشاملة للقيادة العملياتية، للقوات المسلحة، بحيث بلغت الإمكانية الحاسبية الإجمالية لبعضها، مليار عملية/ ثانية، والامكانية التخزينية، لمعطيات قيادة نيران مدفعية الفرقة، ما يقارب ١٣٦٤ هدفاً، نتيجة لتطور أنظمة المعالجة الميكروية، وزيادة سرعة معالجة وإرسال المعطيات عبر الشبكات الحسابية... الخ.

فإذا كانت الصناعات العسكرية الحربية المتطورة، وطرق استخدام وسائط الحرب الالكترونية الحديثة، تتطلب توفر المواد الأولية النادرة، والموازنات الدفاعية الضخمة، والتكنولوجيا الصناعية المتطورة. التي يصعب توفرها بسهولة لدى جيوش البلدان النامية فصناعة أنظمة القيادة المؤتمتة، هي العقل والعلم والإدارة التي نفتخر بوفرها في جيوشنا.

والحاجة إلى إنشاء أركان، وأجنحة، لأتمتة أنظمة القيادة، في الأركانات العامة والأكاديميات العسكرية العليا، والتشكيلات، والقطعات، أصبحت ملحة لاستدراك حاجات الجيش، والتخطيط لتحقيقها، والتنسيق مع كافة الجيوش لتركيز الجهود، وتوحيد المصطلحات، والمختصرات، والمراجع العسكرية بغية تطوير منظومة أتمتة القيادة، في المعركة المشتركة الحديثة.

المراجع

(1) Elements de la Recherche opérationnelle Robert Faure collection «Programmarion» Gauthier-Villars.

(2) Utilisation sémultanée des techniques de la simulation et du choix : multicritère pour aider à la gestion prévisionnelle dans une direction de personnel 4-1-79
- Dr. Asmar Nadim
- Dr. Sarrouf Nouhad.

(٣) المراجع التعليمية في المعلوماتية العامة للمدرسة الدولية الاوسترالية.
International Correspondence Schools. (I.C.S.)

(٤) أتمتة القرار لقائد اللواء الميكانيكي طليعة الفرقة في الهجوم على المناطق المحصنة للعقيد الركن الدكتور المهندس نديم الاسمر والرائد الركن عدنان زيزفون.

(٥) المراجع التدريبية ـ الاكاديمية العسكرية العليا في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة العربية السورية.

(٦) مفكرة الأركان ـ كلية القادة والأركان في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة العربية المصرية.

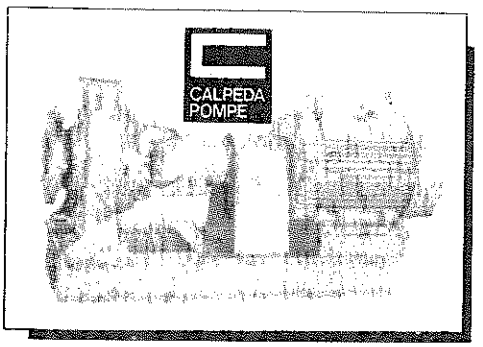

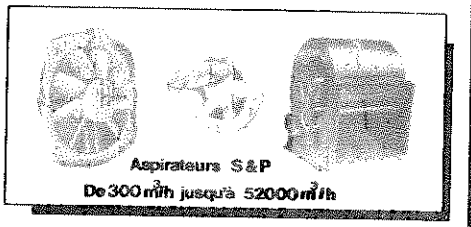
Aspirateurs S&P
De 300 m³/h jusqu'à 52000 m³/h

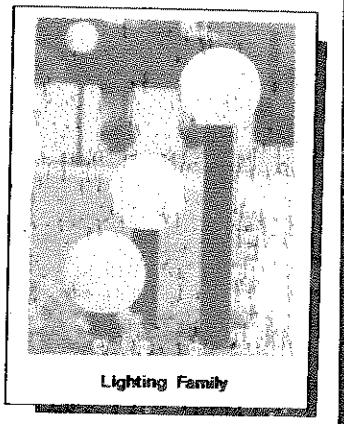
Lighting Family

block contactors
BBC CEM

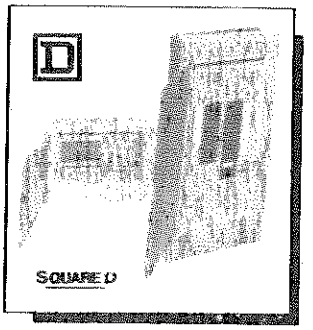

Distribution Boards

STAVOL-STABILIZERS
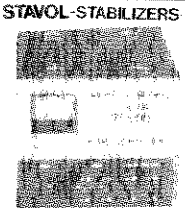
Motorised Voltage regulators 0,5 - 50AMP.

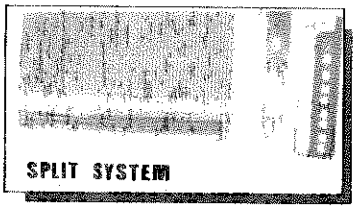
SPLIT SYSTEM

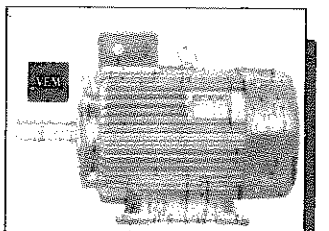

VEM Standard Motors 0,5 H.P. - 220 H.P.

ALSTHOM
FRANCE

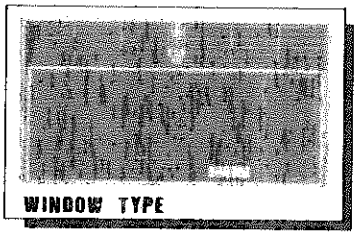
WINDOW TYPE
AIR CONDITIONING

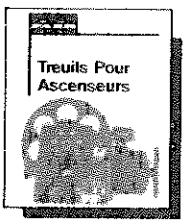

g. ayanian & sons

CEMAYZE: 447940.445096 _ DORA:884914.884916.483982.445396
TELEFAX 582357 TELEX:GAYAN 41580 LE _ BEIRUT. LEBANON

Mell. Mell
DOCKSIDES
SEBAGO
POM D'API
Old River
Sin El Fil_Centre Delta
Tel.01/500217
Beit Mery_Centre Saab

موقع لبنان ودوره
في النظام الاقتصادي الاقليمي الجديد

د. رزق الله فريفر(*)

منطقة الشرق الأوسط مقبلة على نظام اقليمي جديد، تتم بلورته في هذه المرحلة المحورية من تاريخ المنطقة حتى تكتمل عناصره خلال السنوات القليلة المقبلة. وإذا كان العاملان السياسي والعسكري سيحافظان على أهميتهما الستراتيجية في هذا النظام، فإن العامل الاقتصادي سيكون العنصر الأهم دون منازع. ويبدو، في الوقت الحاضر، أن الحروب العسكرية بين دول المنطقة قد استنفدت، وان الحرب الجديدة ستكون اقتصادية، وهي لا تبدو أقل شراسة من العسكرية، لأن اسرائيل ستوظف طاقاتها الاقتصادية الهائلة وستحوّل جزءاً مهماً من مجهودها الحربي لشن غزو اقتصادي عنيف على الأسواق العربية، والسعي إلى تطويع التكنولوجيا الغربية المتطورة لاستخدامها سلاحاً فتّاكاً في هذه الحملة. في المقابل، تجنّد الدول العربية، والخليجية بخاصة، امكاناتها الكبيرة لإقامة قاعدة اقتصادية متينة، وإنشاء أسواق متطورة تمكّنها من مواجهة المرحلة المقبلة.

في ظل الستراتيجية التي ستسود النظام الاقليمي الجديد، ما هو موقع لبنان الاقتصادي ودوره؟

يبدو، في الأفق المنظور، مخطّط متكامل لتحويل الشرق الأوسط الى سوق مشتركة تكون فيه اسرائيل المحور واللولب. فوزير الخارجية الإسرائيلية، شيمون بيريز، من لشبونه، في ٥ تشرين الأول الماضي، كان صريحاً في دعوته إلى إنشاء هذه السوق. وقد قسّم هذا المشروع إلى مراحل ثلاث، تكون أولاها تنفيذ وعود السلام الفلسطينية، والثانية تحقيق «المثلث الاقتصادي» بين اسرائيل والأردن و«فلسطين»، والثالثة إنشاء السوق، ويتبيّن من خلال متابعة الأحداث السابقة والحالية، أن مثل هذا المشروع ليس وليد صدفة بل ثمرة توافق اقليمي.

(*) بروفسور في مادة القانون الضرائبي الدولي والقانون التجاري الدولي. عميد كلية إدارة الأعمال والعلم الإداري في جامعة القديس يوسف.

وفي الثامن من أيلول الماضي، عُرضت في واشنطن خطة تقضي بإنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط، مع حرية انتقال الأشخاص والرساميل والبضائع بين إسرائيل والأردن «وكيان فلسطين». وقال أحد واضعي هذا المشروع، ليونارد هاوسمان، الاستاذ في جامعة هارفارد، إن هذا المشروع يرتكز على أن «السلام في الشرق سيصبح حقيقة فعلاً عندما سيترسخ في حياة شعوب المنطقة اليومية». وقد اشترك في إعداد هذا المشروع، خلال الأشهر العشرين الماضية، أربعة وثلاثون من كبار علماء الاقتصاد الاسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين وسبعة خبراء اميركيين، تحت إشراف جامعة هارفارد الأميركية.

أما الطريق إلى تحقيق هذا المشروع، فقيام الاسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين برفع التعريفات الجمركية، وتنسيق الأنظمة العربية، وإنشاء مؤسسات مالية مشتركة، واختبار نظام التبادل الحرّ عبر الانفتاح على باقي الدول العربية.

ويدعو المشروع خبراء مصرف إسرائيل والمصرف المركزي الأردني، إلى إنشاء مصرف للتنمية والتعاون في الشرق الأوسط، يُحوِّل مشاريع اقليمية تهمّ كل الأطراف في مجالات السياحة وشبكات الطرق والنقل والطاقة وتوليد الطاقة من الماء...

وقد كان مدير الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية قد نشر في السابق دراسة تنص على إقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط، تلتقي مع إقامة كونفدرالية اقليمية اقترحها بيريز. وجاء في الدراسة، أنه سيسمح لمئة ألف فلسطيني بالعمل في إسرائيل، مقابل خمسين ألفاً في ذلك الوقت. وجاء في المشروع أن «الشريك الرئيسي للفلسطينيين يبقى في اسرائيل».

وفي ٢٣ أيلول الماضي، اقترح وزير الخارجية البلجيكي، ويلي كريس، الذي يرأس حالياً مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إقامة تجمع سياسي اقتصادي في الشرق الأوسط على غرار المجموعة الأوروبية.

فإذا نجحت المرحلة الثانية التي اقترحها بيريز للسوق المشتركة في الشرق الأوسط، وهي المثلث الاقتصادي «الاسرائيلي الأردني ـ الفلسطيني»، فسيُدخل هذا المثلث توازناً اقتصادياً جديداً بين دول المنطقة يعزّز طبيعة تعاطي الدول الغربية معها. فاسرائيل تراهن على «نمو اقتصادي» لا نظير له «سيطال الاسرائيليين والفلسطينيين» ويُمكِّنها من خفض موازناتها العسكرية ومن جذب القسم الأكبر من المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية إلى هذا المثلث.

وتوقّع جان توكوا، في تحليل صدر مؤخراً في صحيفة لوموند الفرنسية، أن يؤدي السلام إلى إعطاء دفع كبير لحركة الاقتصاد الاسرائيلي الذي شهد أصلاً العام ١٩٩٢ معدل نمو مقداره ٦ بالمئة، مما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي في غزة وأريحا حيث يبلغ الدخل السنوي للفرد ٢٠ بالمئة فقط من دخل المواطن الاسرائيلي.

وفي الإطار نفسه، جاء في دراسة لجامعة تل أبيب، أعدّها مائير بن حاييم وموّلها

صندوق أرمان هامر، حول امكانات التجارة الاسرائيلية ـ العربية بعد تحقيق السلام، وقد نشرتها جريدة القبس الكويتية في ٧ تشرين الأول ١٩٩٣، أن انتاجية الفرد الاسرائيلي تبلغ ستة أضعاف متوسط انتاجية الفرد العربي مع النفط، وأن اسرائيل تصدِّر ما يوازي ١٠ بالمئة من الصادرات العربية مجتمعة بما فيها النفط، إذ بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية في العام ١٩٨٨ حوالي ٩,٦ مليارات دولار، مقابل ٩٠,٣ مليار دولار لجميع الدول العربية في العام نفسه (بما فيه النفط).

وتركز الدراسة على عمق الفجوة في القوة الاقتصادية بين اسرائيل والدول العربية بمقارنة الانتاج القومي العام الذي بلغ في اسرائيل ٨٦٥٠ دولاراً للفرد في العام ١٩٨٨، مقابل ١٨٣١ دولاراً للفرد في الدول العربية. أما على الصعيد الدولي، ثمة «مشروع ماريشال» يهدف إلى تأمين الركائز الاقتصادية لترسيخ أسس السلام في منطقة الشرق الأوسط ككل، ويركز، بالتحديد، على إنعاش المثلث المذكور وهو يتضمن برامج في كافة المجالات الاقتصادية: المياه، الطاقة، الاتصالات والنقل...

وثمة تفكير فلسطيني ـ اسرائيلي مشترك باستغلال النفط والغاز في غزة والنقب، وبإقامة «بنك إنماء فلسطيني»، وميناء كبير في غزة، ومناطق حرة لتبادل السلع داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية تضمن حرية حركة الانتاجين الفلسطيني والاسرائيلي معاً.

وأبعد من التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني، كان اتفاق «غزة ـ أريحا، أولاً»، الذي أشار إلى ضرورة تنفيذ برنامج تنمية للمنطقة تشارك فيه الدول الصناعية السبع الكبرى والمجموعة الأوروبية والدول العربية والمؤسسات الاقليمية والقطاع الخاص. وقد بدأ هذا المشروع يرى النور فعلاً في ما يخص الأراضي المحتلة. ففي آخر أيلول الماضي. وبدعوة أميركية من الرئيس كلينتون والوزير كريستوفر بالذات عقد مؤتمر دولي لمناقشة الاستثمار في الأراضي المحتلة، وتوصل إلى إقرار ملياري دولار كمرحلة أولى لهذه الأراضي التي تتراوح تقديرات حاجاتها حسب البنك الدولي، بين ثلاثة وستة مليارات دولار موزعة على فترة خمس سنوات.

لكن الكثير من رجال الاقتصاد المعنيين، يقدرون هذه الحاجات بأكثر من الأرقام المتداولة. ويُعوِّل الكثير لتحويلها على دول الخليج. غير أنه وفقاً للمعطيات الاقتصادية والسياسية لدول الخليج، بخاصة مع تدهور أسعار النفط العالمية، وتكبدها المترتبات المالية الهائلة لحرب الخليج، ومعاناتها من انعكاساتها الخطيرة، إضافة إلى خسائرها الفادحة لاستثماراتها الخارجية؛ باتت هذه الدول عاجزة عن تقديم المساعدات المرجوة للفلسطينيين. وقد جاء في تحليل اقتصادي لوكالة الصحافة الفرنسية في ٢١ أيار ١٩٩٣، أعده نديم كعوش، أن دول الخليج لم تعد «بقرة المساعدات الحلوب»، فمنذ العام ١٩٧٠، قدمت دول مجلس التعاون الخليجي مساعدات بلغت حوالى ٩٠ مليار دولار، ذهب نحو ٨٠ بالمئة منها إلى الدول العربية. لكنها اليوم بدلت ستراتيجيتها تحت ضغط عوامل عديدة، نسوق منها:

* وقف المساعدات المالية إلى منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والسودان واليمن، بسبب موقفها من حرب الخليج الذي اعتُبر مؤيداً للعراق.

* تكبدها خسائر فادحة جراء حرب الخليج التي ما زالت تعاني حتى اليوم من آثارها.

* وقوع استثماراتها في الخارج في خسائر كبيرة، علماً أن هذه الاستثمارات الهائلة تقدَّر بحوالى ٦٧٠ مليار دولار، منها ٢٨٠ ملياراً على شكل ودائع مصرفية، والباقي موظف في أسواق المال والعقارات، وأن كل دولار عربي موظف في المنطقة العربية يقابله ٧٠ دولاراً موظفاً في الخارج.

* تقلبات السوق الدولية التي كلفت، مثلاً، مصارف الإمارات، أكثر من ٨٠٠ مليون دولار بين منتصف ١٩٩١ و١٩٩٢.

* ضرائب الطاقة من قبل الدول الصناعية، التي يتوقع أن تؤدي إلى تدهور اقتصاد دول الخليج أكثر من ١٦ بالمئة خلال العقود الأربعة المقبلة.

* اتجاه دول الخليج، وبخاصة السعودية، نحو إقامة قاعدة صناعية متطورة تكاد تستنفد معظم مواردها. فقد أفاد تقرير لمصرف التجارة الوطني السعودي، أن السعودية بدأت إنجاز خطة لتنمية قطاع الطاقة كلفتها ٢٨ مليار دولار، منها ١٨ مليار دولار لرفع الطاقة الانتاجية للنفط الخام إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم في أواخر العام ١٩٩٤، و٤ مليارات لرفع الطاقة الانتاجية للمصافي التسع، و٦ مليارات لتوسيع المنشآت البتروكيميائية، إضافة إلى مبلغ غير محدد لتطوير صناعة الغاز.

ويظهر من خلال هذه المعطيات، نشوء أسواق اقتصادية جديدة كلياً في كل من الجزيرة العربية ودول الشرق الأوسط.

ماذا عن لبنان

لبنان الذي نعم خلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب بازدهار اقتصادي قل نظيره، مرده إلى موقعه المميز آنذاك من عدة نواح في هذه المنطقة، واستفادته من استقرار سياسي واقتصادي وضمانات نقدية عالية جلبت له مبالغ طائلة من دول شرق أوسطية شهدت اضطرابات وتقلبات حادة في تلك الحقبة. ولأسباب سياسية دولية اقليمية ومحلية لسنا في وارد ذكرها هنا، انفجرت في العام ١٩٧٥ حرب مدمرة في لبنان اطاحت بمعظم مقوماته البشرية والاقتصادية والسياسية وأدخلته في نفق مظلم أخطر ما فيه أن عبوره دام ستة عشر عاماً كانت خلالها بقية دول المنطقة تواصل تطورها الطبيعي. وقد أدت طول فترة محنة لبنان إلى خروجه من المعادلات في المنطقة. وفي العام ١٩٩٠، وضعت الحرب في لبنان أوزارها ليستفيق على منطقة تغيرت معالمها وهي على عتبة مرحلة جديدة، فسارع يحاول دخول هذه المرحلة معها.

فبأي موقع وبأي دور سيدخل لبنان هذه المرحلة؟ وما هي مؤهلاته وإمكاناته للاشتراك بفاعلية في النظام الاقليمي الجديد؟

يسود الأوساط الاقتصادية اللبنانية، وفقاً لما جاء في تحليل لوكالة الصحافة الفرنسية بقلم ميشال موتو، في ٢٤ حزيران ١٩٩٣، ومع تطبيع الوضع الداخلي وفي ظل آفاق السلام في المنطقة؛ جو من التفاؤل بشأن الدور المستقبلي الذي يمكن للبنان أن يقوم به، على عكس التشاؤم الذي يسود الأوساط الغربية.

ذلك أن عدداً كبيراً من رجال الأعمال شجعته توقعات إعادة الإعمار وفتح الحدود في الشرق الأوسط، فأعرب عن أمله بعودة العصر الذهبي الذي شهده لبنان قبل الحرب يوم كان صلة الوصل التجارية والمالية بين الشرق والغرب.

ولكن إذا كان لبنان ما زال يتمتع بمؤهلات تجارية ومالية مميزة، فإن أوضاع المنطقة تغيرت كثيراً عما كانت عليه في السبعينات. لذا فإن عودة لبنان إلى احتلال موقع مالي وتجاري بارز في المنطقة، تتطلب مؤهلات لبنانية جديدة أو، على الأقل، تكييف مؤهلاته مع الأوضاع الجديدة.

وقد تنبه رئيس غرفة التجارة والصناعة في لبنان، عدنان القصار، إلى هذه النقطة الحساسة، فاعرب عن تفاؤله الشديد، لكنه استطرد أن «أيام لبنان ما قبل الحرب قد ولت بالطبع، لكننا نتمتع بكل ما يلزم لنصبح من جديد مركزاً تجارياً ومالياً مهماً. أما وزير الدولة للشؤون المالية، فؤاد السنيورة، فيعتبر أن «لدينا عناصر عديدة تعطي البلاد دوراً مميزاً مثل المناخ والديناميكية والديمقراطية ونظام الاقتصاد الحر والسرية المصرفية وايماننا بالمبادرة الفردية».

إلا أن تطور الاقتصاد اللبناني مرتبط بالتطورات الاقتصادية الحاصلة من حوله لا بل محكوم على أي خطة انمائية في لبنان أن تأخذ هذا العامل في الاعتبار، لأن لبنان بلد صغير بامكاناته وموارده وبخاصة نسبة إلى الاسواق الهائلة التي تقف المنطقة على عتبتها، وهو لم يضمن بعد موقعه النهائي فيها ودوره كلاعب أساسي أو ثانوي.

فعلى الصعيد الصناعي، وكما تبين لنا في سياق هذا التحليل، أحرزت دول عديدة في المنطقة تقدماً كبيراً وفي مقدمتها اسرائيل وسوريا ودول الخليج ومصر.

أما لبنان فليس منافساً صناعياً اقليمياً، وليس مؤهلاً لأن يكون كذلك قريباً. فهو يفتقر إلى الإمكانات والموارد المالية الضخمة التي تتطلبها التنمية الصناعية المتطورة، وهو ما زال يفتقر إلى أبسط البنى التحتية الحياتية. وتشكل الخطة التي طرحها الرئيس رفيق الحريري على البنك الدولي، بكلفة ١٠ مليارات دولار ولفترة عشر سنوات، دليلاً واضحاً على هذا الأمر. فهي تركز على تأهيل البنية التحتية من كهرباء واتصالات وشبكات مياه وصرف صحي ونفايات وطرقات ونقل مشترك ومرافىء ومطار، وعلى البنية الاجتماعية من إسكان وتعليم وصحة، لتصل إلى تنشيط القطاعات الانتاجية من زراعة وخدمات وسياحة.

ويرى خبراء صناعيون أن الصناعة اللبنانية تعاني أزمة عميقة تتمثل في تلاشي «الاستثمار والتوظيف الصناعي»، ويصفون الوضع الاستثماري الصناعي الحالي بأنه في أسوأ أحواله. فقد كان معدل هذا التوظيف قبل العام ١٩٧٥ بحدود مئة مليون دولار شهرياً بالأسعار الجارية. أما الآن، فلا يتجاوز المعدل الشهري ستة ملايين دولار بالأسعار الجارية، بنسبة ٦ بالمئة من معدلها السابق، مع فارق التضخم الذي لحق بالعملة الأميركية خلال ١٧ عاماً. وبالعودة إلى مجلة الإداري عدد آب ١٩٩٢، يقول المسؤول الإعلامي في معرض «فوتورو سكوب» وليد القزي أن الصناعة اللبنانية تفتقر أول ما تفتقر إلى الإحصاءات. فماذا تنتج الصناعة اللبنانية؟ وأين تباع المنتجات الصناعية اللبنانية؟ وما هي تحديداً مشاركة القطاع الصناعي اللبناني في الناتج القومي الخام؟ إن جمعية الصناعيين لا تملك البنى الأساسية لمعالجة مثل هذه المواضيع، كما أن وزارة الصناعة لا تتمتع بالهيكلية والأجهزة القادرة على احتواء هذه المسائل».

لكن هذا الوضع لا يحول دون إمكانية حدوث نهضة صناعية نسبية في لبنان، وذلك بالاعتماد، بشكل أساسي، على المبادرة الفردية والقطاع الخاص، وحماية الصناعة اللبنانية من المنافسة الأجنبية، وتأمين الحوافز القانونية والضرائبية لتسهيل الاستثمارات الخارجية في القطاع الصناعي اللبناني والتي يمكن أن تلقى ازدهاراً بعد اتمام البنى التحتية. وفي غياب المساعدات الاجنبية التي يبدو أنها ستصب في معظمها في المثلث الاقتصادي المتوقع في سوق شرق أوسطية مشتركة، تستطيع الصناعة اللبنانية أن تستفيد من فرصة التكامل مع الصناعة السورية التي سبقتها في هذا المضمار والتي تتجه أكثر فأكثر نحو الاقتصاد الحر والانفتاح وتبادل السلع مع الخارج، مما يمكّن الصناعتين اللبنانية والسورية من التطور والنمو بشكل أفضل وأسرع وأكثر متانة، وبالتالي مواجهة التحديات التكنولوجية التي باتت قريبة جداً منا.

أما الإطار الأكثر ثباتاً ومردوداً لهذا التكامل، فيتمثل في اتفاقات وبروتوكولات تعاون تبرمهما الحكومتان اللبنانية والسورية، ويعمل الصناعيون اللبنانيون والسوريون بوحي منها وفي ظل أحكامها.

وبالنسبة إلى الشأن التجاري، فقد عرف لبنان، في الماضي، عزاً كبيراً في هذا المجال، نظراً لموقعه المحوري بين دول المنطقة، من جهة، وبين المنطقة والعالم الصناعي من جهة أخرى.

فقد شهدت المرافىء اللبنانية نشاطاً فاق نشاط كل مرافىء المنطقة، وشكلت عائدات الترانزيت والرسوم الجمركية مورداً هاماً غذى الخزينة اللبنانية. إذ أن الرسوم الجمركية وحدها كانت تمثل ٤٠ بالمئة من مجموع واردات الخزينة اللبنانية.

ويأتي التحدي اليوم من الدولة الفلسطينية الوليدة، وتحديداً من مرافىء غزة التي شكلت في الماضي البعيد لولب الحركة التجارية في المنطقة. وأمجاد حيفا ويافا في هذا المجال ما تزال ماثلة في أذهان المسنين الذين عايشوها. فالفقرة الرابعة من البند السابع في

الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني، تنص على إنشاء ميناء بحري في غزة. وقد اعتبر المهندس ماهر مدور الذي كان قد تقدم في العام الماضي بطلب إلى السلطات الاسرائيلية لإقامة الميناء الذي يتوقع أن تبلغ كلفته أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، أنه سيشكل بوابة اقتصادية ستزيد من الاستثمار أضعافاً.

ويأمل اقتصاديون ورجال أعمال في غزة، أن يشكل الميناء معبراً رئيسياً لتصدير السلع واستيرادها بين العالم والدول العربية المجاورة.

عن ذلك، يقول الخبير الاقتصادي، صلاح عبد الشافي، أن «أي ميناء سيقدم أسعاراً أفضل سوف يستخدمه المصدِّر العربي».

ويتوقع رئيس غرفة التجارة في غزة، محمد سالم القدوة، أن يكون للميناء «أثر كبير في المنطقة، وأن يشكل منطقة حرة ستعمل على انعاش اقتصاد الضفة والقطاع». ويذكر أن مخططات الميناء جاهزة في مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قامت شركة هولندية بتنفيذها.

لذا، فإن على المخطِّط الستراتيجي اللبناني أن يعي هذه الحقيقة التجارية الصعبة، ليتمكن لبنان من تزويد مرافئه بالقدرة التنافسية مع المرافىء المجاورة لجهة مستوى الخدمات ونوعية التجهيزات ومعدل التعرفات الخ...

ومن الحلول الستراتيجية الواجبة في هذا المجال، قيام تنسيق عالٍ بين لبنان وسوريا لتطوير شبكات النقل البرية والبحرية ذلك أن سوريا ولبنان يشكلان العمق الحيوي لبعضهما.

وما يؤكد ضرورة هذا التنسيق الستراتيجي، ما ورد في الدراسة المذكورة آنفاً عن نموذج محتمل لتحريك التجارة بين اسرائيل والدول العربية في مرحلة ما بعد تحقيق السلام.

وقد جاء في الدراسة ما حرفيته: «شمل هذا العمل عدة مراحل لتقديم إمكانية تحريك التجارة بين إسرائيل وجيرانها من الدول القريبة لدولة إسرائيل. ولأنه لم تكن توجد معطيات كافية عن لبنان... تم اختيار الدول العربية التالية: سوريا، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وفي المرحلة الثانية يتم جمع المعطيات التجارية سنوياً على مستوى الأرقام الثلاثة SITC للدول العربية التي تم اختيارها ولدولة إسرائيل (احصاءات التجارة الدولية، الأمم المتحدة ١٩٨٨).

ويهدف أسلوب البحث تقدير إمكانية التجارة، إلى قياس إمكانية تحرك التجارة فقط. ويضم هذا الأسلوب الأسس التالية:

١ ـ يحدث تحريك التجارة بين الدول فقط بالنسبة إلى الانتاج الموجود على المدى القصير بحيث يكون لدولة فائض استيراد وللأخرى فائض تصدير.

٢ ـ للصناعات التي تتمتع بعملية تصدير عالية، فرصة أفضل لتحريك التجارة.

٣ ـ تمثل الدول العربية الخمس التي تم اختيارها سوقاً واحدة، وتمثل اسرائيل سوقاً ثانية.

٤ ـ توجد صناعات ذات قابلية عالية لتجارة الحدود بين دول متجاورة (بسبب تكاليف النقل المنخفضة)...، وصناعات ذات قابلية أقل.

إن لبنان، الذي غاب في منظور المحلل الستراتيجي الاسرائيلي، هو النموذج المحتمل لسوق عربية مشتركة الذي يمكن أن يستفيد من عضوية سوريا في هذه السوق بفضل التنسيق التجاري والصناعي معها. ويمكن لسوريا، بالمقابل، أن تستفيد من هذا التنسيق مع لبنان الذي يتمتع بموقع جيد وخبرة عريقة في مجال التبادل التجاري.

وبالانتقال إلى القطاع السياحي، الذي شكل في ما مضى مورداً بالغ الأهمية للدخل القومي اللبناني، فهو أيضاً يعاني أزمة حادة. فكبريات الفنادق اللبنانية العريقة مدمرة تماماً ولم يعد قائماً سوى بعض الفنادق التي أقيمت حديثاً في مناطق مختلفة من لبنان. أما المتحف الوطني فحاله ليست أفضل من حال الفنادق... والشاطىء من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه بات في معظم مساحاته مستثمراً من قبل القطاع الخاص الذي استملك البحر والشاطىء معاً ويبيع خدماته بأسعار خيالية لا تشجع السياحة مطلقاً.

في ظل هذه الأزمة الداخلية، تواجه السياحة اللبنانية منافسة اقليمية شديدة. فوزير السياحة الاسرائيلي، عوزي برعام، ونظيره المصري فؤاد سلطان، التقيا في ٢٧ آب الماضي في خليج العقبة، واتفقا على تأسيس هيئة سياحية لشرق المتوسط تضم أيضاً قبرص واليونان وتركيا أعضاء مؤسسين. كما اتفقا على دراسة وسائل إقامة خط بحري سياحي بين مرفأ أشدود الاسرائيلي وبور سعيد، وأعلن المدير العام المساعد في وزارة السياحة الاسرائيلية، موردخاي بناري، في إطار المؤتمر العاشر للمنظمة العالمية للسياحة في نوسادوا في جزيرة بالي الاندونيسية، إن وزارته تأمل في «تقديم خدمات للسياح المسلمين المتوجهين إلى السعودية لأداء مناسك الحج والعمرة في مكا والمدينة المنورة». واقترح، لجذب السياح المسيحيين، تشكيل شركة مشتركة مع الفلسطينيين والأردنيين لتطوير مشروع سياحي في الموقع الذي عمد فيه المسيح جنوبي أريحا على الحدود مع الأردن. وبالطبع، ستشكل مدينة القدس التاريخية العريقة، مهد الديانات السماوية الثلاث، محط أنظار السواح من جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت ذاته، تواصل دول أخرى في المنطقة تطوير بناها السياحية، وأهمها سوريا ومصر وبلاد المغرب العربي. وحتى يتمكن لبنان من إعادة تأهيل بنيته السياحية، عليه الارتباط، في هذا المجال، والتعاون مع دول أخرى، على غرار النماذج التي تعرضها اسرائيل للتعاون مع مصر والأردن والفلسطينيين.

ويحتم العامل الجغرافي والسياحي على لبنان اختيار سوريا شريكاً، لأنها تتمتع بغنى سياحي كبير لكنها سبقته في مجال إقامة البنية السياحية المتطورة من فنادق ومراكز سياحية تؤهلها استقبال أعداد كبيرة من السواح.

لكن لبنان لا يزال مرفقاً سياحياً بالغ الأهمية يتمتع بموقع تنافسي بارز في النظام الاقتصادي الاقليمي الجديد. وبإمكانه أن يستعيد خلال سنوات قليلة موقعه كمركز مالي محوري في المنطقة. ولكن لاستعادة هذا الموقع، لم تعد المؤهلات السابقة، على أهميتها، تكفي. فقد حدثت في المنطقة، في هذا المجال أيضاً، تطورات عديدة. فسنت تشريعات مالية جديدة في دول عربية كمصر وسوريا مثلاً، اللتين تعملان على إقرار حوافز مالية مهمة، وتبحثان في اعتماد نظام السرية المصرفية الذي طالما تميز به لبنان وشكل أحد أهم أسباب ثروته في السابق. كذلك نشأت مراكز مالية جديدة في المنطقة، أهمها المركز المالي في إسرائيل وفي البحرين، وعلى مستوى أقل في بعض الدول العربية الأخرى.

وفي هذا المضمار، يتساءل المستشار التجاري في إحدى السفارات الأوروبية في بيروت عن الجدوى من الاستثمار في لبنان والبلد يعاني من نقص حاد في اليد العاملة المؤهلة ومستوى المعيشة فيه مرتفع للغاية. أما البنية التحتية، فلم يتم إصلاحها بعد والسوق الداخلية ضيقة جداً. ويقول مصرفي فرنسي، في تحليل عن الوضع اللبناني لميشال موتو مراسل وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٣، إن لبنان «قد يصبح مركزاً تجارياً اقليمياً من جديد، لا سيما بفضل مرفئه. لكنه لن يستعيد، في وقت قريب، دوره كمركز تجاري دولي، إذ أن العالم تعلم التخلي عنه وتأقلم مع غياب دوره التجاري والمالي...».

في هذا المناخ الجديد، يمكن أن يشكل مشروع وسط بيروت التجاري دعماً كبيراً لمركز بيروت المالي. وقد جاء في ورقة عمل رئيس الهيئة التأسيسية لشركة «سوليدر» العقارية، ناصر الشماع، إلى مؤتمر الإعمار في لبنان وفرص الاستثمار والتصدير، في ١٥ و١٦ حزيران ٩٣، إن «إعادة إعمار وسط بيروت هي أحد أبرز تحديات السلم التي يجب خوضها، والمنطلق الحقيقي لعملية إعادة إعمار كل لبنان واستعادة موقعه ودوره اقليمياً وعالمياً.

وتحقيقاً لاستعادة هذا الدور، لا بد من أن يكون وسط بيروت متميزاً بالآتي:

* مركز دولي للأعمال المصرفية والمالية والتجارية مجهز بأحدث الوسائل لتقديم الخدمات اللازمة في هذه المجالات.

* مركز للتجارة والاستيراد والتصدير، ومقر لأسواق متنوعة ومتخصصة تكون في متناول الجميع.

* فنادق ومناطق للسياحة والتسلية.

* أحياء سكنية تكون امتداداً طبيعياً للأحياء السكنية المحيطة بالوسط.

ويكون المشروع في صيغة تكوينه وأهميته فرصة مهمة للإستثمار، ضمن ستراتيجية استثمارية متوسطة إلى طويلة الأمد.

لهذه الأسباب، يشكل هذا المشروع مصلحة وطنية عليا على رغم ما يمكن أن يشوبه من ثغرات تستوجب إجراء تعديلات لما قد يواجهه من عراقيل. والمصلحة الوطنية العليا لهذا المشروع تتمثل في ضرورته الستراتيجية الحيوية والملحة والسريعة للتمكن من اللحاق بالتطورات الاقتصادية المتسارعة في المنطقة ومواكبتها.

استنتاجاً لهذا التحليل للنظام الإقليمي الاقتصادي الجديد وموقع لبنان فيه، تنبثق ضرورة وجود وعي لبناني يتنبه إلى ما حصل ويحصل، ويدرك مدى التفاوت بين اقتصاد لبنان المثقل بالجراح واقتصاد دول المنطقة التي دأبت على التطور وأصبحت اليوم على مشارف متغيرات أساسية.

إن على لبنان أن يسارع إلى استيعاب التجاذبات الدولية والاقليمية كي لا يقع ضحية تلكؤه.

UNECO
الشركة الهندسية المتحدة ش م ل
THE UNITED ENGINEERING CO. S.A.L
P.O. BOX 4294 • BEIRUT, LEBANON

بمناسبة عيد الاستقلال عيد الوطن نتمنى
لجميع القيمين على مجلة الدفاع الوطني
والجيش اللبناني ضباطاً وافراداً
اطيب التمنيات القلبية واحر التهاني
عشتم عاش لبنان

CORNICHE NAHR
TEL. 425001 / 2 REG NO. 19518
TELEX NO. 42782 LE TUNECO
FAX : 426070

UNE CRIQUE UN PALMIER
UNE MER COULEUR TURQUOISE

à l'Hôtel

BYBLOS-SUR-MER

Centre Balnéaire

- CHALETS
- CABINES
- A LOUER
- PRIX SPECIAUX POUR VACANCIERS LIBANAIS
- BARBECUE
- BEACH PARTY

SOIREES ANIMEES

INFORMATIONS
ET RESERVATIONS :

BYBLOS-SUR-MER

DIRECTION : ADEL TAWILE · MELHEM HAJJ

PORT DE JBEIL-TEL : 940356-323919

وفا
WAFA sarl

شراء وبيع المحروقات
وجميع المشتقات البترولية

مع أطيب التمنيات
لكافة ضباط وعناصر الامن الداخلي والجيش اللبناني

Zouk Mikaël Immeuble Présidence
Téléphone (09) 832238 - (09) 835291

Marché du Rond Point

مبيع
- جميع انواع المواد الغذائية والتموينية
- مشروبات، سكاكر
- البان اجبان، لحومات طازجة.

مستديرة المكلس ت: ٤٩٦٧٦٣ - جنب سوق الخضار

- ١٣ شخصية روبوت من WALT DISNEY ترقص، تغني وتقدم اسكتشات مضحكة.
- صالة خاصة لعرض افلام كرتونية، موسيقية وتثقيفية...
- Fascinating Animated musical shows!
- Projection Room!

- لاول مرة في لبنان انيتزا الاميركية الشهية بنوعيها الرقيقة والسميكة...
- Real American pizza. Deep pan + crispy crust!

- العاب الكترونية وميكانيكية: طائرات، قطارات، هوكي ومدافع كرات...
- Electronic games and Kiddie rides!

- برنامج حافل بالمفاجات لاعياد الميلاد...
- Very special birthday parties full of surprises!

Don't miss the fun of it...

SHOWBIZ PIZZA PLACE

OWBIZ PIZZA PLACE - PASSAGE ST. CHARBEL - ADONIS
TEL.: 09- 831416 - 831404 - 831967 - 831447
PIZZA PLACE - BLISS STR. - HAMRA - FACING A.U.B
TEL.: 01 - 803483 / 803436
PIZZA PLACE - Broummana - TEL.: 04 - 866591
ead Office - Mizziara Center - Autostrade ZOUK - Jounieh
TEL.: 09 - 831662/991405/419/557

مَع الموسِيقى تحلقون سُعَدَاء
كذلِكَ مَع طيَران الشّرق الأوسَط.

في سَمَاء أوروبَا
أفريقيَا
الشَرق الاوسَط
والشَرق الاقصى
طيَران الشَرق الاوسَط يرفع عَاليًا
الوَان العَلم اللبنَاني.

سَوَاءً سَافرتم في رحلة عَمَل أو
رحلة للترفيه،
ستتمتعون دائمًا بالراحة على أجنحة
الارز، والى اللقاء على علو ١٠،٠٠٠ متراً.

MEA

HIGHPOINT I&II =

DES RESIDENCES ADOPTABLES

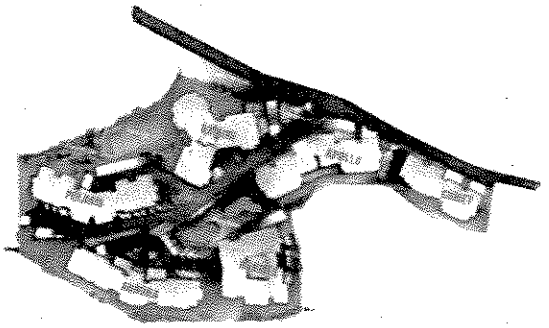

UNE FORMULE BENEFIQUE POUR UNE LIVRAISON IMMEDIATE

1er VERSEMENT 35%
65% ETALE SUR 24 MOIS
SANS INTERETS

Des appartements de: 130, 140, 175, 205, 220 et 310m^2 sont disponibles avec

- **Cuisine en bois massif équipée**
- **Air conditionné chaud et froid, eau chaude, système solaire, faux plafond, store roulant aluminium anodisé, générateur, puits artésien, parkings**
- **Un supermarché, coiffeur, buanderie, piscine, terrain de tennis, jardin public et parc pour enfants ont été conçu pour votre confort et votre détente**

PUBLI STAR

VISITEZ NOUS A DBAYE – HARET BELLANÉ

Pour tout renseignements

IGETRA – Centre Cebaco – Bloc B - Tel: (01) 884219 – 884229 – 895101
Fax: (01) 884415 – Tlx: 40563 IGETRA LE

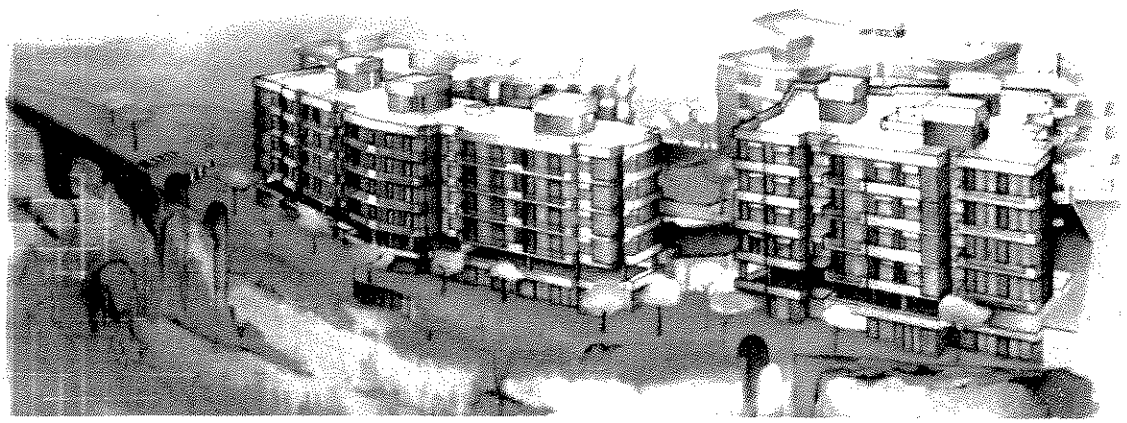

CATCH THE RIGHT CONNECTION...

EGULAR CONTAINER SERVICE
/EEKLY SAILING FROM:
amburg, Bremen, Antwerp, Rotterdam, London, Rouen.
IRECT TO BEIRUT.

CCEPTING CARGO FROM BEIRUT TO:
amburg, Bremen, Antwerp, Rotterdam, London, Rouen.

ontainer Frigo avalable in all above ports.

...WITH

DNOL-HAMBURG

DEUTSCHE NAH-OST LINIEN-

FOR BOOKING AND FURTHER INFORMATION APPLY THE GENERAL AGENT.

SEALINE — BEIRUT

Beirut: Tel. 01/445123 (6 lines)- 580073-581612- Fax: 447317
Tlx: 42570 SEATRAN LE/43356 SEAGEN LE- Sehnaoui Bldg.

Mazraa: Tel. 01/311166-351174- 313788.
Tlx. 22374 FALCON LE-Colombia Center-5th Floor.

DNOL - AGENTS

DNOL AGENTS

HAMBURG
Tel: (040) 37050
Tlx: 215735 NOSA D
ATT: Mr. TILKER

ROTTERDAM
Tel: (010) 487.8400
Tlx: 21586
Fax: (010) 428.1596
ATT.: Mr. J. VANTIEN

LONDON
U.K. - Manchester
Tel: (061) 876.7448
Fax: (061) 873.6958
Tlx: 668288
ATT.: Miss. LYN BERRY

BREMEN
Tel: (0421) 303.4300
Fax: (0421) 303.4375
Tlx: 244435 NOSA D
ATT.: Mr. CUNZE

ANTWERP
Tel: 5437211
Tlx: 34000 Tempo B
ATT.: Mr. E. VAN BUEL

ROUEN
Tlx: 770879
Phone: (35) 58.40.40
ATT.: Mrs. JARDIN

U.S.A.
Tel: 001-201-432 0900
Tlx: SUNBNYK 685 395 UW
Fax: 001-201-432 7504
ATT.: Miss. PAGAN

مشكلات البيئة ودراستها العلمية في لبنان

د. حسين سبيتي(*)

شهد القرن العشرون، كما يذكر مؤرِّخو العلوم الحديثة، تطوُّر علْم جديد سمّاه العلماء «الايكولوجيا» أو علْم البيئة. وليس المقصود بهذا العلم دراسة البيئة من الناحية الجغرافيّة فحسب بل يتناول بالدرجة الأولى، مجموعة العلاقات العامَّة والخاصَّة الموجودة بين الإنسان والمحيط الطبيعي والتي توجِّه حياته وتفعل في سلوكه الفردي والاجتماعي. ولذلك فالمقصود هو انعكاس معطيات البيئة على الإنسان وظروف حياته، ودور الإنسان في تشويه هذه البيئة وإفساد إمكانياتها أو تحويلها إلى معطيات إيجابيَّة تساعد على نموّه وتطويره وتحقيق أهدافه.

المهمّ هو تناول البيئة من خلال الإنسان، وتناول الإنسان من خلال البيئة، وفهم أهميَّة الحوار بين العوامل الطبيعيّة من ناحية والعوامل الإنسانيّة والاجتماعيّة من ناحية ثانية.

وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أنَّ هذا العلم جديد بالرَّغم من أنَّ علوم الجغرافيا والجيولوجيا والبيولوجيا قديمة جداً. وقد اهتمَّت جميع الدول المتطوِّرة في أوروبا وأميركا بهذا العلم وتطبيقاته، فأجرت الأبحاث حول دراسة البيئة وكيفية تحويلها لصالح الإنسان وأحصت العوامل السلبيَّة التي كانت تقف حجر عثرة في طريق الحوار السليم والمثمر بين الإنسان وبيئته، محاولةً في ما بعد إزالتها أو التخفيف من أذاها واخضاعها للعقل والعلم والتجربة والتطوّر.

وبعد ذلك بزمن طويل، قامت دول العالم الثالث أو الدول النامية وبدأت الإهتمام بالبيئة، محاولة إصلاحها وتحسين عمليات التبادل بين الإنسان والمحيط الطبيعي بقصد تحسين الحياة نفسها ورفع مستواها. ولكن هذه الدول والشعوب النامية لا تزال تواجه

(*) دكتور في التاريخ والجغرافيا ـ أستاذ في الجامعة اللبنانية.

مشكلات عديدة وصعبة على مستوى البيئة، يعود معظمها إلى تأخّر الأبحاث العلميّة عندها وإلى ضعف إمكانياتها الاقتصاديّة في هذا المجال.

ولذلك لا تزال هذه الدول النامية بحاجة ماسّة إلى الدول التي سبقتها في العلم والتطوّر للإفادة منها في ميادين العلوم ودراسة البيئة وتطويرها واستعمالها التقنيّات الحديثة والضروريّة لتحقيق مثل هذه الأهداف.

أوّلًا: مؤتمرات لدراسة البيئة:

في بقاع شتى من الأرض، بدأت المؤتمرات والاجتماعات والجمعيات والتوصيات تتكاثر وتنشط لدراسة البيئة ومشكلات التلوُّث ووسائل المعالجة وغيرها. ويُعَدُّ أهمُّ هذه المؤتمرات، المؤتمر الذي عقد في نيروبي سنة ١٩٧٢ باسم الأمم المتحدة «لوضع مناهج لدراسة البيئة». وقد هدف هذا المؤتمر إلى دراسة مشكلة تحطيم البيئة وتشويهها وسبل معالجة هذه المشكلة. وبعد ذلك، أثبتت الاحصاءات أنَّ ١٢٧ دولة ساهمت في انشاء جمعيّات خاصة بالبيئة، وأنَّ نحو ٢٢ دولة أنشأت وزارات خاصة بالبيئة ومشكلاتها. وفي لبنان بدأ الاهتمام بالبيئة منذ أوائل السبعينات ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ أوَّل من اهتمَّ بدراسة البيئة الطبيعيّة في لبنان من النواحي العلميّة هو المجلس الوطني للبحوث العلميّة إذ وضع هذا المجلس في سنة ١٩٧٢ أوَّل خطة لدراسة المعطيات البيئية في لبنان وليس ذلك فحسب بل قُدِّمت باسمه أولى المشاريع لانشاء محميات طبيعيّة، ومنها محميّة جزيرة الأرانب قرب مدينة طرابلس في لبنان الشمالي.

ونتيجة لاهتمام لبنان بالبيئة، نشأت عدَّة منظمات لحماية البيئة وذلك بعد مؤتمر ستوكهولم الشهير الذي حصل بدءاً من السنة ١٩٧٩ والذي أصبح حافزاً لدراسة البيئة وحمايتها من التلوُّث في لبنان وغيره من البلدان. ولذلك صار الاتجاه في لبنان يتناول الدِّراسة العلميّة والمفصَّلة حول أنواع التلوث ومجالاته وأسبابه بحيث تصبح المعالجة ممكنة. وقد أظهرت الدراسات أنَّ للتلوُّث أسباباً عديدة نذكر منها:

أ ـ النفايات وتراكمها في الشوارع والمحلات العامة وعدم حرقها في محارق خاصة لتحويلها إلى أسمدة والتخلص من أضرارها.

ب ـ النفط المحروق على أنواعه: فيول ومازوت وكاز وبنزين وجميع مشتقاتها من مواد وسوائل وشحوم وزيوت وغازات إلخ... فالهواء يفسد ويمسي غير صالح للتنفُّس وخاصة إذا كان النفط لم يحترق كفاية وكما يجب في المحرِّكات.

ج ـ المياه الآسنة والمجارير والزيوت والأوساخ التي يرميها الانسان والتي تلوِّث باستمرار المياه، وتعرّض الحيوانات البحرية وخاصة الأسماك الى التلوُّث أو الانقراض.

د ـ طريقة البناء الفاسدة والتي لا تراعي الشروط الصحيّة والهندسيّة المعروفة في

العالم، فلا تحترم المسافات ولا تترك ممـرَّات للهواء والضَّـوء والشَّمس، وبذلـك تتسبَّب في انتشار الأمراض والرطوبة والعفن والعدوى إلخ...

ثانياً: اللبناني وسلوكه السلبي في البيئة:

من المؤسف أن يكون سلوك الإنسان اللبناني سلبياً بالنسبة إلى المحيط الذي يعيش فيه ويتفاعل معه. وبدلاً من محاولة إصلاح هذا المحيط الطبيعي وتطويره، فإن اللبناني، نتيجة الجهل والفقر وسـوء التربيـة والتوجيـه، يهدم البيئـة التي ينطلق منها، ويحطم أبعـادها، ويقوِّض أركانها، ويتعامـل معها بمنتهى الحِقْـد والساديّـة فينتقم منها، ويشـوِّه معالمهـا، ويسلبها غناها، ويحرمها من النمو والتطور، وينظر إليها نظرة عِـداء وثأر وبغضـاء! وهذه النظرة السلبيّة تظهر في سلوكه الخاص والعام وفي مجموعة أعماله وتصرّفاته وعلاقاته مـع المحيط الطبيعي وعلى سبيل المثال نذكر:

أ ـ قطع الغابات باستمرار بدون أيّ محاولة تحريج مكانها، وتحـويل الأرض إلى بقعـة جـرداء وبذلـك يخسر لبنان المنظـر الجميل، والهـواء المليء بـالأوكسجين، وإمكـانية تنظيم الرِّياح وسقـوط الأمطار وتثبيت الأرض والتـربة ومنـع الانجراف، ويفقـد عدداً هـائلاً من الحيوانات والطيور والحشرات التي تعيش في الغابات وتتكاثر منذ زمن طويل حتى فاجأهـا الإنسان بفأسه الظالم.

ب ـ صيـد الطيور والحيـوانات بشكـل غير منتظم. وتكـاد عمليّات الصَّيد في لبنان أن تقضي على أنواع وفصائل بكـاملها من الحيـوان والطير النـادر. فاللبنـاني لا يحترم عـادةً مواعيد توالد الحيوانات البريّة، ولا مواسم البيض وتفقيسها عند الطيور ولا عمـر الفراخ. فهو يصطاد بشكل فوضوي ولا يميِّز بين طير وطني وطير رحَّال، بل لا يفرِّق بين طير رحَّـال يستطيع إذا اصطاده أن يأكل لحمه كطير الفرِّي وطير السُّمّن وبين الطير الضخم الـرحَّال والذي لا يصلح لحمه للأكل ولكنه مفيد للمزروعات لأنه يأكل الحشرات الضـارة والطفيلات في الحقول والذي يزورنا في الربيع ونطلق عليه اسم طائر البجع أو اللقلاق.

ج ـ صيْد الأسماك والحيوانات المائيّة بدون احترام لأيّ نظام، وبدون تمييـز لأنواعهـا ومواسم صيْدها، وأحياناً استعمال الدِّيناميت في صيْد السمك أو الموادّ الكيماويّـة السَّامَّـة وغير ذلك من الوسائل الممنوعة قانونياً لأنَّ ضررهـا ثابت في البيئـة. هذا إلى جـانب التلوُّث الذي قضى على الكثير من الثروة السمكيّة في بلادنا.

ولقد كانت الحرب اللبنانية من أهمّ الأسباب المباشرة التي أشاعت الفـوضى في التعامـل مع البيئة والعبث بها وعدم التقيُّد بالقوانين والأنظمة الخاصة بتنظيم أمور ومواسم الصيْد في جميع المناطق اللبنانية.

د ـ الزحف المستمرّ من القرية إلى المدينة مما جعل الـريف اللبناني يفـرغ من السكان والأيدي العاملـة في الأرض والفلاحـة والزراعـة والتشجير والاهتمـام بالخضـار والثروات

النباتيّة على أنواعها والحبوب وغير ذلك. ويعود السبب الرئيسي إلى أنَّ المدينة تقدّم امكانية العمل والعيش والتعلّم بوفرة، كما تقدِّم امكانيات الرَّفاهية والتسلية وسائر مظاهر الرَّخاء والرَّاحة وما يتبع ذلك من أمور ترتبط بالمعالجة الطبيّة والمستشفيات والعيادات والصيدليات ومراكز الاصلاح والتدريب والحضانة والتوجيه إلخ...

لذلك، لا سبيل إلى معالجة هذه الناحية إلّا بالاهتمام بالريف مباشرة، وتزويد القرى اللبنانية بكل ما تحتاج إليه من مدارس وطرقات ومستشفيات وأماكن تسلية وسينمات وامكانيات للتعلم والتقدم، وبذلك نحدّ من الهجرة من القرية إلى المدينة ونوقف الزحف البشري نحو المدن الذي كاد أن يفرغ الرِّيف من السكان. من هنا كانت الحاجة إلى ولادة وزارة تقوم بالاهتمام بكل أمور البيئة والعناية بها وتنظيم مجمل العلاقات التي تربط الإنسان بها. وهكذا أنشئت في لبنان وزارة البيئة أسوةً بمعظم البلدان الراقية والمتطورة والتي سبقتنا في هذا الميدان.

هـ ـ الخلل العام في البيئة أو عدم التوازن الطبيعي، ونقصد بذلك أنّ سلوك الانسان السلبي والهدام قد أدّى إلى إيجاد عدم التوازن هذا. فتلويث المياه وتلويث الأنهار والبحار وقطع الغابات وصيد الطيور ومحاولة القضاء على الأسماك الخ... قد أضرَّت بالبيئة الطبيعيّة. وفي صدد كلامنا على عدم التوازن في البيئة نذكر أنَّ المساحة التي كانت تغطيها الغابات في لبنان كانت تقدر بـ ٨٪ من اجمالي مساحة لبنان قبل الحرب (١٩٧٥)، أمّا في وقتنا الحاضر فنجد نسبتها قد انخفضت إلى ٦٪ فقط، مع العلم أنَّ وزارة الزِّراعة كانت تخطط إلى الوصول بأعمال التحريج إلى تغطية ١٨٪ من هذه المساحة العامَّة للبلاد، وذلك قبل حلول سنة ٢٠٠٠ م.

ولم تقتصر عمليات تلويث الأنهار وقطع الغابات وصيد الطيور والأسماك على إحداث الخلل في البيئة بل تعدَّتْها إلى عمليّة رمي النِّفايات في الطرقات والساحات العامَّة وتكديسها في الشوارع وبين البيوت السَّكنيّة وتلويث الهواء بالغبار والموادّ المحترقة... كلّ هذه الأسباب وغيرها أدَّت بشكل حتميّ إلى نشوء الخلل في ميزان التعامل مع المحيط الطبيعي.

كما أدَّت أيضاً إلى فقدان التوازن في القوى الطبيعيّة وفقدان الحوار الايجابي بين الإنسان والبيئة. وصارت نتائج هذا الخلل في التوازن تهدِّد الإنسان نفسه وعلى جميع المستويات الصحيّة والنفسيّة والسكنيّة والاقتصاديّة. وقد يكون تكاثر الأمراض وتأخر الصحة من نتائج تلويث الهواء والماء والبيئة وفقدان التوازن الطبيعي بين الإنسان ومحيطه الطبيعي.

و ـ وهناك أدِلَّة وأمثلة على أثر هذا الخلل في توازن حياة الإنسان. فقد أجرى عدد كبير من الباحثين دراسات وإحصاءات في هذا المجال فوصلوا إلى نتائج مذهلة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ التفاعل بين بعض الجراثيم الطفيليّة وكريات الدَّم البيضاء.

ـ أثر المياه الملوّثة في الرّي.

ـ دراسة عوامل التلوُّث في روافد مياه الليطاني ونهر الدّامور ونهر الأُوَّلي.

ـ استعمال المبيدات الكيماويّة بهدف قتْل الحشرات والمحافظة على الزّرع والثّمار وهذا ما يضرّ بالإنسان، ومن ناحية ثانية، يقضي على جميع الحشرات وحتى المفيدة منها التي تلعب دوراً إيجابياً في عمليّات اللقاح وتسميد الأرض وتغذية الطيور.

ثالثاً: مشكلة البترول:

يشكل البترول مشكلة المشاكل في العالم الحديث. ولقد أشرنا سابقاً إلى تلويث البيئة الناتج عن احتراق بعض مشتقات البترول كالمازوت والبنزين والفيول بطريقة لا تحترم الأسس العلميّة للاحتراق، والأضرار التي تتركها على التنفس نتيجة تلويث الهواء وتخفيض كميّة الأوكسجين الموجودة فيه.

إن التلوُّث بواسطة النفط مجال واسع للغاية وأثره يمتدُّ فيشمل عالم الإنسان والحيوان والأسماك والطيور والنبات. ولذلك نشير إلى أنواع التلوُّث الناتجة عن البترول:

أ ـ ما ينتج عن احتراق البترول ومشتقاته، وخاصة في المدن الكبيرة حيث تكثر السيارات ووسائل التدفئة والمطابخ التي تستعمل الغاز. فاحتراق الفيول والكاز والبنزين يملأ الجوّ بالغازات المشحونة بالكربون والمضرَّة بالتنفّس على مستوى الإنسان والحيوان والطير.

ب ـ المصانع التي تعمل ليلاً نهاراً وتستهلك كميات كبيرة من الوقود لتدير محرّكاتها، تترك فوق المدن والقرى سحباً من الدُّخان الأسود ناتجة عن احتراق البترول أو احتراق بعض الموادّ الكيماوية التي تعمل في تصنيعها. وهذه الغيوم هي عبارة عن غازات مضرَّة بحياة الإنسان ومؤثرة سلبياً على صحته الجسدية.

ج ـ السفن التي تنقل البترول TANKERS والتي تتعرَّض لكوارث أو اصطدامات فتنفجر ويتدفق البترول منها بآلاف الأطنان ملوّثاً مياه البحر والمحيط والشواطىء، ومهدِّداً حياة الأسماك والسلاحف والحيتان وعدد كبير من النباتات والحيوانات البحريّة.

د ـ التنقيب عن البترول تحت مياه البحر، ونقل البترول في أنابيب معدنيّة عبر مياه البحار أو الأنهار، وبناء محطات بترولية ومصاف فوق المياه؛ كلُّها تساعد على تسرُّب البترول والغاز إلى مياه البحر وإلى تلوُّث هذه المياه وإصابة الثروة السمكيّة وتهديد الثروة السياحيّة، وبالتالي تعريض حياة الإنسان نفسه للأمراض والأخطار.

ومن الهامّ ذكره أنَّ انفجار أنبوب تعبئة البترول الخام في محطة الزَّهراني في الجنوب في أوائل الستينات قد أدّى إلى تلوُّث الشاطىء الرملي والصخري في لبنان وقضى على الأسماك كثروة اقتصاديّة، بالاضافة إلى تعطيله الموسم السياحي.

رابعاً: بعض الأساليب الوقائية:

هذه الأسباب وغيرها دفعت عدداً كبيراً من الباحثين في لبنان والدارسين لقضايا البيئة إلى البحث عن حماية الحيوانات والطيور والأسماك في مناطق يصحُّ أن نسميها [حرم البيئة]، حيث تمنع الدولة فيها الصَّيْد بكل أنواعه سامحة للحيوان والطير والسمك والسلاحف بالتكاثر والعيش بأمن، بعد أن أمست بعض الأنواع منه مهدَّدة بالانقراض. وفي هذا المكان المقترح تحارب الدولة كل مظاهر التلوُّث بحيث تبقى البيئة صالحة للحياة والتجدُّد والتكاثر. وفي مثل هذا المكان لا بُدَّ من وجود علماء وخبراء وأطباء وعُمَّال يهتمُّون بالبيئة والحيوانات والطيور والأسماك، ويعالجون أمراضها ويساعدونها في مواجهة الأمراض وتقلبات المناخ وصعوبة الغذاء.

ومثل هذا الموقف قد حصل في معظم الدول المتطوِّرة، وفي بعض مناطق من أفريقيا وأستراليا. كلُّ ذلك للمحافظة على الأنواع الحيوانيّة والسمكيّة وبعض أجناس الطيور والحشرات.

ومن هذه الوسائل الوقائيّة الهامة، مراقبة الشواطىء لمنع رمي النِّفايات عليها ودراسة شبكة المجاريـر وإدخال المصافي عليها بحيث يخفّ التلوُّث الناتج عنها، وخلق نوع من الحماية الدائمة للشواطىء والغابات والطيور والحيوانات البريّة، واخضاع الصَّيْد والصيّادين لقوانين وأنظمة صارمة ودقيقة بحيث يتمّ القضاء على الفوضى. فالجبال اللبنانيّة باتت تقريباً جرداء لأنه لا يوجد من يحمي غاباتها والناس يقطعون الأشجار للصناعات الخشبيَّة أو للفحم والوقود. والأخطر من كلّ ذلك أن حركة التشجير تكاد أن تكون معدومة، والشعب اللبناني لا يهتمّ بالتشجير ولا يعطي انتباهاً للأشجار غير المثمرة.

وهذا ما فعله الإنسان بالأعشاب والطحالب «لحماية الأشجار المثمرة». فقد اقتلع الأعشاب البرِّيّة وقضى عليها بالحرق والمبيدات والقلع... فخسرت البيئة اللبنانيّة أنواعاً عديدة من النباتات والأعشاب والأزهار، إلى جانب خسارة الغابات البريَّة التي كانت تكسو الهضاب والجبال بشكل كثيف، وتحمي التربة وتثبت الأرض وتنظم المطر والرياح وحتى في المدينة نفسها بالإمكان العودة إلى تشجير الساحات العامَّة والأرصفة وزرع الأزهار والورود في الممرات العامَّة وحول بيوت السكن. كما أنه بالإمكان الحدّ من التلوُّث الذي تسبِّبُه السيَّارات والشاحنات وإلزام أصحابها بتركيب العوادم الضروريَّة التي تمنع التدخين وتحدّ من خطر التلوُّث ومن الضروري رفع مستوى المداخن عن مستوى سطوح المنازل السكنيَّة كي لا يدخل الدخان إلى النوافذ والشرفات ويفسد الهواء الذي يتنفسُه الناس. ولا بأس من رشّ الأدوية في الشوارع والأمكنة التي تتعرَّض أحياناً لتكديس النفايات قبل نقلها في الشاحنات المختصة، فمثل هذه الأساليب الوقائية وغيرها قد تكون من الوسائل النافعة عملياً لحماية البيئة والإنسان، وخاصة في لبنان وفي مجمل العالم الثالث الذي يفتقر إلى النظافة والوسائل والوقاية الطبيَّة.

خامساً: مشكلة المسلخ وسوق الخضار:

هذه المشكلات الهامَّة وجدت حلولاً جذريّة لها في معظم البلدان المتطوِّرة حضارياً لكننا في لبنان لا نزال نعاني منها بقسوة ومرارة:

أ ـ إنَّ أهميَّة المسلخ الرسمي الذي تراقبه الدَّولة هو المحافظة على صحَّة المواطن، ومراقبة اللحوم لمنع اللحم الفاسد من الوصول إلى المواطن عن طريق الاستهلاك ونشر الأمراض والضرر بصحة الناس. ولكن، من المؤسف أنَّ المواطنين في لبنان لا يحترمون القوانين والأنظمة، وكل قصَّاب (جزَّار) له مسلخه الخاص فيذبح الخروف أو البقرة أمام دكانه ويبيعها على طريقته الخاصة. ومن هنا كانت أخبار التسمُّم والمرض نتيجة لأكل اللحم الفاسد. وقد ساعدت الحرب الأخيرة والتي دامت طويلاً على نشر الفوضى وتشجيع معظم الناس على السلوك بفرديّة تامة خارج نطاق القانون والمؤسسة. ونأمل أن يعود المسلخ ويقوم بدوره كاملاً، وأن يفي حاجة الناس باللحوم، وأن تلاحق الدولة وتمنع عمليّات ذبح الماشية التي تكون خارج المسلخ الرَّسمي حفاظاً على صحّة المواطن التي تتعرَّض باستمرار لأخطار المرض والموت. ومن الضروري مراقبة المسلخ من ناحية النظافة وتخليصه من النِّفايات كي لا يصبح المسلخ نفسه سبباً جديداً من أسباب تلوُّث البيئة. كما نتمنَّى على الدَّولة أن تنشىء مسلخاً كبيراً لكلّ مجموعة قرى على الأراضي اللبنانية كافة.

ب ـ وما قلناه عن المسلخ يصحّ أن نقوله عن سوق الخضار. فقد تكون بقايا الخضار سبباً للأوساخ وتراكم العفن وانبعاث الرَّوائح الكريهة وانتشار التلوُّث في الهواء والماء، وسبباً من أسباب نقل العدوى إلى الناس. ومَن يزور سوق الخضار في بلادنا يتأكّد من صحَّة هذا الكلام ويطالب بالنَّظافة المستمرَّة ومراقبة هذا المكان من قبل الدَّولة ووزارة الصحَّة. ومن الضروري أيضاً غسل الخضار جيّداً قبل طبخها، وكذلك علينا غسل الفاكهة قبل أكلها أو اعطائها للأطفال أو تكديسها في البرَّاد لأنَّ الأطفال يأخذون منها أحياناً دون معرفة أهلهم وبشكل عفويّ وقد تكون الفاكهة والخضار مرشوشة بالمبيدات والأدوية الكيماوية. ومن البائعين من يكدِّس الخضار والفاكهة على الرَّصيف أو على عربة وبأشكال لا توحي بالنظافة، هؤلاء ينبغي مراقبتهم لأنَّ الغبار والدخان في الشوارع لا يلبثان أن يوسخا الخضار والفاكهة.

سادساً: مشكلة المياه:

إنَّ أزمة المياه شديدة في لبنان وخاصةً في فصل الصَّيف، وهي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في نشر الأوساخ وزيادة التلوُّث والتعرُّض للأمراض. وبالرغم من أنَّ كميّة المياه التي تهطل على الأرض اللبنانيّة وفيرة فإنّ ما يفيد منه السكان في لبنان ضئيل للغاية، ويظهر ذلك في أمور عديدة:

أ ـ ضعف شبكة المياه المخصَّصة لنقل المياه للأحياء السكنيَّة، ومعظم أقسام هذه الشبكة هرم ويجب استبداله بشبكة جديدة.

ب ـ إنَّ كميّة المياه التي تصل إلى المدن ضئيلة نسبة إلى عدد السكان ولا تفي بحاجتهم.

ج ـ العجز في تأمين المياه يجعل شوارع المدينة دائماً متسخة. فالبلديّة عاجزة عن تنظيفها باستمرار كما تفعل بلديّات المدن المتطوِّرة. وبذلك تتراكم الأوساخ والأتربة في الشوارع وعلى الأرصفة وتبقى من الصَّيف وحتى فصل الشتاء كي تزيل الأمطار قسماً منها.

د ـ المواطن يقتصد بالمياه في الشراب والاغتسال، فلا يستحمّ كفاية ولا يغسل ثيابه كفاية توفيراً للمياه. وهذا الاقتصاد في المياه يؤدِّي أحياناً إلى أمراض جلديّة وجَرَب خاصةً عند الأطفال وغير ذلك من أمراض العين والأذن والدوسنطاريا والكوليرا والتيفوئيد وشلل الأطفال.

هـ ـ وفي معظم المؤسسات الرسمية وخاصة المدارس الرسمية ومدارس الأطفال، فإنَّ وضع المياه والحمامات ودورات المياه مُزْري للغاية. فالرَّوائح تنبعث من الحمامات لفقد المياه. مما يعرّض الأولاد للأمراض. ان فقدان النظافة في معظم المدارس الرسمية كان ولا يزال دليلاً على تأخُّر المدرسة الرسمية بالنسبة إلى المدرسة الخاصة، ومؤشراً يثبت العجز التربوي في القطاع الرسمي.

سابعاً: مشكلة المجارير:

ألمحنا باختصار إلى مشكلة المجارير التي تصب في البحار وإلى ضرورة تزويدها بنوع خاص من المصافي التي تمنع التلوُّث أو تخفف من حدّته على مياه البحار، وتحدُّ من الأضرار التي يحدثها في الثروة المائيّة والسمكيّة والنباتات البحريّة، هذا إذا علمنا أنَّ أقلّ من ١٠٪ فقط من الأقذار والأوساخ الجامدة هي التي تراعي في صرفها النظم الصحيّة.

أ ـ إن شبكة المجارير ليست سليمة دائماً وبعضها قديم، وقد أصيبت القساطل بالكسور والصُّدوع فسمحت للمياه الملوَّثة بالتسرُّب إلى الأراضي التي تمرُّ فيها، وبذلك دخلت المياه الآسنة إلى البحار وبعض الأنهار والينابيع والمياه الجوفيّة التي يستعملها اللبنانيون للشرب والاستعمال اليومي، وزادت من انتشار الأمراض والعدوى والأوبئة ونسبة الإصابات وخاصة في الجهاز الهضمي للإنسان.

ب ـ زيادة عن ذلك، فشبكة المجارير ليست عامَّة في كلّ المناطق اللبنانيّة، وهي موجودة في المدن ومفقودة في معظم القرى. ويستعيض القرويُّون عن المجارير بحفر «جُوَر» أو حفر صحيَّة تتجمَّع الأوساخ والمياه الآسنة فيها، ثم يتمّ تفريغها بعد ذلك بواسطة الشاحنات والصهاريج وغيرها من الوسائل.

والأمر الخطير في ذلك، هو أنَّ ٤٢٪ من الجور الصحيّة هي في حدِّ ذاتها غير صحيّة، و ٥٠٪ مجارير و٨٪ حُفَر بالطبيعة، كما أن الوضع الهندسي لهذه الحفر ليس سليماً في غالب الأحيان، والمياه الوسخة تتسرَّب منها إلى الممرَّات المائيّة والآبار والينابيع والمجاري المائيّة والقنوات التي يشرب منها الناس ويستعملونها في حياتهم اليوميّة ويروون الخضار والأشجار المثمرة بها. وبذلك تنتشر الجراثيم والأمراض بدءاً من هذه الحُفَر وتهدّد بأخطارها حياة الناس وسعادتهم صغاراً وكباراً.

ج ـ البيوت غير المرخَّص بها أو الأبنية اللاشرعيّة، وهي مجموعات سكنيَّة نشأت في معظم الأحيان خلال الحرب اللبنانيّة، نتيجة التهجير مما جعل بعض العائلات اللبنانية تسكن في أبنية لا تؤمِّن الأمور الأساسيَّة للصحَّة والنظافة، فلا ماء ولا كهرباء ولا مراحيض خاصة، ولا مياه إلّا نادراً مما يجعلهم مقتصدين في استعماله نتيجة البؤس والفقر... وهذا الأمر خطر للغاية إذا ما علمنا أنَّ ١٧,٧٪ من اللبنانيين يعيشون في بيوت مساحتها أقلّ من ٣٠ م٢ للشخص الواحد و ٦١,٤٪، غرفة يسكنها أكثر من شخصين ومساحتها أقلّ من ٨٠م٢ و ٣١,١٪ منها خالية من الحمَّامات.

هذه الإحصاءات توضح لنا فقدان النظافة وتراكم النفايات وانتشار الأمراض الجلديّة والمعوية وغيرها. علماً أن الدول المتطوِّرة تكرِّر وتصفّي المياه الآسنة، وتخفِّف من أضرارها وتمنعها من تلويث الأنهار والبحار والبحيرات.

ثامناً: مشكلة البيئة الحضارية(المحافظة على التراث):

لم يكتف الإنسان بالإساءة إلى البيئة التي يعيش فيها ويتفاعل معها، بتشويه معطياتها الطبيعيَّة وتلويث مائها وهوائها وتربتها وقطع غاباتها وقتل حيوانها وطيرها وحشراتها، بل انتقل إلى نوع جديد من العدوان على مظاهرها الحضارية وأبعادها الإنسانيّة بكل أنواعها، فهجم على الآثار يهدمها ويحطِّم جمالها ويشوِّه معالمها ويتاجر بكنوزها ويحوّلها إلى سلعة للتجارة والسمسرة والمقايضة. وهكذا خسر لبنان جانباً عظيماً من غناه الحضاري وآثاره.

ومن الآثار ما هدَّمه الناس بعامل الجهل أو بُغية الرِّبح المادي، ومنها ما طَمَسَهُ الكره والتعصُّب والتحزّب. فلا عجب بعد ذلك إذا عرفنا أن قسماً عظيماً من آثارنا الحضاريّة أمسى في متاحف باريس وروما ولندن ونيويورك ومدريد وغيرها من المدن الأوروبية والأميركية. ومن المؤسف أن قسماً كبيراً من هذه الآثار النفيسة قد ضاع إلى الأبد لأن الإنسان اللبناني قد قضى عليه فحطّمه وهدّمه وشوّهه أو حوّله إلى مقالع حجارة لمنزل أو سور حديقة. إن آثار جبيل وصيدا وصور وبعلبك وبيروت وغيرها من الأماكن تشهد على دور لبنان التاريخي والحضاري، ومن الضروري العودة إلى هذا التراث التاريخي لإبرازه وتحويله إلى بُعدٍ جديد من أبعاد التنشئة الوطنيّة والثقافة التاريخيّة.

ج ـ الضجّة الناتجة عن الباعة المتجوّلين في الشوارع بأصواتهم وعرباتهم وطريقة ندائهم وصراخهم، ومن يبيع على سيارة بيك ـ أب مستعملاً مكبّرات الصَّوْت للمناداة على السلع التي يبيعها. وبذلك يبلغ إزعاج السكان حدّه الأعلى، فلا نوم ولا راحة ولا درس ولا لحظة هدوء.

د ـ الضجّة الناتجة عن بائعي أشرطة الأغاني (الكاسيت) الذين يطوفون الشوارع على عربات وعليها أيضاً مكبّرات صوت، فيفرضون على الناس سماع الأغاني التي يريدون والموسيقى التي يعشقون والإيقاع الذي يرغبون... كلُّ ذلك بمنتهى العُنْف والقسوة، لأنّ مكبّرات الصوت تقصف بلا هوادة فتنال وتصيب الكبير والصغير والصحيح والمريض والمُسِنّ والطفل بدون رحمة أو شفقة. فمتى تنتبه الدولة إلى هذا النّوع من الإزعاج وإلى هذا الشكل من تلويث البيئة؟؟ ألم يحِن الوقت لتقف الدَّولة إلى جانب المواطن وتحميه من هذا النوع من التلوُّث الذي يرهق النَّفس ويقود إلى التعب والإنهيارات العصبيَّة والإضطرابات المزاجيَّة والمسلكيَّة؟؟

إحدى عشر: فريق أمن البيئة:

قد لا نبالغ إذا سمَّيْنا هذا الفريق المتخصِّص في حماية البيئة وحراستها بجيش البيئة أو حرس البيئة أو شرطة البيئة. وعلينا ألّا نخاف وألّا نخجل من هذه التسميات التي تحمل المحتوى المقصود في العمل والوظيفة وفي الواجب والممارسة. فمعظم الدول المتطوِّرة التي سبقتنا أشواطاً بعيدة في مجالات دراسة البيئة وفهم البيئة وحماية البيئة واصلاح البيئة وتطوير البيئة لصالح الإنسان الفرد والمجتمع الخ... قد جنّدت فريقاً من الموظفين لمراقبة البيئة وحمايتها من التلوُّث ومن جميع الأضرار التي يُلْحقها الإنسان بها. هؤلاء الموظفون لهم اختصاصات عديدة ولهم وظائف عديدة نذكر منها باختصار:

أ ـ دور الشرطة أو قوى الأمن في ضبط المخالفات[٤٢] ومنع التعدِّيات التي يلحقها الناس بالبيئة كقطع الأشجار وصيد الطيور غير المرخَّص بصيدها أو في غير مواسم الصَّيد المحدَّدة، أو استعمال الدِّينامیت في صيد الأسماك، أو إلقاء المواد الكيماوية والوحول الصناعية في البحيرات والأنهار والبحار، وتكديس النِّفايات في الشوارع أو وضعها في الأماكن السكنيَّة، أو اهمال المجاريرـ وعدم إصلاحها وترك مياهها الآسنة تتسرَّب إلى الأراضي الزراعيّة ومجاري الأنهار ومنابع مياه الشرب إلخ... وكذلك أيضاً مراقبة مداخن المصانع ومجالات تصريف الزيوت والنِّفايات الصناعيَّة، ومراقبة مداخن الأفران ومظاهر النظافة فيها، والمسالخ وأسواق الخضار وكلّ ما يؤثر على حياة الناس وصحتهم وسلوكهم وراحتهم الجسديّة والنفسيّة.

ب ـ دور الباحثين والخبراء العلميين في فهم البيئة بعد مراقبتها بدقة واكتشاف أهم وسائل إصلاحها لجعلها أكثر ملاءمة لحياة الإنسان وسعادته. لأن دراسة البيئة من هذه الزاوية تسمح باكتشاف مظاهر غناها. ومن الضروري أن تقوم في لبنان دراسات شاملة عن

المياه ومدى الإفادة منها للشرب والري وتوليد الكهرباء. فكمية الماء التي تهطل في بلادنا تكفي لسدِّ جميع حاجيات السكان لكنها بكل أسف تذهب هدراً إلى البحر ولا نفيد منها إلّا بجزء يسير للغاية. وفي لبنان أيضاً يستطيع فريق الباحثين دراسة الأماكن والأراضي الصالحة للزّراعة أو الأشجار المثمرة أو التشجير لإعادة الحياة والجمال إلى جبال لبنان بعد أن قضى اللبنانيون على غاباتهم بالقطع والحرق والتلف. ونظرة عامَّة على مقارنة المساحات الخضراء في بعض مدن العالم بنظيرتها في بيروت وضواحيها تظهر لنا بجلاء نُدرة هذه المساحة الخضراء في العاصمة وضواحيها.

فقد بلغت نسبة تلك المساحة الخضراء في بيروت وضواحيها ٠,٣٨م٢ للشخص الواحد، بينما بلغت هذه النسبة ٢٨م٢ في بروكسيل وروتردام، و ٢٠م٢ في زوريخ، و ١٣م٢ في روما أي أن هذه المساحة الخضراء بلغت ٧٥ ضعفاً في بروكسيل وروتردام عنها في بيروت وضواحيها.

وهنا يجب أن يتمّ التعاون التام بين وزارة البيئة وبين مراكز البحوث العلميّة وفريق الدارسين والباحثين في الاختصاصات العلميّة المختلفة كالجغرافيا والاقتصاد والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وسائر العلوم الضروريّة في هذه المجالات من الدِّراسات والبحوث الموضوعيَّة.

ج ـ **الاعلام والتثقيف**: وهو ضروري حتى لا تكتفي قوى أمن البيئة بالبحث عن المخالفات وإنزال العقوبات بمرتكبيها للمحافظة على البيئة، بل تنتقل من الميدان السلبي إلى الميدان الايجابي، وذلك بتعليم المواطن وتثقيفه حول البيئة وأبعادها وضرورة احترامها والمحافظة عليها واعتبارها بعداً من وجوده وشخصيته وحياته الفرديَّة والعائلية والاجتماعيّة. وهذا النوع من التعليم أو التثقيف يكون بواسطة الإعلام عن طريق توزيع نشرات وكتب حول البيئة، مبسطة بشكل يفهمها الجميع وبعيداً عن التعقيد الفكري والتجريد الرياضي. وزيادة على ذلك، بالإمكان عقد ندوات ومحاضرات عامة في المدن والقرى والريف تتناول موضوعات مختلفة حسب حاجات المنطقة [زراعة الحبوب ـ البطاطا ـ الدواجن ـ الفاكهة ـ الغابات ـ إلخ...] وبالإمكان في هذه المحاضرات وهذه النشرات والندوات مراعاة المواسم الزِّراعيّة والفصول واختيار محاضرين من ذوي المعرفة النظرية والخبرة العمليَّة.

ومن الأفضل تكثيف الإعلام عن الفاكهة، كالتفاح في موسم الصَّيف والبرتقال والحمضيات في الخريف والشتاء الخ... وعقد الندوات حول السِّباحة ورياضات البحر في الصَّيف، وعن التزلج في الشتاء وبذلك يكتشف اللبناني غِنى البيئة اللبنانيّة وجمالها وتنوعها ويشعر بضرورة المحافظة عليها وتطويرها [بالإضافة إلى الاعلام بالرَّاديو والتلفزيون والصحف والمجلَّات إلخ...].

د ـ الأخلاق الجديدة، هذه الفرق التي سميناها فِرق أمن البيئة أو شرطة البيئة يجب أن ترتفع في عملها إلى المستوى الإنساني والأخلاقي للشعب اللبناني، وذلك بالدخول إلى

أعماق وجدانه وجعله يُحِبُّ البيئة ويعشقها ويهتمّ بها ويفهمها ويحافظ عليها ويقتنع في النهاية أنَّ سعادته تبدأ بحواره مع هذه البيئة التي ينتمي إليها مهما كان نوعها ومهما كانت مساحتها. فإعطاء المثل الصالح وتنظيم الرحلات والنزهات لاكتشاف البيئة والتعاون مع المسؤولين من أجل البيئة تجعل المواطن يتعامل مع المؤسسات الخاصة بالبيئة وكأنها مؤسسات تهتمّ بوجوده وتشرف على حياته وسعادته. بهذه الطريقة يلتحم الإنسان اللبناني بالبيئة وتنشأ عنده مفاهيم وأخلاق جديدة تملي عليه أنماطاً جديدة من السلوك والمواقف الراقية التي تعكس بالدرجة الأولى حبه للبيئة وعطفه عليها واستعداده لفهمها ومساعدتها وتحسين أوضاعها.

خلاصة وتوصيات:

ثمة نقاط نرى لزاماً علينا الإشارة إليها للفت نظر المسؤولين، إن في القطاع الرسمي أو القطاع الخاص، إلى أهميتها وبالتالي الأخذ بها لما فيه مصلحة الوطن والمواطن:

١ ـ التنشئة الوطنية السليمة بحيث تشمل التربية البيئية، وبذلك يتعرف المواطن إلى بيئته وتركيبها وأبعادها وغناها وحاجاتها وإمكانيَّات تطويرها. ومن المؤسف أنَّ التربية البيئيَّة في لبنان لا تزال ضعيفة أو معدومة، والإقتصار على دراسة الجغرافيا والتاريخ لا يكفي لوحده؛ بل ينبغي أن تكون هذه التنشئة البيئية كاملة بحيث يعرف التلميذ كل البيئات اللبنانيَّة من جبال وسهول وأودية ومدن وقرى في الداخل والساحل وفي الشمال والوسط والجنوب بدون استثناء، مع التعرُّف إلى أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعيّة في هذه البيئات المتنوعة والمختلفة.

٢ ـ على الدولة والمسؤولين في وزارتي التربية الوطنيّة والبيئة ايجاد مراكز بيئيّة دائمة تشكل الروابط أو حلقات الوصل بين الدولة والمناطق المختلفة. وأهميَّة المراكز البيئيَّة أنها تبقى باستمرار على ارتباط بالواقع الطبيعي والبشري لكل منطقة من المناطق، فتجند المواطنين والطلاب والتلاميذ في حملات وأعمال تهم البيئة، كحملات النظافة وحملات التشجير واطفاء الحرائق واسعاف المنكوبين الخ... ومن مزايا المراكز البيئيّة أيضاً انها تدخل مع الناس في علاقات اجتماعيّة وانسانيّة فتضفي على أعمالها طابعاً من المحبَّة والتشويق والإلفة والثقة والأخلاق والقرابة الإنسانيَّة، فيزيد التعاون بينها وبين المواطنين وتزيد ثقة الناس بها ويشتدُّ الحماس لمساعدتها في أعمالها وتنفيذ برامجها ومناهجها الخاصة بالبيئة.

٣ ـ تنظيم رحلات مدرسيَّة وجامعيَّة ونزهات إلى مناطق عديدة من لبنان لاكتشاف جمالها والتمتع بالمناظر الجميلة والثلج وخضرة الربيع وجمال الجبال والأنهار والسواقي وخصب السهول والأشجار المثمرة وروعة الغابات والشواطىء الخ... مما يَحثُّ الكبار والصِّغار معاً على الإهتمام بالبيئة وحمايتها من التلوُّث والنِّفايات والحرائق وسائر الأعمال السلبيَّة كقطع الأشجار وصيد الطيور وتفجير الديناميت لصيْد الأسماك.

٤ ـ زيارة الآثار الباقية والموجودة في مناطق عديدة من لبنان، إذ لا يجوز الاكتفاء بزيارة المتحف الوطني لوحده، وإنْ كانت زيارته أمراً هاماً للغاية من النواحي الثقافيَّة والتربويَّة.

إنَّ زيارة الأماكن الأثريَّة في معظم المناطق اللبنانيَّة والتعرُّف إلى غناها وأبعادها وعصورها، هي من الأسباب التي تجعل اللبنانيين يُحبُّون تاريخهم ويفخرون بتقاليدهم وتراثهم كما تدفعهم إلى المحافظة على الأبعاد الأثريَّة في البيئة التي ساعدت الفوضى والحرب والأزمة الاقتصاديَّة على تخريب بعض الآثار فيها، والمتاجرة بها وتحطيمها وتهريبها إلى خارج لبنان بغية الرِّبح المادِّي.

٥ ـ القيام المستمرّ بمشاريع وحملات لتحسين أوضاع البيئة وخاصةً في مجالات تنظيف الشوارع والشواطىء والطرقات، وتشجير المناطق الجرداء أو التي حوّلها الإنسان إلى أرض جرداء بحرق أشجارها وتحطيبها للوقود والفحم. وبالإمكان الافادة من نشاط التلاميذ والطلاب والكشّاف والجنود في هذا المجال، وتوجيههم في أعمال مفيدة للبيئة. فعمليات التشجير يجب أن تكون من مهام الدولة ووزارة البيئة والبلديات والمواطنين معاً.

٦ ـ تنظيم محاضرات وندوات ولقاءات وبرامج في الرَّاديو والتلفزيون لتثقيف المواطن وتوجيهه في القضايا الخاصة بالبيئة، والاستماع إلى شكاوى المواطنين حول مشكلات البيئة، ولا بأس من تشكيل فرق إعلاميَّة متحرِّكة حسب حاجة المناطق والفصول والأمور الطارئة والمواسم للبحث مع المواطنين في موضوعات البيئة، وخاصة المشكلات التي تفاجئهم كالسيول والفيضانات وجرف الأتربة والحرائق أو القحط ونقص المياه وجفاف المراعي. إلخ... وذلك لمساعدتهم قدر الإمكان على حلّ هذه المشكلات بأنفسهم أو عن طريق التعاون فيما بينهم أو بواسطة مساعدة الدولة ووزارة البيئة لهم من النواحي التقنيَّة والاقتصاديّة.

٧ ـ الحدّ من النزوح من الرِّيف إلى المدن، ونعني بذلك المحافظة على سكان القرى وتأمين حياتهم وتخفيف كثافة السكن في المدن، وهذا لا يتمّ عملياً إلّا إذا عمدت الدولة إلى تعزيز القرى، وتأمين المدارس لها والمستشفيات ووسائل التسلية والرفاهية، مع إنشاء مراكز عمل في الرِّيف تؤمن لأبناء القرية العمل فيها والعودة إلى الأرض للفلاحة والزِّراعة وتربية الطيور والمواشي. ومن الضروري تأمين شبكة طرقات متطوِّرة للغاية لتساعد المواطنين على السكن في القرى، حتى أولئك الذين يزاولون بعض الأعمال أو الوظائف في المدينة. ومن الضروري أيضاً بناء مدن للعمال خارج المدينة، شرط أن تكون هذه المدن أو الأحياء العماليَّة مجهزة بكل وسائل العيش والراحة والسعادة التي يطمح إليها الإنسان المتمدن، من هدوء وتعلُّم ونظافة ومراكز معالجة وتسلية وحدائق عامَّة ومنتزهات وأندية وملاعب رياضيَّة وسينما ومسارح وقاعات للفنون والموسيقى الخ...

٨ ـ حَلّ مشكلة النّفايات بإيجاد معامل لحرقها وتحويلها إلى أسمدة زراعيّة، وحل مشكلة المجارير بتكرير مياهها كي لا تلوّث الأنهار والبحار، ومنْع الناس من رمي النفايات

على الطرقات أو في الساحات العامة أو على الشاطىء أو في الغابات، وكذلك مراقبة الحفر الصحيَّة وإبدالها بشبكة مجارير صالحة وحديثة، ونقل المصانع والأفران وسائر المعامل إلى خارج المدن للتخلُّص من التلوُّث الناتج عن الدُّخان المنبعث منها أو من بقاياها الصناعيّة والكيماوية. كذلك من الضروري مراقبة السيَّارات والشاحنات وجميع وسائل النقل للتأكد من صلاحيّة عمليّة الاحتراق داخل محرّكات وسلامة أنابيب إخراج الغاز المحروق منها إلخ...

ومن الضروري تأمين مواقف للسيارات كي لا تسدَّ الشوارع ومداخل الأبنية وتعيق حركة السكان، خاصة وأنَّ عدد السيَّارات والشاحنات والدراجات النارية يزداد باستمرار بازدياد السكان في المدن وبالتالي فان كميّات الفيول والبنزين المحروقة في المدينة هي في اليوم الواحد بالأطنان والتلوُّث الحاصل منها للهواء والتنفُّس شيء عظيم للغاية.

٩ ـ على البلديَّة في كل مدينة أو بلدة أو قرية وضع مجموعة كبيرة من السِّلال أو الأكياس الفارغة في الشوارع والطرقات وعلى مسافات منتظمة، يرمي المواطن فيها النِّفايات أو الفضلات بدلاً من رميها على الأرض أو في الزوايا. وفي المساء، تأتي شاحنة فتفرغ السِّلال والأكياس من محتوياتها أو تستبدلها بأكياس جديدة فارغة ونظيفة وتأخذ الأكياس الممتلئة بالقمامة إلى معمل حرق النفايات خارج البلدة أو المدينة.

١٠ ـ لا يقلّ دور المواطن اللبناني عن دور كلٍّ من الدَّوْلة والبلديَّات بل لربما هو الأهمّ لأنه المعني الأساسي وبصورة مباشرة بكل مشاكل البيئة إنْ سلباً وإن ايجاباً. فالأخلاق الكريمة والمواطنيَّة الصالحة والمناقبيَّة الشخصيَّة هي وحدها كفيلة بجعله يهتمّ بأمور البيئة من كل نواحيها.

هذه هي أهمُّ التوصيات التي نريد أن نوصلها إلى المسؤولين في الدولة وخاصة في وزارة البيئة. والملاحظة الأخيرة التي نودُّ أن نزيدها هي الآتية: أن لا تبقى هذه المعلومات والنصائح على مستوى النظريات والتأمُّلات، بل أن تتحوَّل إلى عمل ميداني. فلقد أضعنا وقتاً طويلاً بسبب الحرب وهدرنا ثروة ماديَّة وانسانيَّة لا تُعدُّ ولا تُحصى. وقد آن الأوان للبدْء من جديد بعمليَّة البِنَاء، بناءِ الإنسان بدْءاً من البيئة ودراستها واصلاحها.

المراجع

(١) جورج وهنريت طعمه: ـ التربية البيئيّة في لبنان ـ منشورات الجامعة اللبنانيّة ـ قسم الدراسات التربوية ـ بيروت ١٩٨٧.
ـ ايكولوجيّة لبنان وقائع وشواهد ـ منشورات الجامعة اللبنانيّة قسم العلوم الطبيعيّة ١٥ ـ بيروت ١٩٨٥.

(٢) الجمهورية اللبنانية ـ المجلس الوطني للبحوث العلميّة ـ التقرير السنوي ـ بيروت ١٩٧٢.

(٣) الجمهورية اللبنانية ـ المجلس الوطني للبحوث العلميّة ـ تقرير عن عشر سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ ـ بيروت.

(٤) Georges Tohmé et Autres: Charte de Beyrouth, projet de l'Etablissement d'une zone de protection dans l'Ile des Palmes, Tripoli, LIBAN. Conseil National de la Recherche Scientifique 1973.

(٥) Henriette Tohmé: Education et police de l'Environnement - les cahiers de la sécurité intérieure - Institut des Hautes Etudes de la Sécurité Intérieure - La documentation Française N° 9 Mai - Juillet 1992.

(٦) Kamal Medawar: Ecolojus ou essais sur l'écologie - Edition Maison de l'Alphabet. Beyrouth juin 1991.

(٧) Mohamed Fawaz: L'état de l'environnement au LIBAN UNDP (United Nations Development program). Séminaire sur la Gestion de l'Environnement 20 - 21 Mars 1991, Hôtel Carlton, Beyrouth.

مؤسسة لاوون التجارية

تجارة عامة ـ استيراد وتصدير
وكلاء فبـارك
وكلاء عامون
للويسكي السكوتلندي الفاخر

أولد فارم
OLD FARM

الزلقا ـ شارع الجوهرجي ـ ملك طعمه تلفون: ٢٢٧ ٨٩٥ ـ ٤٢٤ ٤٠٥ ـ ٢٦٧ ٤٠٦
تلكس: ٤٦٣ ٤٣ LE ص.ب: ٧٠٢٤٦ ـ انطلياس العنوان البرقي: LAOUNDY ـ جديدة المتن

مطابع نصرالله
مطبعة وفصل الوان

Institution's Name: NASRALLAH PRINTING PRESS
Type of industry: Printing
Area: Industrial City
Specifications of products & items produced: school books - calenders - general colour works - colour separation
History of the plant: est. 1955 Khandak El Ghamik - 1970 Industrial City
Managing director: Mitri NASRALLAH
Number of employees: - 14 -
Address: Antoine Maalouf Bldg. Industrial City
Mailing address: P.O.Box 90164 Jdeideh El Metn.
Cable address: NASPRESS Telephone: 497192 - 497195

البوشرية، المدينة الصناعية، ت: ٤٩٧١٩٢ ـ ٤٩٧١٩٥

PATISSERIE - RESTAURANT - TRAITEUR - COCKTAILS

JOUNIEH TEL: 932509 - 932518 - 910363

اعادة خلق المتوسط
وقائع التعاون والآمال

سلسلة أبحاث تحت إشراف بول بلتا

العميد الركن أديب سعد(*)

منذ فجر التاريخ، ولحقبة طويلة من الزمن، احتل حوض البحر المتوسط مرتبة مرموقة بين سائر أقطار العالم. فشكّل، بفضل اشعاعه التجاري، الفكري، العلمي، الفني والأدبي؛ قلب العالم، لا بل العالم بأسره. وكان توازن وتكامل بين شطري الحوض الشمالي والجنوبي. فما قدَّمته مدرسة روما، قابله ما قدمته مدرسة الاسكندرية. وبعد ما دمَّر البرابرة عاصمة الرومان، لم تسلم حضارة هؤلاء إلا بفضل الأقطار التي سبق لها وتقبلت تلك الحضارة وبخاصة دول الحوض الجنوبي. ويأتي دور هذه الأخيرة فتأخذ نصيبها من هجمات المغول المتتالية من جنكيزخان إلى هولاكو فتيمورلنك. تلك الهجمات كانت كافية لإدخال هذه المنطقة عصر الانحطاط لمدة طويلة جداً.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين، أخذت دول المتوسط تستيقظ لترى نفسها مغيَّبة عن المسارح والمحافل الدولية، داخل عالم تتجاذبه التكتلات الضخمة. فتنبهت وسط ذلك ولو متأخراً إلى الأخطار التي تهددها، سيَّما وانها غالباً ما كانت تتعرض معاً للمصير ذاته.

كيف يمكن لهذه الدول أن تنظم علاقاتها وتتعاون مع بعضها البعض، بالوسائل التي تملكها، لبلوغ المقام الذي يليق بها عالمياً؟ هذا ما يتطرق إليه مؤلفو هذا الكتاب La Méditerranée réinventeé

صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسية في شهر نيسان ١٩٩٢، وهو يقع في ٣٩٤ صفحة، ويتألف من خمسة أقسام وثلاثة ملاحق فيها معلومات تكميلية لمحتوى الأقسام. اشترك باعداده نخبة من الاختصاصيين بلغ عددهم ٢٥ مؤلفاً جميعهم من أبناء المتوسط، وذلك بمبادرة من مؤسسة رينه سايدو (René Seydoux). وقد انطلق هؤلاء الباحثون من كشف ميداني دقيق على المجالات كافة

(*) عميد متقاعد. قائد المدرسة الحربية سابقاً.

مبيِّنين نواحي الضعف والفشل إلى جانب امكانات النجاح والقوة، ليقدِّموا التوصيات والاقتراحات لإعادة خلق متوسط جديد يحتل في القرن الواحد والعشرين **المركز الحضاري العالمي** الذي يليق به.

القسم الأول: من البارحة إلى الغد صراع أو تعاون؟

يفتتح هذا القسم الكاتب بول بلتا[1]، المشرف على إصدار هذا الكتاب بالقاء الضوء، وضمن اطار تاريخي، على جذور التبادل العميقة بين شعوب المتوسط. وهو يستعرض أولاً الخلافات، بادئاً بحروب الفرس واليونان يوم توغل الاسكندر داخل آسيا محاولاً ضمها إلى أوروبا، وحمل روما السلاح على أثينا واخضاعها وفرض حضارتها وقوانينها على دول الحوض، إلى حروب الاستقلال اليونانية والألبانية والبلقانية التي زعزعت الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، منتهياً بالحروب التحريرية من الاستعمار الأوروبي.

ويُبدي المؤلف اسفه لأن كتب التاريخ وذاكرات الشعوب تحتفظ بسهولة بالخلافات وتهمل التبادل الحضاري الكثيف الذي كان يرافق تلك الحروب أو ينتقل بدون الحروب بين ضفاف المتوسط. ففي اديرة الغرب ترجمت الثقافة اليونانية والرومانية والصينية عن الكتب العربية، وبونابرت الذي جاء مصر كفاتح نقل معه الأفكار الفلسفية وعوامل النهضة الأوروبية وقد اصطحب معه مجموعة من العلماء الذين وضعوا في وصف مصر ٢٢ مؤلفاً وكان لتلك البعثة أثرها في ثورة مصر الصناعية التي أدت إلى النهضة الفكرية التي انضم إليها مفكرون لبنانيون وسوريون. في نهاية الفصل ينصح بلتا إلى عودة التعاون بين الشمال والجنوب ليعود المتوسط إلى ما كان عليه خلال خمسة أو ستة آلاف سنة سابقة مهداً للحضارة.

* * *

في الفصل الثاني من هذا الجزء، يتعرض ادغار بيزاني[2] للمسائل السياسية الهامة لليوم وللغد. فيتساءل لماذا لا يزال الغرب يقوِّي تركيا، وما هو الهدف من وجود القواعد الستراتيجية والأسطول السادس في المتوسط طالما أن عدو الأمس الذي فرض هذه الترتيبات الأمنية لم يعد موجوداً. أما الخطر الذي لا يزال يهدد الدول المتوسطية فهو التناحر بين الشمال والجنوب بين الفقير والغني. وهذا الخطر الاقتصادي والاجتماعي لا يحتاج إلى أسلحة الدمار تلك. وينبِّه بيزاني إلى تزايد السكان في جنوب المتوسط وشرقه. مقابل شبه جموده في الشمال، لأن ذلك سيؤدي لاحقاً إلى اخلال بالتوازن بحيث تزداد هجرة أبناء الجنوب والشرق إلى الشمال، ويقترح أن ينشأ ضمن «مجلس الأمن والانماء»، المقرر أن يبدأ عمله في التسعينات، دائرة تهتم بإدارة هذا المد البشري. ويخلص بيزاني إلى أن التعاون يتطلب حكمة وثقة وشجاعة. فالمجموعة الأوروبية التي أنشئت لتقف في وجه أوروبا الشرقية بإمكانها، بعد زوال الخطر السوفياتي، أن تتحول نحو باقي دول الحوض لتتعاون معها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فيخلق

لدى الشعوب بأسرها شعور عميق بالهوية والمصير الواحد.

* * *

في الفصل الثالث، يرسم الكاتب جورج قرم[٣] جدولاً للعقبات التي تعترض التبادل الاقتصادي لتحاشي تكرار الأخطاء السابقة التي سجلت منذ القرن التاسع عشر. فبعد أزمة السويس العام ١٩٥٦، بدأت الحرب الباردة بين الجبارين آنذاك. فتوجهت دول الشمال نحو الأطلسي وبعض دول الجنوب نحو الاتحاد السوفياتي. أمّا توصيات الكاتب إلى دول الحوض فإن تفكر وتعمل معاً ضمن تعاون أفضل وحرية تبادل أوسع. كما يوصي بوضع نظام ضرائبي للمحافظة على المياه لأنها لن تكون كافية في المستقبل، وبتشجيع التعليم التقني، وخلق رأسمال للانماء المتوسطي تغذّيه ضرائب تُفرض على نقل المواد البترولية وتُستعمل في تحسين البيئة وتوزيع المياه وفي مجالي التعليم والأبحاث.

* * *

في الفصل الرابع، يشير هنري رنيولت[٤] إلى ضرورة تنمية العلاقة بين دول الحوض ودول العالم النامية. فبإمكانية دول المتوسط فرض نفسها في الاقتصاد العالمي بانطلاقها من ستراتيجية مرتكزة على محور البلطيق - المتوسط. ويتخوف رنيولت من التفاوت بين الشمال والجنوب ومن الهجرة نحو الشمال، ويخلص إلى أن امتناع الشمال عن مساعدة الجنوب يشكل خطأً ستراتيجياً فاضحاً لأنه يقوّي الخطر على الجانب الأوروبي الجنوبي ويحول دون انفتاح أوروبي على منطقة تتمتع بكثافة سكانية عالية.

القسم الثاني: المدى الجغرافي والبيئة

يعالج هذا القسم بعض الأبعاد الجغرافية متمحوراً حول أربعة مواضيع: البيئة والإرث الفني والمعماري والأثري، التعاون بين المدن، والطاقة.

ويرى سيرج انطوان[٥] وعبد القادر باوندي[٦] انه من الضروري المحافظة على البيئة من الأخطار التي تهددها بحراً وأرضاً وجواً. فعدد سكان حوض البحر المتوسط سيتضاعف حتى العام ٢٠٢٥ ثلاث مرات، محدثاً تفاوتاً هاماً بين الشمال والجنوب. فسكان القسم الشمالي من الحوض الذين كانوا يشكلون العام ١٩٥٠ ثلثي سكان الحوض لم يعودوا يشكلون العام ١٩٨٥ سوى النصف. وينتظر أن لا يشكلوا العام ٢٠٢٥ سوى الثلث. إن تزايد السكان هذا سيكون له تأثيره على التغذية والمياه والطاقة. كما أن الأرض المزروعة ستخسر من مساحتها أمام الطرقات والأبنية، والبحر بدون المراقبة الصارمة يتحول مكاناً لرمي النفايات الكيميائية السامة وغيرها التي تلوث قعره وشواطئه. وسيتفاقم خطر التلوث هذا، نظراً لعدم وجود خبرة في التعاون لمكافحته بين دول الحوض. أما المؤتمرات التي عقدت لهذه الغاية فلا يتعدى عمرها ١٥ سنة ونتائجها لا تزال خجولة.

ويعتبر عبد العزيز دولتلي[٧] ودانيال دروكور[٨] أن نصيب المتوسط من الأرث الفني والمعماري والأثري هو هام جداً إذ

يفوق عدد المدن الأثرية الثلاثمائة مدينة. ومن الضروري تأمين بقاء هذا الارث حفاظاً على ذكرى الماضي، لأن الأخطار التي تهدده كثيرة، منها الطبيعية ومنها من صنع الإنسان، كالحروب والاستنزاف والتلوث والأهمال وكثرة الاستعمال. وقد جاء التنبه لهذه الأخطار مؤخراً، رغم أن بدايته انطلقت من ميثاق اثينا العام ١٩٣١. ولكن وجب انتظار العام ١٩٦٤ لانعقاد مؤتمر البندقية والعام ١٩٧٢ لصدور ميثاق اليونسكو لحماية الارث العالمي الثقافي والطبيعي. ويرى المؤلفان أن التعاون بين دول الحوض يجب أن يكون من ضمن «مشروع العمل من أجل المتوسط» لمعرفة وحماية وإدارة واظهار قيمة الأماكن الأثرية من قبل القيمين عليها، اضافة إلى تأمين شبكات مواصلات بين مختلف هذه الأماكن.

«إن التعاون بين الدول هو دليل التجدد ومقياس للديموقراطية»، هذا ما يبينه محمد براهيمي[٩] وهوبر لزير ـ أوغرال[١٠]. والمدن هي التي لعبت الدور الهام في حياة المتوسط فطغا اسمها على الدول كروما وأثينا والاسكندرية والقسطنطينية والبندقية وغيرها. يبقى ان المتوسط، كوحدة للتبادل التجاري وكمنطقة أمنية، لم يدخل يوماً في حسابات الجيوبوليتيك الذي يحكم النظام العالمي. يضاف إلى ذلك ارتباط دول الشمال بالمجموعة الأوروبية، وتعثر باقي الدول بحل أزماتها المزمنة، وتصاعد الموجات الأصولية والتراجع الاقتصادي.

ويركّز امبرتو كولومبو[١١] وميشال غرانون[١٢] على أهمية الطاقة كعامل للتعاون بين الشمال والجنوب. فالشمال بحاجة إلى الطاقة، في حين أن باقي الدول بحاجة إلى السكن والتعليم والصحة والانتاج الصناعي؛ الأمر الذي يفرض التعاون الوثيق. لكنه قد يأتي يوم تصبح فيه كافة بلدان المتوسط مستوردة للطاقة، لذلك ينبغي منذ الآن البحث عن الوسائل البديلة، كحرارة الشمس والكهرباء المولّدة بواسطة شلالات المياه وغير ذلك. وعلى الشماليين أن يساعدوا الباقين ويتعاونوا معهم للقيام بذلك.

القسم الثالث: بذور المستقبل

يعالج هذا القسم، بوادر التطور لدى مجتمعات المتوسط ضمن أربعة مجالات: حقوق الإنسان، تنشئة الإنسان ورفع قيمته، دور الجامعات في التنمية، والتعاون العلمي والتقني.

في ما يتعلق بحقوق الإنسان، يبني خمايس شمّاري[١٣] آمالاً كبيرة على تحقيقها ولكن ليس بدون نضال وتضحيات للحصول عليها كاملة: فعقبة المساواة بين الرجل والمرأة عقد بشأنها عدة مؤتمرات بين دول الجنوب والشرق بدون التوصل إلى نتيجة. وحالياً، مع تصاعد الموجات الأصولية، يبدو من الصعب تذليل هذه العقبة.

ويبقى الإنسان، برأي كزافيه جيزار[١٤] العنصر الأساسي لكل تقدم. وتكمن قيمته في المعرفة ومعرفة العمل ومن هنا ضرورة تنشئته ورفع قيمته. ويتساءل المؤلف لماذا تأخر أبناء المتوسط في هذا المجال عن كبار دول الأطلسي والهادي، وكيف يمكن أن يستعاض عن ذلك؛ ليصل إلى تأثير

هجـرة الأدمغـة التي بلغت خـلال العشر سنوات الأخيرة ٢٥٠٠٠٠ من دول المغرب فقط.

ويركز جيرار أخيراً على أهمية التنشئة المهنية، واللامركزية التي تفرض أن تنفّـذ كـل دولة المشـاريع المتعلقـة بها عـلى يـد أبنـائها لأن المسـاعدات تكـون مؤقتة ولا يمكنها أن تستمر.

ويـلاحظ سـالفينـو بـوسـوتيـل[١٥] أن الجامعات لا تلعب دورها الانمائي كـاملاً. فبينما التعاون الجامعي كثيف في الشمال، لا يـزال محدوداً بـين الشمال والجنـوب. فمشروع اراسميس (ERASMUS)، الذي انطلق العام ١٩٧٨، سمح لخمسـين ألف طالب من المجموعـة الأوروبية وعـلى مدى خمسـة أعـوام أن يتـابعـوا دراستهـم الجامعية خـارج وطنهم، ولكن داخل دول المجموعة الأوروبية. وقد تلا هذا المشروع، مشروع كـوبرنيـك، ثم مشروع ابن رشـد للتعـاون مع الجـامعـات العـربيـة، لكنـه لتاريخه لم يعطِ نتـائج ملمـوسه. كمـا أن تبادل الطلاب الذي تعيشه الدول العربيـة بين جامعـاتها هـو غير منتظم، ويعـود إلى ميل الطالب نفسه إلى انتقاء جامعته. علماً أن التبـادل الجـامعي يتـأثـر بمستـوى الطالب في التعليم ما قبل الجامعي.

ولدى دول حوض المتوسط ٢٥٠ جامعة ومركز أبحاث؛ ١٣٠ منها فقط منتسبة إلى مجمـوعة الجـامعات المتـوسطية (CUM) التي تـأسست العام ١٩٨٣ والتي ينتظـر أن يكـون لهـا تـأثـير فعـال عـلى سكـان الحوض بفضل تعاونها لإقـامة المؤتمـرات ومشاغل العمل.

وللحصـول على نتـائـج اقتصـاديـة في المدى القريب، يعـرض انطوان زحـلان[١٦] اشكالاً من التعاون العلمي والتقني. فعـلى صعيد الزراعة والصناعة الغذائيـة، تقدم الدول الغربية المهارات والتكنولوجيا لدول لديها فائض من اليد العاملة. وعلى صعيد صناعة البناء، محرك الاقتصاد الأساسي، يكون التعاون بـالتمويـل والاعلام وتقـديم اليـد العاملـة المتخصصـة من قبـل دول الشمال. وأخيراً، يركز المؤلف على التعاون في مجـال الهندسـة الصناعيـة وبخاصـة صنـاعة الطـاقة والمـواد الكيميائيـة وذلك ضمن مشاريع جماعية لأن العشر سنوات القادمة ستشهد استثمارات هـائلة قُـدِّرت بأكثر من ٢٢٠ مليار دولار.

القسم الرابع: ما يجب أن نفعله معاً

يعـالج هـذا القسم مـواضيـع عـدة نتنـاول واقعية التعـاون كي يعطي ثماره. فقـد عرفت دول عـدة سابقـاً أهمية هـذا التعـاون، ولكن، بنظر ريمـون فاقـريه[١٧]، لهذا التعاون حدود لا يمكن تجاوزها.

١ ـ الزراعة: على صعيد الزراعة التي تعطي، اضـافة إلى الطعـام، مـواد أوليـة كـالقطن والخشب والأزهـار؛ يبلـغ عجـز الميـزان الـزراعـي لـدول الحـوض ١٠ مليـارات دولار سنويـاً، في حـين أن لـدى فـرنسا وحـدها فـائضاً يبلـغ ٩ مليـارات دولار في السنـة حسب احصاءات منظمـة التغذية الزراعية الفاو (FAO). من ناحية ثانية، تبقى نسبة زيادة المـوارد الزراعيـة ضئيلة إذا ما قيست بنسبة زيادة السكان التي تبلـغ في دول الحوض الجنـوبي ٣٠ بالألف سنوياً. هذا وان تدفق السكان من الأريـاف إلى المدن يُلحق بـالجنـوب ضرراً

يضاف إلى النقص في التكنولوجيا وطبيعة الأرض حيث الصحاري والجبال والأودية وقلة الأمطار والمياه تشكل عائقاً أمام النمو. أن نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر لا يفي بالغاية، فما يُصلح في أوروبا قد لا يُصلح في الشرق الأوسط. فالتكنولوجيا ليست سلعة، لتنقل كسواها، وان نُقلت فبعد أن يكون لدى البلد المستورد عدة خيارات وهو أمر يتعدى امكانات الدول الصغيرة والفقيرة. هنا تظهر ضرورة وجود تعاون اقليمي في المجالات التقنية والاقتصادية للتوصل إلى حلّ الأزمة الزراعية والغذائية لمنطقة الشرق الأوسط.

٢ ـ الصحة: ترى الصحافيتان كاترين بارتيليه[١٨] وآن لوسوارن[١٩] اللتان قامتا بتحقيق حول التعاون في مجال الصحة، انه، باستثناء دول المجموعة الأوروبية، معدوم بحيث يقتصر على بعض الاتفاقات بين دولة ودولة. في هذا المجال أيضاً، ينوه محمد دريف[٢٠] ومرسال لاغران[٢١] بتجربة مثالية بين فرنسا والجزائر في معالجة النقص الكلوي الحاد والمزمن، وفي زرع الكلي. فبعد ٢٥ سنة من التعاون أصبح لدى الجزائر ٣٠ مركزاً لمعالجة هذا المرض وعدد كبير من المتخصصين في هذا الحقل.

٣ ـ الاعلام: يرى لويس بارين[٢٢] واريك نوللو[٢٣] ان التعاون غير موجود في حقل الإعلام وغير متوازن في السينما والتلفيزيون. فدول الشمال تتعامل مع باقي الدول وكأنها ليست من البيئة ذاتها والجميع يتهافت على الأفلام السينمائية الأميركية. ويتخوف المسوؤلون في الجنوب من الدخول في برامج تلفزيونية مشتركة وموحدة لأن شعوبهم قد تتعرَّض لصور ومشاهد لم تألفها مجتمعاتهم.

٤ ـ الكتاب: يظهر الفرق شاسعاً في موضوع الكتاب، وهذا ما يبيِّنه كلودين روللو[٢٤] وهاني طولبا[٢٥] بالأرقام. فالمتوسطيون ينشرون ١٢٥٠٠٠ كتاب في السنة أي ربع الانتاج العالمي؛ ٨٥٪ من هذا الانتاج يعود إلى أربع دول هي فرنسا، اسبانيا، ايطاليا ويوغوسلافيا سابقاً. وقد كانت مصر ولبنان تشكلان في السبعينات أكبر مغذيِّين للدول العربية بالكتب. ولكن حرب لبنان وإبعاد مصر عن جامعة الدول العربية إثر صلحها مع اسرائيل، أضعفا هذا الانتاج حتى العام ١٩٩١ حيث عاد ليبلغ ٨٠٪ من انتاج الدول العربية.

أما الاقتراحات لترويج الكتب وانتاجها فأهمها: تشجيع الحكومات للكتب بتخفيض الضرائب عليها، منع القرصنة، تشجيع المترجمين وانشاء المكتبات حيث لا توجد. أما التعاون في حقل الكتاب فلا يزال حديثاً وخجولاً ويقتصر حتى الآن على الصالون الأوروبي ـ العربي للكتاب الذي عقد في باريس خلال أيار ١٩٩٠ ولم يعقد العام ١٩٩١ بسبب حرب الخليج لينعقد من جديد في العام ١٩٩٢.

٥ ـ بوادر علاقات: ينوِّه أحمد بدري[٢٦] وجوزيه مونلون[٢٧] بمبادرات ظهرت مؤخراً اعتباراً من العام ١٩٩٠. من هذه المبادرات انشاء المعهد الدولي لمرسح البحر المتوسط (IITM) الذي انبثق عن مهرجانات ماريدا الاسبانية، وهو مؤسسة خاصة يرأسها رافاييل البرتي (Rafael Alberti) ويضم مجلس إدارتها

ممثلين من دول المتوسط التي لها تراث مسرحي معروف. وقد تلا انشاء هذا المعهد صدور مجلات اعلامية باللغات، الاسبانية والفرنسية والايطالية واليونانية والعربية، اضافة إلى تنظيم مقابلات بين برامج المدارس المسرحية.

٦ ـ **الرياضة**: يبقى النشاط الرياضي كعامل تعاون بين أبناء المتوسط منذ أقدم حضاراته. جاك مارشان[٢٨] يستعرض هذا التعاون في شكله الحديث من خلال دورات العاب المتوسط التي تقام كل أربع سنوات اعتباراً من ١٩٥١، في دولة من دول الحوض وهي لا تزال مستمرة.

القسم الخامس: حياة المتوسط اليومية

ثلاثة من أقطاب مؤسسة رينه سايدو (Rèné Seydoux)، هم جيل مارتينه[٢٩] وسيرج انطوان[٥] وبول بلتا[١] يختتمون هذا الكتاب بعرض مسهب لواقع حوض المتوسط، وبرسم آفاق مستقبلية محتملة للألف الثالث. انهم يوصون بنبذ الخلافات كي لا يبقى المتوسط على الهامش نسبة إلى أقطاب القرار الكبرى، الأمر الذي قد يحوله مع الوقت إلى بحر ميت لا يصلح سوى للسياحة.. حالياً، وبالنسبة إلى تلك التكتلات، لا يشكل المتوسط مجموعة جيوبوليتيكية. إنه عبارة عن دول متفرقة تتعلق أجزاؤها بافريقيا السوداء وآسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والغربية والبلقانية. ويحذر المؤلفون الثلاثة من استمرار الخلافات الداخلية التي قد تؤدي إذا استمرت مع الضغط الخارجي من قبل التكتلات الدولية إلى دفع الشمال لإهمال باقي دول الحوض. وهكذا تكون نهاية التعاون، وهو أمر ينبغي مقاومته مهما كان الثمن. يبقى أن المتوسط هو من صنع أبنائه الذين يملكون الوسائل وما عليهم إلا أن يتعاونوا ليعيدوا خلق متوسط يشكل إطار حياتهم في الألف الثالث.

* * *

يشكل هذا الكتاب مساهمة فكرية هامة من قبل باحثين متخصصين بالمواضيع المطروحة، ومعنيين بما يكتبون. وهم لذلك بذلوا جهدهم للكشف عن ذرة تعاون تصلح أن تنمو وتكبر مع الزمن لما فيه خير أوطانهم. لقد اعطوا معلومات دقيقة وشاملة إلى حد اعتبار مؤلفهم مستنداً ومرجعاً ودليلاً تهتدي به دول المتوسط لتضع صيغة للتعاون وللتنمية الحقيقية في المجالات كافة.

ان التوصيات والاقتراحات التي قُدِّمت والرامية إلى خلق تعاون وثيق على كافة الأصعدة قد عُرضت بشكل واضح وهي ليست طموحة بل واقعية لا ترمي إلى جعل المتوسط قطباً عالمياً بقواه العسكرية والاقتصادية الجبارة، بل إلى اعادة خلقه كي يحتل في القرن الواحد والعشرين **المركز الحضاري العالمي الذي يليق به** نسبة إلى ماضيه. فالأهداف المرسومة إذن يمكن تحقيقها إذا خلصت النوايا، وتفهمت كل دولة مصالح الدول الأخرى، وتعاون الجميع على حل المشاكل التي تعترض التعاون، هذا التعاون الذي كان في أساس إصدار كتاب
La méditérranée réinventée.

المراجع

(١) بول بلتا (Paul Balta) صحافي ومؤلف، رئيس مركز دراسات الشرق المعاصر في باريس
(٢) ادغار بيزاني (Edgard Pisani) رئيس معهد العالم العربي نائب ووزير سابق في البرلمان الأوروبي
(٣) جورج قرم عالم سياسي واقتصادي
(٤) هنري رنيولت (Henri Regnault) رئيس فريق البحث عن الاقتصاد الاقليمي لحوض البحر المتوسط
(٥) سيرج انطوان (Serge Antoine) مستشار خاص لمحاضرات الأمم المتحدة حول البيئة والانماء
(٦) عبد القادر باوندي رئيس الوكالة التونسية لحماية البيئة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)
(٧) عبد العزيز دولتلي مدير عام المعهد الوطني للفن والاعمار
(٨) دانيال دروكور (Daniel Drocourt) منسق لشبكة المائة موقع
(٩) محمد براهيمي مدير الشؤون العدلية لدراسات التعاون في وزارة الخارجية المغربية
(١٠) هوبر لزير ـ أوغرال (Hubert Lesire - Ogrel) أمين عام الاتحاد العالمي للمدن المتحدة والمتوأمة
(١١) امبرتو كولومبو (Umberto Colombo) كيميائي رئيس الوكالة الايطالية للطاقة وللبيئة
(١٢) ميشال غرانون (Michel Grenon) المدير العلمي للمشروع الأزرق
(١٣) خمايس شمّاري نائب رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان
(١٤) كزافيه جيزار (xavier Gizard) اختصاصي في التنمية الاقليمية في أوروبا الجنوبية
(١٥) سالفينو بوسوتيل (Salvino Busutil) منسق في مشروع العمل من أجل المتوسط
(١٦) انطوان زحلان أستاذ الفيزياء في الجامعة الأميركية في بيروت
(١٧) ريمون فاقريه (Raymond Fevrier) أمين سر عام للمركز الدولي للدروس الزراعية العالية المتوسطية
(١٨) كاترين برتيليه (Catherine Berthilier) صحافية
(١٩) آن لوسوارن (Anne Loussouarn)
(٢٠) محمد دريف رئيس اللجنة الوطنية الجزائرية للكلي
(٢١) مارسال لاغران (Marcel Legrain) رئيس مجلس تقدير المساعدة العامة
(٢٢) لويس بارين (Louis Perrein) رئيس مؤسّس لمعهد الاتصالات المتوسطية
(٢٣) اريك نوللو (Eric Naulleau) رئيس تحرير مجلة IMCOM
(٢٤) كلودين روللو (Claudine Rulleau) مؤلفة مفوض مساعد للصالون الأول الأوروبي العربي للكتاب
(٢٥) هاني طولبا مدير عام وكالة توزيع المطبوعات والنشر المصرية (الأهرام)
(٢٦) أحمد بدري أستاذ في جامعة محمد الخامس، رئيس مساعد للمعهد الدولي للمسرح المتوسطي
(٢٧) جوزيه مونلون (José Monleon) رئيس المعهد الدولي للمسرح المتوسطي
(٢٨) جاك مارشان (Jacques Marchand) رئيس شرف للاتحاد النقابي للصحافيين الرياضيين في فرنسا
(٢٩) جيل مارتينه (Giles Martinet) سفير فرنسا.

ASSIOTEX اسيوتكس

للاقمشة

تحية إكبار
واجلال لجيش
لبنان الباسل
رمز البطولة
والعنفوان

كافة اصناف الاقمشة
سبورت وير – لانجيري حرايز
اقمشة كافاردين والجينز
على انواعه

اوتوستراد الدورة مقابل البنك البريطاني
هاتف : ٨٨٠١٧٢ - ٨٩٦٤٨٩ - ٤١٤٨٧٠

SUPER MARKET

FULL HOUSE

• مواد غذائية • مشروبات روحية • اجبان • البان • سكاكر
فرع خاص للانجري والالعاب • والادوات المنزلية والهدايا

Mazraat Yachouh - Tel. 928726

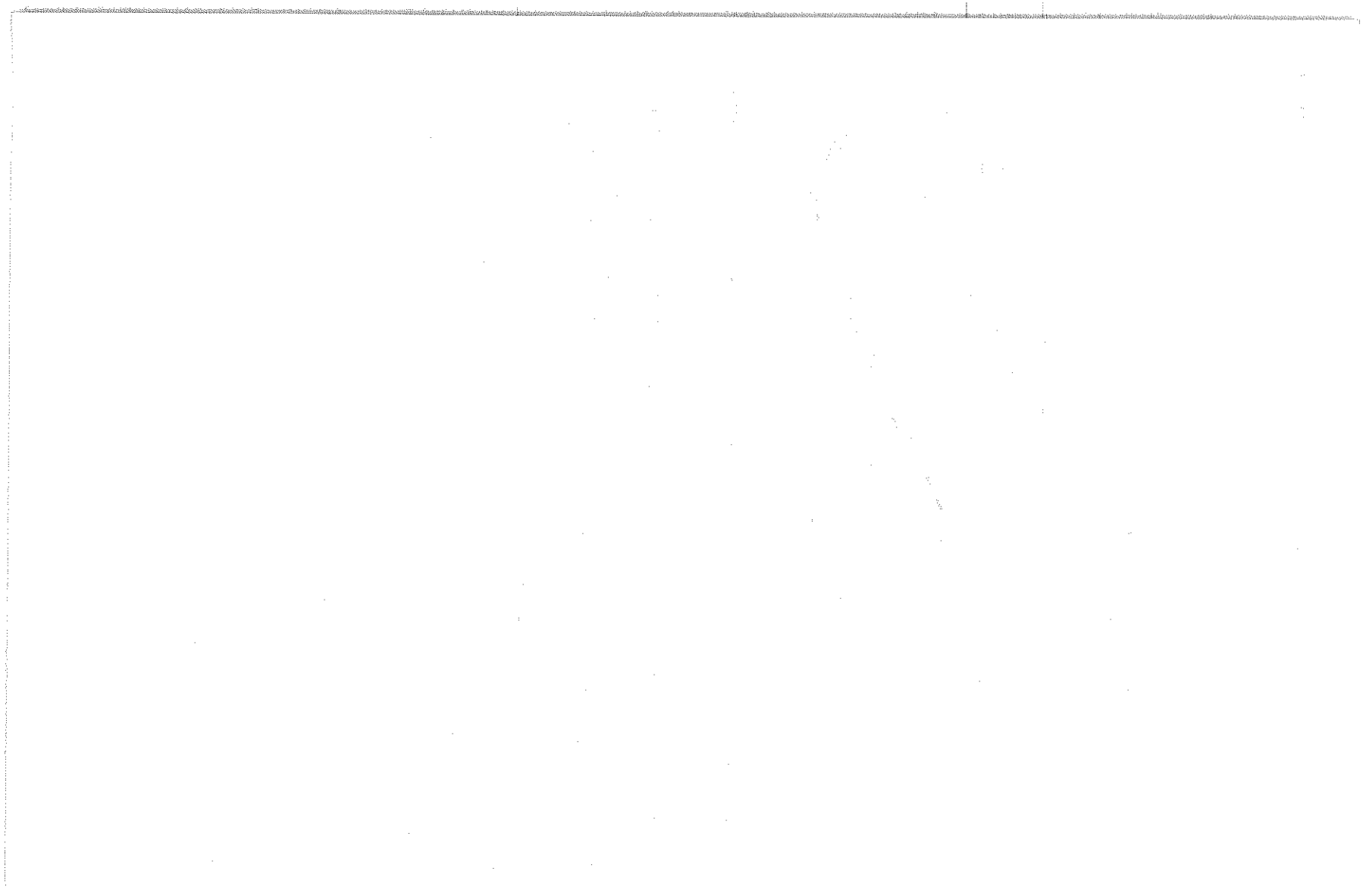

مجلة

قرار رقم ١٧٩ – ١٩٨٣/٥/٩
(فصلية)

تصدرها قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه
باللغات الثلاث
العربية والفرنسية والانكليزية

مواضيعها:

- دراسات وطنية ـ عسكرية ـ ستراتيجية
- دراسات فكرية: اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية ـ تاريخية
- تحاليل وبحوث حول القضايا المحلية والاقليمية والدولية

- منهجية علمية اكاديمية
- منبر للفكر الحر

المقدم الدكتور علي عواد

الدعاية والرأي العام

مضمون ونماذج من

الحرب في لبنان والخليج - تجارب دولية

الحرب النفسية والإعلام - المعنويات في القوات المسلحة
الجماهير في الأزمات - غسل الدماغ - دور المخابرات

في المكتبات - توزيع نوفل: ٣٥٤٨٩٨ - ٤٩٩٠٧٤

Revue de la

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Decret: No. 179 - 9/5/1983
(Semestrielle)

Publiée par le Commandement de L'Armée Libanaise - Direction de L'Orientation
Paraît en trois Langues
Arabe, Français, Anglais

Thèmes:

- Etudes Nationales Militaires et Stratégiques
- Etudes Intellectuelles: Economiques, Sociales, Culturelles et Historiques
- Analyses et Recherches sur les Sujets Nationaux, Régionaux et Mondiaux.

- Méthodologique, Scientifique et Académique
- Avant garde de la Pensée Libre

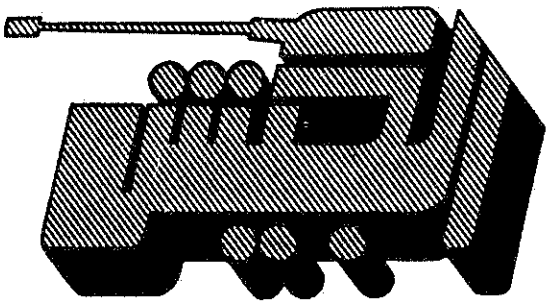

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO